جامعة الشاذلي بن جديد
INIVERSITE CHADLI BENDJEDI

وزارة التعـــليـــــــــم الـعـــالـــــــي والبـحـــــــــث

العـــلـمـــــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد
INIVERSITE CHADLI BENDJEDI

جامعـــــة الشـــاذلـــي بن جديد –الطـــارف-

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID D'EL TAREF

كلية العلـــوم الاقتصـــاديـــــة والتجاريـــة وعلوم التسييـر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et de Gestion

الرقم التسلسلي:..... **السنة الجامعية : 2020/2019**

قسم : الاقتصاد

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التوجهات الحديثة للتجارة الدولية -بين التطور والهيمنة-

دراسة تحليلية لمنطقة الأورو بالاعتماد علي مؤشر أورو ستكس 50

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

➢ **من إعداد الطالبة:**

العابد عائشة

➢ **تحت إشراف الأستاذ(ة):**

بونعاس شيماء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول التوجهات الحديثة التي أنتجتها التجارة الدولية في العصر الراهن وكذا تأثيرها على سائر دول العالم في ظل منظمة التجارة العالمية، ودراسة مدى فعاليتها على تنمية الاقتصاد العالمي وكذا دراسة تطور التجارة الدولية في ظل هذه التوجهات، وما ينجر عنه من انعكاسات ايجابية وسلبية تأثرت بها دول العالم وكذلك التطرق إلى هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الدولية، عن طريق كبرى شركاتها العالمية المتعددة الجنسيات .

الكلمات المفتاحية

التجارة الدولية، المنظمة العالمية للتجارة، التجارة الخارجية، التكتلات الاقتصادية، الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمار الأجنبي المباشر .

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière les tendances récentes produites par le commerce international à l'époque actuelle, ainsi que leur impact sur le reste du monde dans le cadre de l'Organisation mondiale du commerce, et à étudier l'étendue de leur efficacité sur le développement de l'économie mondiale, ainsi qu'à étudier le développement du commerce international à la lumière de ces tendances et de leurs implications. Influences positives et négatives des pays du monde, ainsi que l'hégémonie des pays développés sur le commerce international, à travers leurs grandes multinationales mondiales.

les mots clefs

Commerce international, organisation mondiale du commerce, commerce extérieur, conglomérats économiques, sociétés multinationales, investissement direct étranger.

الإهـــــداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي أمتلك الإنسانية والحنية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات، إلى مدرستي في الحياة الأولى إلى ملاكي ،..... إلى **أبي الغالي** على قلبي أطال الله في عمره ورعاه لي .

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على مزاجيتي، إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق، إلى التي تتبعني خطوة بخطوة في عملي إلى نبع الحنان، ..... إلى **أمي الغالية** جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين أطال الله في عمرها ورعاها لي .

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع، إليهما أهدي ثمرة جهدي، إليهما أهدي العمل الطي تقاسموا معي عبئ الحياة .

وإلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسن قبل أن تكون في أشياء أخرى .....

عائشـــــــــــــــة

- شكر وعرفان -

الحمد لله ملء السموات، الحمد لله ملء الأرض، الحمد لله ملء ما بينهما، الحمد لله ملء ما شاء ما بعد ذلك .

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل جزيل الشكر على أن وفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة *شيماء بونعاس* التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة ولما قدمته لي من دعم وتشجيع وتوجيهات قيمة وكان لها الأثر الكبير في إتمام العمل.

وأخص بالشكر الكبير والدايّ لما قدموه لي من دعم مادي ومعنوي من أول المذكرة إلى غاية إنهائها، وذلك من دعائهما .

وأشكر كل من ساهم وبذل جهدا ولو بكلمة في إنجاز هذه المذكرة .

وفي الأخير أشكر نفسي على هذا العمل وعلى إتمامه على أكمل وجه وذلك توفيقا من عند الله

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	مراحل تطور التجارة الدولية	(13)
الشكل رقم (1-2)	:تقنيات تمويل التجارة الدولية	(20)
الشكل رقم (1-3)	النظريات القائمة عليها التجارة الدولية	(28)
الشكل رقم (1-4)	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	(34)
الشكل رقم (1-2)	مراحل التكامل الاقتصادي	(45)
الشكل رقم (2-2)	أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم المبادلات التجارية الخارجية	(50)
الشكل رقم (2-3)	التقسيم القطاعي لكبريات الشركات المتعددة الجنسيات	(64)
الشكل رقم:(1-3)	معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الأورو خلال فترة (1980-2020)	(95)
الشكل رقم(2-3)	تطور الديون السيادية اليونانية خلال فترة (2006-2016)	(100)
الشكل رقم (3-3)	التقلبات السعرية لمؤشر أورو ستكس50	(113)
الشكل رقم (3-4)	منحنى الحدود الدنيا و القصوى لأسعار مؤشر أورو ستكس 50 في المدى القصير	(115)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-3)	قائمة مجموع الشركات الدولية الكبرى التابعة لمنطقة الاتحاد الأوروبي والمدرجة في مؤشر اورو سكتس 50	(107)
الجدول رقم(2-3)	تنوع الشركات العالمية المدرجة في مؤشر أورو ستكس 50	(111)

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التصريح	i
الملخص باللغة العربية	ii
الملخص باللغة الفرنسية	iii
إهداء	iv
شكر و عرفان	v
قائمة الأشكال	vi
قائمة الجداول	vii
فهرس المحتويات	xviii-viii
المقدمة	**6-1**
أولا: إشكالية الدراسة	3
ثانيا:فرضيات الدراسة	3
ثالثا: أهداف الدراسة	3
رابعا:أهمية الدراسة	4
خامسا:حدود الدراسة	4
سادسا :مبررات اختيار الموضوع	4
سابعا:منهجية الدراسة	5
ثامنا:هيكل الدراسة	5
تاسعا:الدراسات السابقة	5
عاشرا: صعوبات الدراسة	6
الفصل الأول:الإطار النظري للتجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية	40-7
تمهيد	8
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الدولية	9
المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية	9
أولا: مفهوم التجارة الدولية	9
ثانيا: مسار تطور التجارة الدولية	10
1. الفترة الأولى: في العصور الوسطى	10
2. الفترة الثانية: التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى	10
3. الفترة الثالثة: التجارة الدولية بين الحربية العالميتين	11
4. الفترة الرابعة: التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية	12
ثالثا: أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الدولي وأهدافها	14
1. أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الدولي	14

2. أهداف التجارة الدولية	14
المطلب الثاني: تقديم حول التجارة الدولية	15
أولا: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية	15
1. مستوى التنمية الاقتصادية	15
2. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي	15
3. حجم الدولة	15
4. تغير الميزة النسبية	15
5. الشركات متعددة الجنسيات	15
6. العامل الأساسي	15
7. سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول	15
ثانيا: أسباب قيام التجارة الدولية	16
ثالثا: تقييم المخاطر في التجارة الدولية	16
1. مخاطر التجارة الدولية	16
2. تقييم المخاطر في التجارة الدولية	17
المطلب الثالث: تمويل التجارة الدولية	18
أولا: التمويل قصير الأجل	18
1. إجراءات لتمويل البحث	18
2. إجراءات الدفع والقرض	18
ثانيا: التمويل متوسط وطويل الأجل	18
1. القروض الحرة	19
2. القروض المضمونة	19
3. القروض الإدارية	19
ثالثا: الكفالات والضمانات البنكية الدولية	19
1. ضمانات الاكتتاب	19
2. ضمانات حسب التنفيذ	19
3. الكفالات الخارجية	19
المبحث الثاني: النظريات القائمة عليها التجارة الدولية	21
المطلب الأول: نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي التجاري(الماركنتيلي)	21
أولا: مبادئ الميركانتيلية	21
ثانيا: تطور الميزان التجاري	22
المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية في الفكر التقليدي (النظري الكلاسيكية والنيوكلاسيكية)	22
أولا: النظرية الكلاسيكية	22
1. نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث	22
2. نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو	23

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل	23
ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية	24
1. نظرية هكشر- أولين	24
2. نظرية لغزليونتيف فاسيلي	24
المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية في الفكر الحديث	25
أولا: نظرية ليندر leader theory	25
ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم Economies of scale theory	25
ثالثا: نموذج الفجوة التتكنولوجيا technological gap theory	26
رابعا: دورة حياة المنتج product cyle theory	26
خامسا: نظرية مهارات الموارد البشرية Heman skills theory	27
المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة (OMC)	**29**
المطلب الأول: نطاق المنظمة العالمية للتجارة (OMC)	29
أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة	29
ثانيا: مسؤوليات ومهام المنطقة العالمية للتجارة	30
ثالثا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة	30
المطلب الثاني: آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة	31
أولا: المبادئ والأسس التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة	31
ثانيا: المصادر والمتطلبات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية	32
1. المصادر الأساسية لمنظمة التجارة العالمية	32
2. متطلبات منظمة التجارة العالمية وشروط العضوية	32
ثالثا: الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية	33
المطلب الثالث: انعكاسات سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي	36
أولا: انعكاسات سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول المتطورة	36
ثانيا: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية	36
1. الآثار الايجابية	37
2. الآثار السلبية	37
ثالثا: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول الناشئة	38
1. الانعكاسات المحتملة على تكاليف التجارة	38
2. الانعكاسات المحتملة على تدفقات التجارة والناتج المحلي الإجمالي	38
3. الانعكاسات المحتملة على تنوع الصادرات	38
4. الانعكاسات المحتملة على انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير	38
5. الانعكاسات المحتملة على الاستثمار الأجنبي المباشر	39
6. الانعكاسات المحتملة على تحصيل الإيرادات الجمركية	39
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: حركة التجارة الدولية في ظل المتغيرات الحديثة	89-41

تمهيد	42
المبحث الأول: توجه التجارة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية	43
المطلب الأول: المرتكزات الأساسية للتكتلات الاقتصادية	43
أولا: درجات ودوافع التكتلات الاقتصادية	43
1. درجات التكتل الاقتصادي	43
2. دوافع قيام التكتلات الإقليمية الاقتصادية	45
ثانيا: شروط الاندماج في التكتلات الاقتصادية	46
1. البنية السياسية الملائمة	46
2. التقارب الجغرافي	46
3. وجود العجز والفائض	46
4. اعتماد برنامج موحد الإنتاج والاستثمار	46
5. التحرير التدريجي لحركة الأشخاص	46
6. التنسيق في السياسات الإنتاجية	46
المطلب الثاني: قدرة التكتلات الاقتصادية على دعم التجارة الدولية	47
أولا: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم المبادلات التجارية الخارجية	47
1. الآثار الساكنة	47
2. الآثار الديناميكية	48
ثانيا: التكتلات الإقليمية والتوزيع الجغرافي للتجارة الدولية	51
1. تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية للسلع	51
2. تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية للخدمات	51
المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى(ASEAN: NAFTA:EU)	52
أولا: أبرز التكتلات الاقتصادية الدولية	52
1. الاتحاد الأوروبي (EU)	52
2. رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASIAN)	53
3. اتفاقية اقتصاديات أمريكا الشمالية (NAFTA)	54
ثانيا: تطور التبادل التجاري للإتفاقيات الإقليمية الثلاث (ASIAN: EU :NAFTA)	55
1. التجارة الخارجية للتكتلات الإقليمية الثلاث (ASIAN: EU :NAFTA)	55
2. التجارة البينية للتكتلات الإقليمية الثلاث (ASIAN: EU :NAFTA)	55
ثالثا: التبادل التجاري السلعي والخدمي للاتفاقيات الإقليمية الثلاث (NAFTA:ASIAN: EU)	55
1. التبادل التجاري السلعي	56
2. تبادل الخدمات التجارية	56

رابعا: انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية	56
1. انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية	56
2. انعكاسات النظام التجاري العالمي على التكتلات الاقتصادية الإقليمية	57
المبحث الثاني: هيمنة الشركات الكبرى العالمية متعددة الجنسيات على التجارة الدولية	59
المطلب الأول: مقومات الشركات المتعددة الجنسيات	59
أولا: خصائص ودوافع نشأة الشركات المتعددة الجنسيات	59
1. خصائص الشركات المعددة الجنسيات	59
2. دوافع هيمنة الشركات متعددة الجنسيات	60
ثانيا: مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في المبادلات الدولية وخصائصها	61
1. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المبادلات الدولية	61
2. التجارة البينية للشركات المتعددة الجنسيات	61
3. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات في المبادلات الدولية	62
ثالثا: التقسيمات الحديثة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي	63
1. التقسيم العمودي لسلسلة الإنتاج	63
2. التقسيم الأفقي لسلسلة الإنتاج	63
رابعا: أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي	65
1. تعبئة المدخرات العالمية	65
2. القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم	65
3. إقامة التحالفات الاستراتيجية	65
4. المزايا الاحتكارية	66
5. تعبئة الكفاءات	66
خامسا: هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المجالات المستهدفة	66
1. الهيمنة من خلال منظمة التجارة العالمية	66
2. الهيمنة من خلال تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية و الإقليمية	67
3. احتكار التمويل	68
المطلب الثاني:سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مجال الاستثمار الأجنبي المباشر	68
أولا: الشركات متعددة الجنسيات كوجه للاستثمار الأجنبي المباشر	68
1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	68
2. أهم أشكال الاستثمار الأجنبي	69
ثانيا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية	70
1. تأثير الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر	71
2. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات	71
3. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية	72

المطلب الثالث: توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو الوسع المتنامي دوليا	72
أولا: ازدهار التجارة الدولية بفعل توسع الشركات متعددة الجنسيات في قنوات الأعمال العابرة للحدود	72
1. دور الشركات متعددة الجنسيات كقناة رئيسية لنشاط التجارة الدولية	72
2. تحكم الشركات متعددة الجنسيات في حركة تنقل رؤوس الأموال الدولية	73
ثانيا: بروز الصين كقوة تجارية عالمية	73
1. مظاهر بروز الين كقوة اقتصادية صاعدة في العالم	73
2. خصائص التجارة الخارجية للصين	74
3. المشاكل والتحديات التي تواجهها الصين	74
ثالثا: المبادرة الصينية طريق الحرير	74
1. لمحة عن مشروع طريق الحرير	74
2. أهداف إستراتيجية طريق واحد حزام واحد	75
3. مكاسب الصين والدول الأطراف من مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير)	75
4. أسباب ودوافع إطلاق الصين مبادرة الحزام والطريق	76
المبحث الثالث: أبعاد التوجهات المعاصرة للتجارة الدولية على الدول النامية	77
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية	77
أولا: دور الدول النامية في التجارة الدولية و المشاكل التي تعاني	77
1. مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية	77
2. أبرز المشاكل التي تواجهها الدول النامية لاندماج الفعال في التجارة الدولية	78
ثانيا: الاتفاقيات التجارية الإقليمية للدول النامية	79
1. الاتفاقيات التجارية مع الدول المتقدمة	79
2. الاتفاقيات التجارية بين الدول النامية	80
ثالثا: التكتلات الاقتصادية و أهميتها بالنسبة للدول النامية	80
المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على الاقتصاديات النامية ودعائم الاندماج الايجابي فيها	81
أولا: اثر تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات النامية	81
1. أثر تحرير التجارة العالمية على السلع الصناعية	81
2. أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة	82
3. أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الخدمات	82

ثانيا: دعائم الاندماج الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة	82
1. تفعيل دور الدولة	83
2. الشروع في تشكيل تحالفات سياسية و أمنية	83
3. تثمين دور التكتلات الإقليمية والقارية	83
المطلب الثالث: انعكاسات التوجهات الحديثة للتجارة الدولية على البلدان النامية	83
أولا: الانعكاسات المحتملة من أبرز المتغيرات الحديثة	84
1. الانعكاسات المحتملة للتكاليف التجارية	84
2. الانعكاسات المحتملة على التدفقات التجارية والناتج المحلي الإجمالي	84
3. الانعكاسات المحتملة على تنويع الصادرات	85
ثانيا: الانعكاسات المحتملة عن الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر	85
1. الانعكاسات المحتملة على انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير	85
2. الانعكاسات المحتملة على الاستثمار الأجنبي المباشر	86
3. الانعكاسات المحتملة على تحصيل الإيرادات الجمركية	86
ثالثا: تحديات انضمام الاقتصاديات النامية للتجارة العالمية	87
1. تحقيق التكامل الاقتصادي و تقوية دعائم الاندماج لمنظمة التجارة العالمية	87
2. تنمية الصادرات و ضمان استقرار البيئة الاقتصادية و السياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	88
خلاصة الفصل	**89**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمنطقة الأورو بالاعتماد على مؤشر أورو ستكس 50	**116-90**
تمهيد	91
المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وأبرز الصدمات التي تعرض لها	**92**
المطلب الأول: نشأة ومقومات منطقة الاورو	92
أولا: التعريف لمنطقة الأورو	92
ثانيا : نشأة منطقة الأورو	92
ثالثا: مراحل التكامل الاقتصادي لمنطقة الأورو	93
1. الاتفاقيات	93
2. إلغاء الحواجز الجمركية	93
3. السوق المشتركة	93
4. المنطقة النقدية الموحدة	93
رابعا: مداخيل منطقة الأورو	94
المطلب الثاني:أقوى الصدمات المالية التي تعرضت لها منطقة الأورو	96
أولا: أزمة الرهن العقاري 2008	96
1. أهم الخسائر المالية والتجارية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري	96
2. أثر أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الحقيقي	97

ثانيا: أزمة الديون السيادية	98
1. تحول الديون السيادية إلى أزمة مالية في الاقتصاد اليوناني	98
2. أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان	99
3. أهم الخسائر المالية والتجارية الناجمة عن أزمة الديون السيادية على الاتحاد الأوروبي	101
ثالثا: أهم المقترحات للتصدي للصدمات داخل الاتحاد الأوروبي	101
1. إجراءات البنك المركزي الأوروبي	101
2. خلق آليات للاستقرار الأوروبي	101
المبحث الثاني: تشخيص وتحليل مؤشر اورو ستكس 50	104
المطلب الأول: التعريف بمؤشر اورو ستكس 50 والدول المندمجة فيه	104
أولا: التعريف بمؤشر اورو ستكس50	104
1. تعريف مؤشر اورو ستكس50	104
2. لمحة تاريخية عن مؤشرات اورو ستكس 50	105
3. العوامل المؤثرة على سعر يورو ستكس 50	105
ثانيا: شركات الأعمال الدولية المنتمية للاتحاد الأوروبي و المدرجة في مؤشر اورو ستكس50	105
ثالثا: تصنيف أبرز الشركات المدرجة في مؤشر اورو ستكس50	110
المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الاحصائية لمؤشر اورو ستكس 50 خلال الفترة: (2014-2020)	113
أولا: عرض التقلبات السعرية لمؤشر اورو ستكس50	113
ثانيا: عرض التباين السعري في مؤشر اورو ستكس 50	114
خلاصة الفصل	117
الخاتمة العامة	**121-119**
أولا:تحليل نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات	119
ثانيا: النتائج العامة	120
ثالثا: مقترحات الدراسة	120
رابعا: آفاق الدراسة	121
قائمة المراجع	**136-122**
أولا : الكتب	123
ثانيا: المجلات والدوريات العلمية	124
ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية	128
رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية	134
خامسا: المواقع الإلكترونية الرسمية	135
قائمة الملاحق	**143-137**

مقدمـــــــــة
عـامـــــــــة

مقدمة

تلعب التجارة العبرة للحدود دورا هاما في الاقتصاد الدولي، من حيث مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي خاصة، كما تشير العديد من الدراسات إلى دور التجارة الدولية في تقليص معدلات البطالة، وذلك من خلال التوسع في الإنتاج وخلق شعب وقطاعات إنتاج جديدة أو التوسع في النسيج الصناعي الموجود، وذلك بفضل تعاظم دور عمليات التصدير، فالتجارة الدولية تلعب دور تنموي هام في الاقتصاد العالمي، لكن هذا الدور من شأنه أن يتقلص خاصة إن تم زيادة التدابير الحمائية، فقد شهد العالم العديد من الفترات التي سادتها حروب تجارية، أين كانت الإجراءات الحمائية أهم أسلحتها حيث تراجع الدور الاقتصادي للتجارة الدولية في ظل التجاذب الحاصل في تحرير التجارة الدولية، وفي ظل تنامي وتكامل الأسواق المالية، أصبح التحرر التجاري من القيود الجمركية والغير جمركية ضرورة ملحة، كما أن تحرير التجارة ساعد في ظهور أقطاب جديدة خاصة مع تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، وإعادة توطين الاستثمارات لصالح الدول التي تتمتع بمزايا نسبية مقارنة مع دول أخرى كاليد العاملة المنخفضة، سهولة الوصول للموارد الطبيعية وتخفيف القيود التجارية والغير تجارية على تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود.

هذا التطور الحاصل في التجارة الدولية جعل التفكير في إنشاء هيئة تعتني بالتجارة العالمية أمرا بالغ الأهمية، خاصة في ظل تنامي العقوبات التجارية وبعض الممارسات الغير عادلة، فقيام نظام تجاري دولي مبني على مبادئ التجارة العادلة من شأنه أن يعزز التجارة العالمية، ففي الوقت الحالي تلعب المنظمة العالمية للتجارة هذا الدور ، حيث قامت بوضع جملة من القواعد والمبادئ في شكل اتفاقيات ملزمة ومتعددة الأطراف، كما وضعت جهاز لتسوية المنازعات التجارية الدولية قائم على مبدأ التفويض، بالإضافة إلى آلية مراجعة السياسة التجارية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والحوكمة في التجارة الدولية .

ونظرا لما شهده الاقتصاد العالمي خاصة في نهاية القرن العشرين من تحولات وتطورات سريعة، من حيث تصاعد عمليات تدويل الإنتاج، وبروز تكتلات وتجمعات اقتصادية مهيمنة، ساهم ذلك في الرفع من مستويات التعقيد في العلاقات الاقتصادية الدولية بالتزامن مع زيادة نسب تبادل السلع والخدمات وسرعة حركة رؤوس الأموال الدولية، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، نتيجة لما تتضمنه هذه التوجهات من مكاسب متعددة الأبعاد ، في مقدمتها اتساع حجم السوق، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وما يترتب عنه من توفير مستلزمات الإنتاج وانخفاض التكلفة،ما عمل مجتمعا على زيادة القدرة التنافسية بين الدول الأعضاء في الأسواق العالمية.

أولا: إشكالية الدراسة

من خلال الدراسة سيتم تناول أهم التوجهات الرئيسية للتجارة الدولية على الصعيد العالمي وانعكاساتها على اقتصاديات متفاوتة التطور، مع تسليط الضوء على مخرجات تحرير التجارة الدولية، وإعادة تشكيل جغرافياتها واتجاهاتها الدولية وفق المتطلبات المعاصرة، بالإضافة إلى إبراز التفاوت في موازين القوى بين الاقتصادات ذات الأنظمة المحررة، من خلال التركيز على دور التكتلات الإقليمية في تحديد الملامح الحالية للتجارة الدولية، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مختلف القطاعات والمجالات في كافة الدول، بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي كما يلي:

- **إلى أي مدى ساهمت التطورات الحديثة للتجارة الدولية في تحديد ملامح هيمنة الاقتصادات المتقدمة ؟**

كما يمكن في إطار الموضوع طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدور الحديث الذي تلعبه التجارة الدولية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟.
- ما أهم انعكاسات التكتلات الاقتصادية على اتجاهات التجارة الدولية؟.
- هل يعتبر التوجه التجاري لدول الاتحاد الأوروبي توجها إقليميا داخليا أم دوليا؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: الاعتماد على سياسات تجارية موحدة بين الدول سواء المتقدمة أو النامية يؤدي بالاقتصاد العالمي إلى التحرر الشامل، ويجعله كتلة واحدة دون الحاجة إلى إقامة اتفاقيات تجارية ثنائية أو إقليمية.

الفرضية الثانية: تتطور التجارة الدولية المعاصرة من خلال دفع دعائم التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية المتطورة.

الفرضية الثالثة:التوجه التجاري لدول الاتحاد الأوروبي يسمح بإبراز أهم مقومات التجارة الدولية التي تدعم ثنائية (التطور الاقتصادي– هيمنة الشركات الدولية الكبرى).

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل التطور التاريخي لتحرير التجارة الدولية في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وأهم الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد العالمي.
- تحديد انعكاسات انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، مع إبراز تأثير هذه الظاهرة على المسار التطوري للتجارة على المستوى العالمي.
- معرفة أهم اتجاهات التجارة الدولية في ظل الميول المتزايد للتكتل الاقتصادي الإقليمي.
- إبراز مدى تأثير تكتلات الدول المتقدمة والناشئة على التجارة الدولية مقارنة بالدول النامية.
- تسليط الضوء على أبرز الشركات الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي.

رابعا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق إلى تطور التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة خاصة، وما نتج عنه من مخرجات شكلت التوجهات الحديثة لها، ويمكن إيجاز أهمية الدراسة فيما يلي:

- تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال اتساع ظاهرة التدويل المستمر للتجارة الدولية، والاتجاه القوي نحو تحرير الاقتصاد العالمي، إذ يتميز العصر الحالي بتزايد حدة المنافسة،والتطور المكرس لهيمنة الاقتصادات القوية سواء بإقامة تكتلات وتحالفات قصد مواكبة ظاهرة التطور المتنامي على المدى الطويل، في ظل تأطير المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال سيطرة الشركات الدولية الكبرى على شبكة التبادلات التجارية العالمية في كافة المجالات.

خامسا: حدود الدراسة

من أجل محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، عينت حدود الدراسة كما يلي:

- تم التركيز على أكبر الشركات منطقة الأورو كونها ذات أهمية اقتصادية ومكانة عالمية مؤثرة.
- تمت الإشارة إلى الفترة ما بين 2014-2020 لخدمة أهداف الدراسة، وكذا توفر البيانات، عن عدد من الشركات الدولية المدرجة في البورصة.

سادسا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار هذا الموضوع للمبررات التالية:

- الجدل القائم حول تفوق التنافسية في التجارة الدولية.
- محاولة استظهار قدرة ومكانة الدول المتقدمة في ترسيخ التوجهات الحديثة ذات الأبعاد المهيمنة على التجارة الدولية.
- الميول الشخصي تجاه التطلع على المستجدات الاقتصادية الدولية.

سابعا: منهجية الدراسة

تم معالجة هذا الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لاستعراض وتحليل أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية، كما تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة، من خلال الأخذ بمنطقة الأورو كعينة من المناطق الناشطة تجاريا في الساحة الدولية، مع الاستعانة بمعطيات إحصائية عن مؤشر أورو ستكس 50 لبلوغ أهداف الدراسة.

ثامنا: هيكل الدراسة

تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: أسس قيام التجارة الدولية والدور المؤثر لمنظمة التجارة العالمية

يتناول هذا الفصل أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الدولي ومراحل التطورات التي مرت بها في ظل التغيرات الحديثة، من مخاطر وعوامل مؤثرة فيها، كما تم التطرق إلى آليات تمويل التجارة الدولية والنظريات القائمة عليها، بالإضافة إلى تناول نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة، وما ينجر عليه من انعكاسات على الصعيد الدولي.

الفصل الثاني: الأبعاد المهيمنة للمسار التطوري للتجارة الدولية الحديثة

يتناول هذا الفصل أهم التوجهات التي انتهجتها التجارة الدولية،خاصة المتعلقة بإقامة تكتلات و اتفاقيات تجارية، اقتصادية، ومالية،بين دول متفاوتة التطور، مع عرض الآثار المرتبطة بهيمنة الشركات الكبرى ومكانتها العالمية في التجارة العابرة للحدود، كذلك الإشارة إلى أبعاد كل تلك التطورات على الدول النامية، وما ينجر عنه من انعكاسات محتملة في ظل التغيرات الحديثة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمنطقة الأورو بالاعتماد على مؤشر أورو ستكس 50

يتطرق هذا الفصل إلى التعريف بتكتل الاتحاد الأوروبي، وأبرز الصدمات التي تعرض لها عبر عدة فترات متتالية وحديثة زمنيا، وإلى مكانة منطقة الأوروبي تمركز أقوى شركات الأعمال الدولية، والتي تسيطر على أهم فروع التجارة العابرة للحدود في الأسواق الدولية، مع محاولة تشخيص وتحليل مؤشر أورو ستكس50 التي تندرج فيه أبرز تلك الشركات في المرحلة الراهنة.

تاسعا: الدراسات السابقة

بهدف الإحاطة ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، سيتم التطرق بإيجاز إلى أهم مضامينها:

- **(دراسة محمد حشماوي ، أطروحة دكتوراه، سنة 2006، بعنوان: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية) :** عالج البحث اتجاهات التجارة الراهنة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، وما رافقه من تقسيم عالمي مستحدث للعمل، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث هو:" إقليمية التجارة الدولية وانحصارها في مناطق جغرافية محددة، وهذا ما يمثل نقطة التقاطع بين البحثين، بحيث أن دراسة الباحث لم تتناول موضوع مدى تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية إلا بشكل جزئي ومختصر.
- **(دراسة رميدي عبد الوهاب، أطروحة دكتوراه، سنة 2007، بعنوان: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**

"دراسة تجارب مختلفة") : عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية، لتنمية اقتصاداتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرون، حيث أظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية، والتي أرجعها إلى سياسات إحلال الواردات، وإقامة حواجز جمركية مرتفعة، كما أظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول.

- **(دراسة الوافي آسيا ، رسالة ماجستير ، سنة 2007، بعنوان: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية):** عالجت إشكالية البحث مستقبل العلاقات بين التكتلات الاقتصادية والإطار المتعدد الأطراف ومدى التفاعل والتعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو المزيد من التحرر التجاري على مستوى العالم، ولقد توصلت الباحثة إلى أن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، مادامت هذه التكتلات الإقليمية لا تخالف قوانين المنظمة العالمية للتجارة .
- **دراسة مغيلي مليكة، رسالة ماجستير ، سنة 2014، بعنوان: الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول):** تناولت هذه الدراسة الإطار العام للشركات

الفصل الأول

أسس قيام التجارة الدولية والدور المؤثر لمنظمة التجارة العالمية

متعددة الجنسيات، مع تحديد ظروف ومقومات نشأة الشركات متعددة الجنسيات،و إبراز أهم الخصائص التي تميزها عن باقي الشركات .

عاشرا: صعوبات الدراسة

تتمثل أهمها في:

- تداخل متغيرات الاقتصاد الدولي وتعددها وتعقيدها لاتسامها بالديناميكية التطورية من حيث الأبعاد و النتائج، وآثار الظروف الغير متوقعة خاصة الصدمات و الأزمات الدولية بكل أنواعها، في هذا المجال؛
- صعوبة التنقل لإيجاد مراجع بسبب وباء كورونا ؛
- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري، وبالتالي تم الاعتماد على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة إلى المراجع الإلكترونية.

تمهيد

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في العلاقات الدولية إذ تعتبر امتداد للاقتصاد المحلي، حيث أن ما يعجز عن تلبيته من احتياجاته اعتمادا على إنتاجه المحلي يقوم باستيراده، وما يفيض من إنتاجه المحلي عن احتياجاته يتم تصديره إلى الخارج، كما تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية ومن خلال بيانها لأسس التبادل القائم في ظل المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على دول العالم المتقدم والعالم النامي .

ومن خلال هذا الفصل والذي يحوي ثلاث مباحث، سيتم التطرق في المبحث الأول التجارة الدولية بمفهومها العام من أسس ومبادئ وطرق تمويلها، أما المبحث الثاني سيتناول النظريات القائمة عليها التجارة الدولية، في حين يحوي المبحث الثالث المنظمة العالمية للتجارة وآليات عملها وانعكاسات سياساتها على الاقتصاد العالمي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الدولية

تتجلى أهمية التجارة الدولية من الدور المهم الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، ولتحديد طبيعة التجارة الدولية، فذلك يستلزم توضيح المفاهيم المتكلفة بالتجارة الدولية ومختلف الأسس التي تستند عليها .

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تحتل التجارة الدولية مكانة بالغة في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية لمختلف الدول، فهي تؤدي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر جزءا هاما يتفاعل مع القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني، كما أنها تشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطات المبادلات الخارجية، ولتحديد ماهية التجارة الدولية وطبيعتها، فذلك يستلزم توضيح لكافة المفاهيم المتكلفة بها في الاقتصاد

أولا: مفهوم التجارة الدولية

يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية، وفي المناطق التجارية الإقليمية[1].

ويشمل مصطلح التجارة الدولية اليوم:

- الصادرات والواردات السلعية المنظورة ؛
- الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة ؛
- الهجرة الدولية أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة ؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال[2]؛
- التجارة الدولية هي التي تسمح للبلد أن يستهلك أكثر مما ينتج اعتمادا على موارده الخاصة والتوسع الكبير من أجل تمرير إنتاجه[3] .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية فبالنسبة إلى التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي في مختلف البلدان .

([1]):قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)، الطابع الهيئة السورية للكتاب، ط1، سوريا، 2010، ص13.

([2]): عبد الرحيم الحسن محمد عثمان، التجارة الدولية، مكتبة النشر، ط1، السعودية، 2017، ص20 .

([3]): شريف غنام، أثر تغير الظروف في عقود التجارة الدولية، القيادة العامة لشرطة دبي أكاديمية شرطة دبي إدارة الدراسات العليا، ط1، دبي، 2010 ص68.

أما التجارة الخارجية فهي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أنظار العالم المختلفة، وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى[4] .

ثانيا: مسار تطور التجارة الدولية

تكتسي التجارة الدولية دورا هاما في تنمية الاقتصاديات التي لا يمكنها أن تنسحب أو تنطوي على ذاتها مبتعدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، وتماشيا مع منطق البحث سنتطرق إلى واقع وحالة التجارة الدولية منذ العصور القديمة .

5. الفترة الأولى: في العصور الوسطى

لم تكن التجارة الدولية خلال العصور القديمة والوسطى واسعة الانتشار كالوقت الحالي، حيث كانت تحت سيطرة عدد محدد من البلدان التي اكتسبت وضعا احتكاريا في مجال النقل والتجارة نظرا لموقعها البحري أما بقية البلدان فكانت تمتاز بأنها غير تجارية لذلك عملت على جذب التجار الأجانب من خلال منحهم امتيازات واسعة مقابل دفعهم رسوم خاصة لحصولهم على الحماية .

لقد أسمت فترة القرنيين السادس عشر والسابع عشر بمحاول تحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لكل بلد وتقوية مركزه الاقتصادي لمواجهة المنافسة ونتيجة هذا الغرض تطورت الرسوم على التجارة لتصبح أداة حمائية واضحة تكتسي إضافة إلى ذلك صفة الدخل المالي .

وكان من أشهر النظم الحمائية لهذه الفترة ما تجسد في سياسة **"كروميل"" crommel"**، في بريطانيا وسياسة **"كولبيرت colbert** في فرنسا .

كما وقع أرسطو أساس السياسات التجارية لارتباطها بمصلحة كل دولة على حدا بعيدا عن حرية التجارة الدولية التي تقوم على افتراضات غير واقعية .

6. الفترة الثانية: التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى

ساد خلال القرن التاسع عشر في القارة الأوروبية مبدأ حرية التجارة الدولية، أين لجأت بريطانيا إلى استخدام القوة لمواجهة من يقيم عقبات أما صادراتها، فقد ألغيت قوانين الغلال في بريطانيا عام 1846، وكانت اتفاقية كوبدن شوفالي cobden chevalier المبرمة بين بريطانيا وفرنسا عام 1860، هي الانطلاقة الأولى والأساسية لحرية التجارة في أوروبا وفتحت المجال لباقي الدول لإقامة اتفاقيات مع بعضها البعض، وبذلك انخفضت مستويات الحماية بين بلدان القارة الأوروبية .

امتازت هذه الفترة بالحرية النسبية في التبادل التجاري من خلال سهولة انتقال رؤوس الأموال نحو العالم، تنقل اليد العاملة ورجال الأعمال بالإضافة إلى تخفيض الحواجز

([4]): تجارة دولية https://ar.m.wikipedia.org/wiki ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/06/28 ، على الساعة 12:15 .

الجمركية، وسيادة قاعدة الذهب، وقد نالت الدول الأوروبية حصة الأسد وعلى رأسها بريطانيا التي استفادت من حرية التجارة في الحصول على المواد الأولية من مصادرها الأصلية بتكاليف منخفضة[5] .

7. الفترة الثالثة: التجارة الدولية بين الحربية العالميتين

خلال الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أي مجال لحرية التجارة الدولية، فقد منعت الدول التجارة مع أعدائها وراقبت بدقة تجارتها الدولية مع الدول المحايدة كما شددت من سياسة الحماية التجارية بصفة عامة وكان من المنطقي أن تسعى كل الدول خلال هذه الحرب إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية الداخلية بعيدا عن مصالح الدول الأخرى .

كما ساعد انشغال البلدان المتحاربة بإعداد وتعبئة قواتها وقواعدها على قيام صناعات حديثة ومتعددة بسبب غياب المنافسة الشديدة من طرف المنتجات الأوروبية .

وبعد الحرب العالمية الأولى استخدمت معظم الدول عدة وسائل من الرقابة لحماية منتجاتها الصناعية الجديدة من المنافسة الأجنبية، كما عززت السياسة الحمائية التي اتخذتها الدول الأوروبية الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك .

ومن العوامل التي ساعدت على فرض القيود على حرية التجارة كما يلي :

أ. انهيار قاعدة الذهب وتدخل الدولة في فرض القيود الحمائية لتحقيق ما يوفره نظام سعر الصرف الثابت لها من مزايا ؛
ب. الأخذ بمبدأ التوظيف الكامل كهدف أساسي من طرف الدولة الصناعية، مما أدى إلى تدخلها في حركة تجارتها الخارجية بهدف الحد من انتقال التقلبات الاقتصادية إليها من خلال تقلب التجارة مع الدول الأخرى وعدم ثباتها ؛
ج. اتجاه العديد من الدول وخاصة الدول النامية إلى اتخاذ برامج حمائية للصناعات الناشئة بهدف تحقيق التنمية الصناعية كجزء من البرنامج العام للتنمية الصناعية .

([5]): شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 13-14 .

8. الفترة الرابعة: التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات هامة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية سيدة النظام الرأسمالي وبروز دول جديدة على الساحة الدولية وسعيها لمعالجة آثار الحرب والانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية الداخلية وتنفيذ عمليات التكامل بين هذه الدول، كما تغيرت الظروف والمبادئ والأسس التي قام عليها الاقتصاد خلال الفترة السابقة، أين شهد التعاون الاقتصادي نمو كبيرا في مجال النقد والتمويل واتجاها واضحا نحو تحرير التجارة الدولية تمثل في توقيع اتفاقية **بريتن وودز** في جويلية 1944، وإنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو مواجهة الفوضى، تقلبات أسعار الصرف ونظام الرقابة على الصرف، وكذا التعبير عن مصالح البلدان المتقدمة اقتصاديا وطموحاتها في حرية التجارة وازدهار الاستثمار الدولي، حيث بدأت في البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها خوفا من انتشار البطالة بسبب المنافسة الصناعية الداخلية .

وبانتهاء فكرة إعادة تنظيم اقتصاديات الدول المتأثرة بالحرب اتجهت إلى تدعيم حركة التبادل التجاري الدولي وكذلك البحث عن إنشاء منظمة التجارة الدولية[6] .

([6]): مناصري يحي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 1 فريل 2020، ص 831 .

الشكل (1-1): مراحل تطور التجارة الدولية

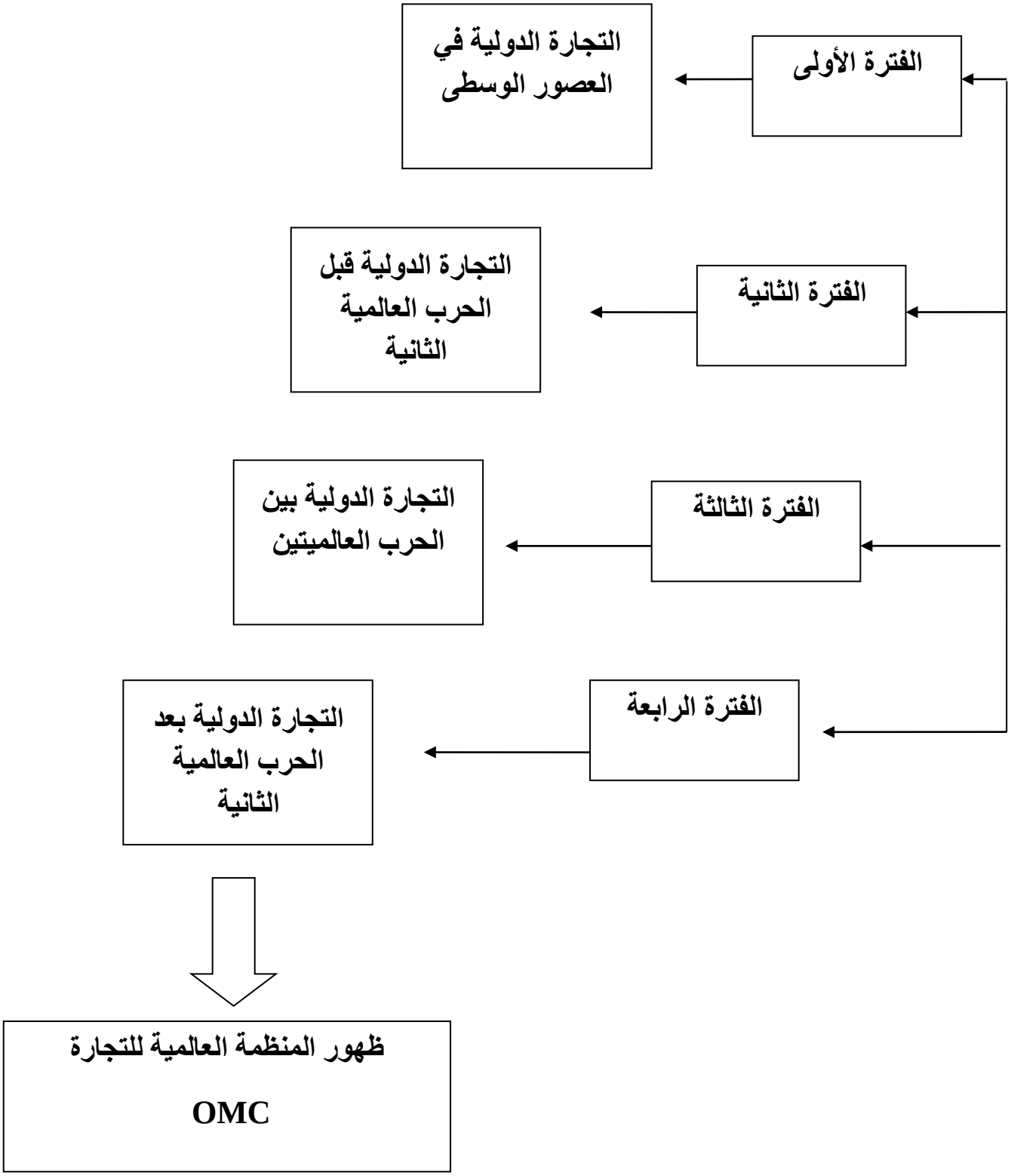

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

ثالثا: أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الدولي وأهدافها

3. أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الدولي

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية وذلك لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد ويمكن أن تبرز أهميتها في :

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ؛
- اعتبارها مؤشرا جوهريا لقدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها، وقدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري ؛
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا [7] ؛
- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقييم الدولي للعمل ؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد بناء الاقتصاديات وتعزيز عملية التنمية الشاملة ؛
- الارتقاء بالأذواق وإقامة العلاقات الودية مع الدول الأخرى ؛
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال، الأجنبية خاصة للدول النامية ؛
- القدرة على الاستعانة باليد العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقق معدلات النمو الاقتصادي العالي ؛
- تعتبر مؤشرا جوهريا على قياس قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي [8].

4. أهداف التجارة الدولية

يمكن تلخيص أهداف التجارة الدولية في:

- تحرير التجارة في السلع والخدمات من أجل زيادة الدخل الوطني للدول، وتخفيف الاستغلال الأمثل للموارد، العوامل الإنتاجية المتاحة ؛
- تشجيع حركة الإنتاج العالمية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات ؛
- إزالة الحواجز الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي ؛

([7]): حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص20 .

([8]): عريج وليد،تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،مجلة معارف،العدد 22،جوان2017،جامعة البويرة،ص ص431-432.

– تدعم القدرة التسويقية من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات[9] .

المطلب الثاني: تقديم حول التجارة الدولية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية كما أن هذه الأخيرة تلعب دورا على الاقتصاد وعلى هذا الأساس نقوم بمعرفة كيف تتأثر التجارة الدولية .

أولا: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة التجارة الدولية نذكر منها :

1. **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الدولية إذ أن الجمود والأخير الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا وضع سياسة نقدية فعالة .
2. **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** تؤثر هذه الأوضاع في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي لكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خالد لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الدولية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات.
3. **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، وخاصة بين الدول الصناعية .
4. **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الغنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منهما .
5. **الشركات المتعددة الجنسيات:** نتائج لا قوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات مما ينعكس على هيكل التجارة الدولية
6. **العامل الأساسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الدولية .
7. **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد لمناظر التجارة الدولية، حيث أن الدول تحوي العديد من الموارد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة [10] .

([9]): محمد عبد الله هاشين محمد، التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، 2018، ص142 .

([10]): سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، الطبعة 2، مصر، 1993، ص ص 232-233 .

ثانيا: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة، إضافة إلى أسباب أخرى أهمها :

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ؛
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بالارتفاع مع دولة أخرى ؛
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه ؛
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الدولية ؛
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية والمتاجرة بها عالميا ؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في النتاج من دولة لأخرى ؛
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ؛
- اختلاف ظروف الإنتاج فبعض المناطق ذات البيئة الجغرافية الموسمية ما يتيح لها تحقيق الميزة التنافسية[11].

ثالثا: تقييم المخاطر في التجارة الدولية

3. مخاطر التجارة الدولية

أ. مخاطر النقل

وهي المخاطر المتعلقة بتأخر ووصول البضاعة أو ضياعها أو إتلافها أثناء عملية نقلها .

ب. مخاطر نقص الالتزام

وتتمثل في عدم تنفيذ احد أطراف العملية الالتزامية التعاقدية ويكون عدم الالتزام نتيجة لأسباب قد تكون غير إرادية أو إرادية مثل عدم تنفيذ ما ينص عليه العقد [12] .

ج. المخاطر المتعلقة بالصرف

ويمكن أن تشمل:

- المخاطر المالية ؛
- المخاطر التمويلية ؛
- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة ؛

([11]): وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019، ص ص 6-7 .

([12]): http://masarnga7.wordpress.com/2018/30/30/209/،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/06/16، على الساعة 14:28.

- المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي ؛
- المخاطر التي ترقب عن الثغرات التنظيمية [13].

4. تقييم المخاطر في التجارة الدولية

المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري الدولي ترتبط بشكل طبيعي بعمليات الاستيراد والتصدير ومراحلها المتنوعة وسواء خلال مرحلة الطلبية والتي تكون البضائع لدى المصنع أو المصدر ولم تنتقل بعد من عنده، حيث يتحمل هو مسؤولية الحفاظ على المنتجات قبل تصديرها وضمانا للحفاظ عليها من المخاطر حتى مرحلة الشحن وتنتقل المخاطر بعد الشحن لتتنوع وتشمل خطر ارتفاع تكاليف عملية الشحن نفسها سواء نتيجة لاختلاف في أسعار العملات نفسها أو نتيجة لارتفاع تكلفة العملية الإنتاجية نفسها على المصدر ما نتج عنه ضرورة رفع قيمة المنتجات التي يقوم بإنتاجها وهنا يتحمل عادة المصدر تلك الخسائر الناتجة عن فروق الأسعار ما لم ينص العقد على عدم التزامه بذلك وفي هذه الحالة يلتزم المستورد بتحمل تلك الأعباء الإضافية، كما تنشأ نتيجة لعدم قدرة المصدر على إتمام الصفقة بعد الاتفاق على الصفقة مع المستورد نتيجة لظروف معينة أو نتيجة لقيام المستورد نفسه بفسخ العقد بعد إبرامه مع المصدر، وقد يحدث العسر من المستورد نفسه خلال عدم القدرة على سداد قيمة الصفقة المتفق عليها نتيجة لعرضه للخسائر أو لتغير ظروف البلاد السياسية أو الاقتصادية أو لحدوث حروب أهلية ، أو كوارث طبيعية، وغيرها من التقسيمات وقد يحدث هلاك للبضائع نتيجة لمشكلة أثناء النقل أو نتيجة لتعرضها للسرقة أو أي عوامل أخرى مرتبطة باستهلاك المنتجات من العملاء المستهدفين ونتيجة لسوء الحفظ والتداول تهلك البضائع أو تتغير قيمتها نتيجة لتغير أسعار الصرف العملات وتلعب عملية تقييم المخاطر دور هام في عملية السيطرة على تلك المخاطر والتحسب لها بما يحقق قدر من الأمان لدى كل أطراف عملية التجارة [14].

([13]): المرجع السابق

([14]): http://www.abahe.uk/تقييم-المخاطر-في-التجارة-الدولي.htm/ ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/06/16 على الساعة 14:50

المطلب الثالث: تمويل التجارة الدولية

يقصد بمفهوم تمويل التجارة الدولية هو توفير رأس مال بكل صوره من دولة تتمتع بالثراء لدولة أخرى تحتاج لهذا التمويل عن طريق الإقراض أو الاقتراض، بحيث تتم عملية التمويل عن طريق العديد من الوسطاء، والتي تثمر عمليات الوساطة عن طريقها للاستثمار والحصول على أفضل عوائد من تقنيات التمويل، وهذا ما سنتطرق إليه

أولا: التمويل قصير الأجل

تستعمل عمليات التمويل قصير الأجل للتجارة الدولية في تمويل الصفقات الخاصة تبادل السلع والخدمات مع الخارج، ومن أجل تسهيل هذه العمليات والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسع التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تجابهها والمرتبطة خاصة بالشروط المالية وهناك نوعين رئيسيين من أدوات التمويل .

1. **إجراءات لتمويل البحث**:وتشمل كل من القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير، التسبيقات بالعملة الصعبة وعملية تحويل الفاتورة .
2. **إجراءات الدفع والقرض**: وتشمل كل من :

أ. الاعتماد المستندي(القرض المستندي): هو تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديده وإدارته لصالح المصدر عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام بإرسال البضاعة المتعاقد عليها ؛

ب. التحصيل المستندي ؛

ج. خصم الكمبيالات المستندية ؛

د. طرق أخرى للتمويل قصير الأجل للصادرات سواء بتسديد صادراتهم عندما يتعلق الأمر بتصدير سلعة خاصة أو بواسطة التمويل المباشر لنفقات، تنجم عن تخزين سلع وبضائع هذا المصدر في بلد أجنبي في إطار توزيعها[15].

ثانيا: التمويل متوسط وطويل الأجل

بعض الحالات يكون التمويل العاجل لعمليات التجارة الخارجية صعب التحقيق، مما يحتم اللجوء إلى أساليب تمويل متوسطة وطويلة الأجل، مناسبة لهذه الصفقات وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال، والهدف منها هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطور التجارة الخارجية، حيث أن عولمة الاقتصاديات الضرورية التي تتميز بظهور التجارة بين الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي إن هناك ثلاث أنواع من القروض تمنح في هذا المجال .

1. **القروض الحرة:** التي لا تستفيد لا من دعم حكومي ولا من ضمانات .
2. **القروض المضمونة:** والتي تستفيد من ضمانات دون الاستفادة من دعم حكومي .

([15]): بلغاني نبيلة، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2،جامعة طاهري محمد بشار الجزائر، ديسمبر 2015، ص51 .

3. **القروض الإدارية:** والتي تستفيد من دعم حكومي ومن ضمانات والتي لا يمكن أن تأخذ شكل قرض المشتري وقرض المورد .

ثالثا: الكفالات والضمانات البنكية الدولية

وتتمثل هذه الضمانات في:

1. **ضمانات الاكتتاب**: وهي معطاء قبل إمضاء العقد من 1 إلى بالمئة من المبلغ حيث أن البنك الذي يمنح الضمان يلتزم بدفع المبلغ نيابة عن المكتب في حالة عدم قدرة هذا الأخير على الدفع .
2. **ضمانات حسب التنفيذ**: حيث يقوم البنك بدفع مبلغ معين من مبلغ العقد إذا لم يلتزم المكتتب بحسب تنفيذ العقد .
3. **الكفالات الخارجية**: وهي تعهد كتابي صادر عن البنك المحلي بناءا على طلب العميل في البنوك الراسلة في الخارج بدفع مبلغ معين خلال مدة معينة .

إن الضمانات البنكية فيه التزام أساس ومستقل يضبط العلاقة بين أطراف العقد كما أن الشيء الملاحظ هو انه في إطار التجارة الدولية فإن الصناعات تعتبر الأكثر استخداما من الكفالات حيث أن الضمانات تتطلب تدخل البنوك وبالتالي فهي علاقة ثلاثية بين المصر والمستورد والبنك الضامن، حيث أن المصدر هو معطي الأمر، أما المستورد فهو المستفيد[16].

([16]): وليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013، ص 263 .

الشكل رقم (2-1) : تقنيات تمويل التجارة الدولية

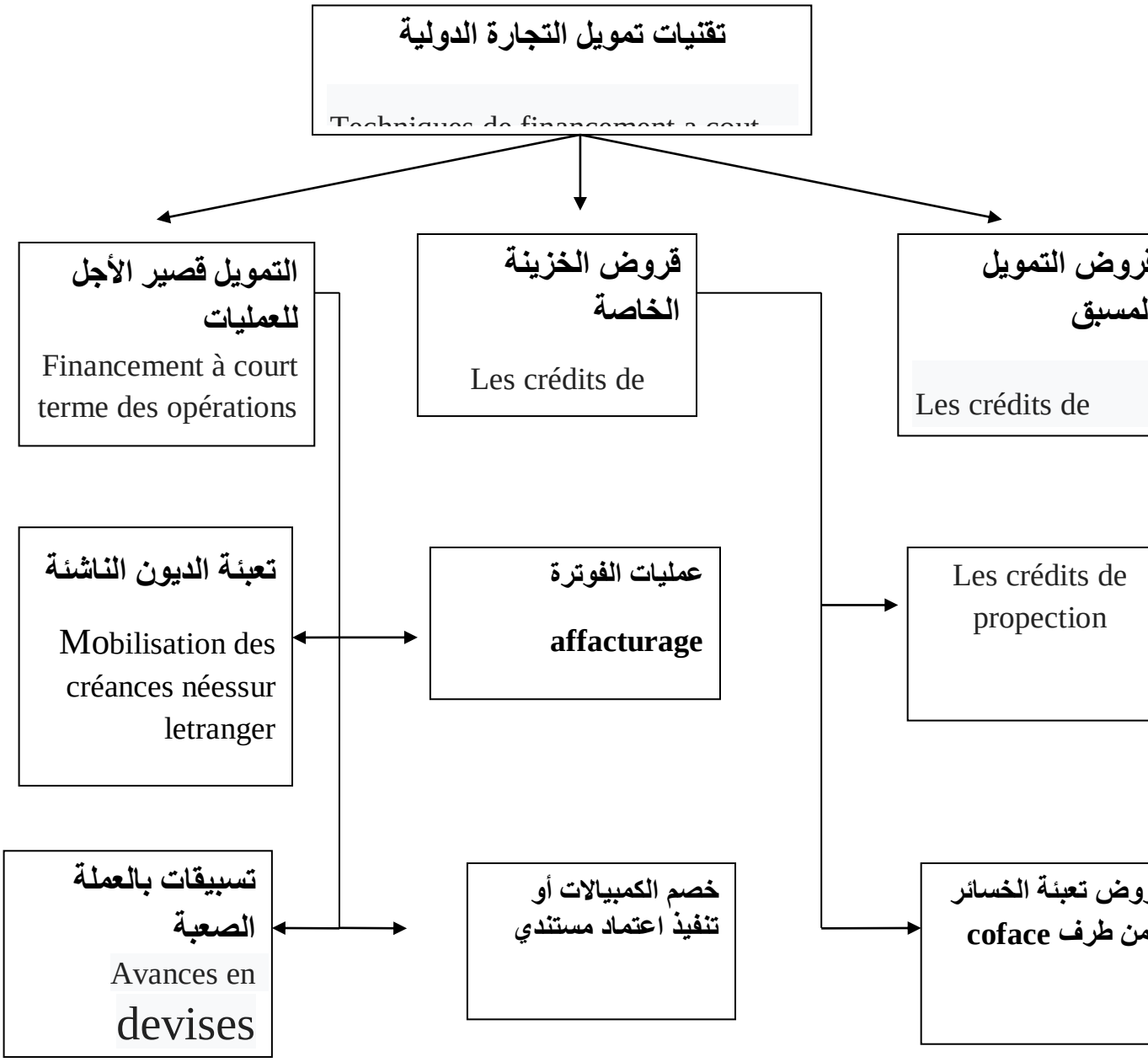

المصدر: بن عزوز عبد العزيز سفيان، محاضرات تقنيات تمويل التجارة الدولية، ص30.

المبحث الثاني: النظريات القائمة عليها التجارة الدولية

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين البلدان، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الدولية، وحتى يتم الوقوف عن كثب للنظريات الحديثة في مجال التجارة الدولية لابد أولا من التطرق بشكل من الإيضاح للنظريات القائمة عليها التجارة الدولية .

المطلب الأول: نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي التجاري(الماركنتيلي)

لم يكن للتجار بين من قبلهم نظرية مفصلة في هذا المجال، فبالنسبة لهم أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، وهناك عوامل عديدة ساعدت على نشأته ولعل أبرز أهمية التجارة الدولية وظهور القوميات الأوروبية، وعلى هذا الأساس ترتكز فكرة التجاريين فيما يخص التجارة الدولية على محورين أساسيين .

أولا: مبادئ الميركانتيلية

إن النظام الاقتصادي وفقا لأفكار الماركانتيلية يقوم على ثلاثة أجزاء مترابطة في ما بينها القطاع الإنتاجي، القطاع الزراعي، والمستعمرات الأجنبية ويعتبر التجار أكثر أهمية في النظام الاقتصادي، العمل هو عامل الإنتاج الأساسي، أما عامل الثروة فكان في نظر الميركانتليين يتمثل في الذهب والفضة، ونلخص المبادئ الأساسية للتجارة الدولية كما يلي[17]:

1. تأمين الفائض في الميزان التجاري، ففي مثل هذه الحالة يمكن للحكومة فقط أن تضمن التدفق المستمر للذهب والفضة إلى البلاد ،
2. فرض رقابة حكومية صارمة على التجارة الدولية، من خلال فرض التعريفات والحصص وغير ذلك من أدوات التأثير الإداري، وذلك لضمان الفائض في الميزان التجاري ؛
3. منع المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة أخرى، وكذا فرض الاحتكار على التجارة الدولية، أي منع أو منح حق ممارسة التجارة الخارجية لشركات معينة وفي مناطق محددة من العالم؛
4. استخدام وسائل السياسة التجارية، مثل منح الإعانات التصديرية أو فرض الرسوم الجمركية على الواردات[18].

([17])عبدات مراد، التبادل الدولي بين أطروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد1، ص40 .

([18]): شريف محمد، تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص28 .

ثانيا: تطور الميزان التجاري

كان للميركانتيليين الفضل في تطور الميزان التجاري في سياق اهتمامهم بالسبل التي تكفل الدولة الحصول على المعادن النفيسة، فإذا لم تكن الدولة تمتلك مناجم الذهب والفضة فلا مفر من الحصول على هذه المعادن عن طريق التجارة الدولية، ولذا فعلي الدولة أن تسعى إلى زيادة صادراتها إلى أقصى حد ممكن وتقليص وإراداتها إلى أدنى حد ممكن، حتى تحقق فائضا في الميزان التجاري، ونتيجة لهذا الفائض ويقدر حجمه بتدفق المعدن النفيس إلى الدولة من الدول الأخرى، فالمركنتيلية اقترنت بتركيز كبير على المصالح الشخصية الاقتصادية[19].

المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية في الفكر التقليدي (النظري الكلاسيكية والنيوكلاسيكية)

تعد النظريات التقليدية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) للتجارة الدولية كرد فعل لأفكار المركانتليين، فإن ثروة البلد تقاس بالمخزون من المعادن النفيسة التي بحوزتها، واليوم تقاس ثروة بلد ما بالمخزون الكلي من الموارد البشرية، المصنعة والطبيعية التي تستخدمها في الإنتاج، وكلما عظمت ثروة البلد عظم تدفق السلع والخدمات .

أولا: النظرية الكلاسيكية

يعتبر تحليل التجارة الدولية في ظل النظرية الكلاسيكية جزء من التحليل الكلاسيكي العام للنشاط الاقتصادي، حيث تقوم النظرية الكلاسيكية على جملة من القروض والمتمثلة في:

- الاقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة المنافسة التامة ؛
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل أي العنصر الإنتاجي الوحيد لتكلفة الإنتاج ؛
- حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها[20].

4. نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

يعتبر آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أن تقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق ، تتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها على استهلاكها منها ما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة، وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث تقوم

([19]): حداد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي دراسة حالة الجزائر من 1990الى 2010، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستر، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص6.

([20]): عبد القادر عبيدلي، تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباحورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص3.

بوظيفتين هامتين: فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر وثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي[21].

5. نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

يوضح دافيد ريكاردو أن الميزة النسبية هو عبارة عن مقارنة بين سعر الوحدة لسلعتين مختلفتين داخل نفس البلد معبرا عن هذين السعرين بكمية العمل المنفقة في إنتاج كل منهما، بعبارة أخرى فإن السعر البديل هو عبارة عن زمن العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة منسوبا إلى زمن العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من سلعة أخرى[22]، وتكمن أهمية نظرية المزايا النسبية للتجارة الدولية في استعمالها حتى في الوقت الحالي كبرهان ودليل معاكس لسياسة التقييد والحماية المطبقة في بعض الفترات والحالات، كذلك الامتناع عن فكرة التشغيل الكامل وعدم إغفال التغيير في التكاليف الإنتاج السلع والناتج عن ابتكار واستعمال تكنولوجيا حديثة أو زيادة حجم الإنتاج .

ومن الانتقادات المقدمة لهذه النظرية منها ما يلي:

- لا يوجد بلد لا يصدر ولا يستورد في آن واحد نفس المنتوج، أي التخصص متطرف ؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار اقتصاديات الحجم؛
- عدم واقعية فرضية المنافسة التامة [23]؛

6. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

حاول ميل أن يجمع في نظريته بين ما قاله سميث في نفقة الإنتاج، وما قال ريكاردو في العمل في تحليله لنفقة الإنتاج زيادة على فكرة العرض والطلب، وتأثيرها على قيمة السلعة في السوق مستبعدا أثر المنفعة في تكوين القيمة التبادلية للسلعة، فبالنسبة للتجارة هي وسيلة لجعل المنتجات أرخص والمستهلك هو المستفيد النهائي، حيث يؤكد في نهاية المطاف دور الطلب الذي يخلق الطلب عليه في نظرية التجارة الدولية، ثم قام باستكمال النقص في نظرية ريكاردو في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادلية أو معدل التبادل الدولي، وتمثلت أهم الفرضيات لهذه النظرية في:

- وجود دولتين أو سلعتين فقط ؛
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي ؛
- قيمة السلعة تتحدد بتكلفة إنتاجها من كل عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) وليس عنصر العمل فقط ؛

([21]): عبد القادر زيان، المحاضرة الثالثة: النفقات المطلقة لآدم سميث، 23 ديسمبر 2012 .

([22]): عادل زغدي ، دور التجارة النسبية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 202-2013، ص17.

([23]): صادق جميلة، محددات التبادلات التجارية الدولية في اطار النظريات الحديثة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014، ص13.

– التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة، وكل هذه الافتراضات تؤثر على مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي [24].

ثانيا :النظرية النيوكلاسيكية

إن النقائص الموجودة ضمن النظريات الكلاسيكية كان الواقع وراء مجموعة من الكتاب إلى صياغة جوانب متعددة من التحليل الكلاسيكي وقد أطلق على هذا التيار بالتوجه النيوكلاسيكي، ومن أبرز الخصائص التي ينادي بها تحرير التحليل الكلاسيكي من القيود المفروضة وكذا تطبيق أدوات التحليل المستخدمة في النظرية وذلك لتحديد أنماط التخصص والعمل الدوليين .

3. نظرية هكشر- أولين

يرى صاحب نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج هكشر- أولين أن أسباب قيام التجارة الدولية هو الاختلاف في التكاليف أو الأسعار النسبية بين الدول يعود إلى اختلاف وفرة الموارد الطبيعية بين هذه الدول حيث أن تادوا تختلف فيما بينها من حيث وفرة (عرض) عوامل الإنتاج، وهذه الاختلافات بقيمها المطلقة في عرض عوامل الإنتاج يؤدي إلى اختلاف الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل، ما يؤخذ على هذه النظرية أنها أهملت عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج، فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول، كما أنها افترضت تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة لكن الواقع أثبت عكس ذلك، كما اهتمت بالجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج، كما أن افتراضها المتمثل في تجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول غير واقعي [25].

4. نظرية لغزليونتيف فاسيلي

برزت عدة محاولات لاختبار نظرية هكشر وأولين في سبب قيام التجارة الدولية والذي يعود حسبهما إلى تفاوت الندرة والوفرة النسبية بمختلف عناصر الإنتاج بين البلدان الداخلة في التجارة الدولية، ومن أبرز هذه المحاولات محاولة لبيونتيف حيث قام بتقدير كمية العمل ورأس المال الداخليين في الإنتاج من الصادرات، والسلع السائلة من الواردات للاقتصاد الأمريكي، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة

([24]): تيم دان، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع؛ترجمة ديما الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2016، ص113.

([25]): زير نعيمة،أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل سهادة دوكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 36-37 .

تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل مقارنة مع باقي دول العالم، فبالنسبة لهكشر فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة العمل[26] .

المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية في الفكر الحديث

إن التطور الكبير في حركة التجارة الدولية الذي قد شهده العالم في ظل معطيات الثورة الصناعية وثورة المعلومات والاتصالات المعاصرة حيث تحقق إنتاج واسع من السلع والخدمات بمواصفات متطورة علميا، وبكلفة أقل نسبيا وهذا ما زاد في حجم التبادلات الدولية وعمق حالة التخصص الدولي في إنتاج وتقييم العمل الدولي وهما أسس التجارة الدولية في العالم .

أولا: نظرية ليندر leader theory

ترتكز نظرية ليندر على جانب الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق، وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندرstaffan lider، وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كبيرة ورائجة .
- أن الدولة مشابهة الدخل والأذواق، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين .

يعتمد تفسير ليندر للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول ولا توجد اختلافات، كما أن زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة ما نحو السلع الكمالية، طالما انه ممكن الحصول عليها، كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب وما يترتب من اختلاف، وهذا ما أهملته نظرية هكشر- أولين بافتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة [27].

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم Economies of scale theory

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية شرسا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج .

([26]): وصاف عتيقة، آثار تحرير التجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص14.

([27]): رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة1، الجزائر 2009، ص ص 38-39 .

وهناك نوعين من اقتصاديات الحجم، الأول اقتصاديات الحجم الداخلية وتعود إلى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عندما تتوسع المنشأة في الإنتاج، أما اقتصاديات الحجم الخارجية فتتحقق نتيجة نمو الصناعات التي تنتمي إليها تلك المؤسسات[28].

ثالثا: نموذج الفجوة التتكنولوجيا technological gap theory

إن هذه النظرية ترتكز في تفسيرها على إمكانية حيازة إحدى الدول على تقنيات للإنتاج أكثر تقدما من الدول الأخرى، تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل مما تنتجه الدول الأخرى، أو ذات تكاليف إنتاجية أقل مما يجعل الدولة تكتسب مزايا نسبية عن غيرها من الدول، ولا يمكن في الوقت الحاضر الحديث عن نقل التكنولوجيا بين الدول المنتجة لها وبين المستهلكة لها، فهذه الظاهرة تعتبر تسويقا لجزء من التكنولوجيا، وهو ما يستدعي وقتا يسمح للدول المخترعة من أن تنتج تكنولوجيا جديدة[29].

رابعا: دورة حياة المنتج product cyle theory

إن نظرية دورة حياة المنتج تعتبر كامتداد لنظرية الفجوة التكنولوجيا لبوسر، فهي تبحث في أسباب الاختراعات وآليات توسيعها على المستوى الدولي .

إن أي سلعة تعرف دورة حياة تصاحب الثغرات الهامة في التكنولوجيا والطلب وتقنيات الإنتاج، وكذا هيكل الصناعة وكل منتج يمر بثلاثة أو أربع مراحل متتابعة في إطار تكنولوجي متسلسل مما يستدعي تغير مكان إنتاجها على الصعيد الدولي، ورغم النتائج التي توصلت إليها هذه المساهمات الجادة في تفسير واقع التبادل الدولي استنادا على مقولات نظرية وفرة عوامل الإنتاج إلا أن الفرضيات غير واقعية لهذه النظرية جعلتها محل انتقاد دائم من جهة، وداعيا للبحث عن تفسيرات مغايرة للتبادل الدولي اعتمادا على فرضيات أكثر واقعية[30].

خامسا: نظرية مهارات الموارد البشرية Heman skills theory

جاءت نظرية الموارد البشرية على يد **Donald Kessing**، بحيث أكدت هذه النظرية على أن سبب قيام التجارة الدولية هو الاختلاف في المهارات البشرية "العمال المهرة أو

([28]): اماني طلعت حسن القيسي، تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الدولية (2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2016، ص37.

([29]): عبابسة نوال، التخصص الدولي: بين النظرية والواقع حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص ص27-28 .

([30]): صبرينة فراح، تكور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية مدرسة الدكنوراه اقتصاد ومناجمنت، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2010-2011، ص ص 10-11 .

الغير مهرة "، وجاء بمثال أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تميل أن تكون ذات كثافة عمالية ماهرة[31].

فإذا كانت نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت عليه في الميزة المطلقة، تركز على الميزة النسبية التي بدأها ريكاردو وأضاف عليه أسلافه الكثير من التعديلات، فإن النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسموها بالنظريات الحديثة التي قامت على العنصر الإنتاجي الوفير لم تتحرر تماما من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون بإنشاء الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال بدلا من العمل بوصفه عنصر إنتاجيا وحيدا كما فعل Jon sturat وRicardo وAdem Smith، فجاءت النظريات الحديثة معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة[32].

إن النظريات الحديثة للتجارة الدولية بشكلها الراهن تعتبر بصورة عامة أن التجارة الدولية تشكل نشاطا نافعا ولكن هذه النظريات لا تستبعد وضع قيود على التجارة قد تستدعيها الظروف الفعلية التي مر بها دولة من الدول[33].

([31]): عبابو الطيب، سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة ومناجمنت دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013-2014، ص12

([32]):رائد صابر جويد، النظرية الحديثة للتجارة الدولية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد17، 2013، ص128.

([33]): محمد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الاسلامي الاقتصاد الدولي، ترجمة: مازن صالح طاهر، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، جدة، 2009، ص18 .

الشكل رقم (3-1): النظريات القائمة عليها التجارة الدولية

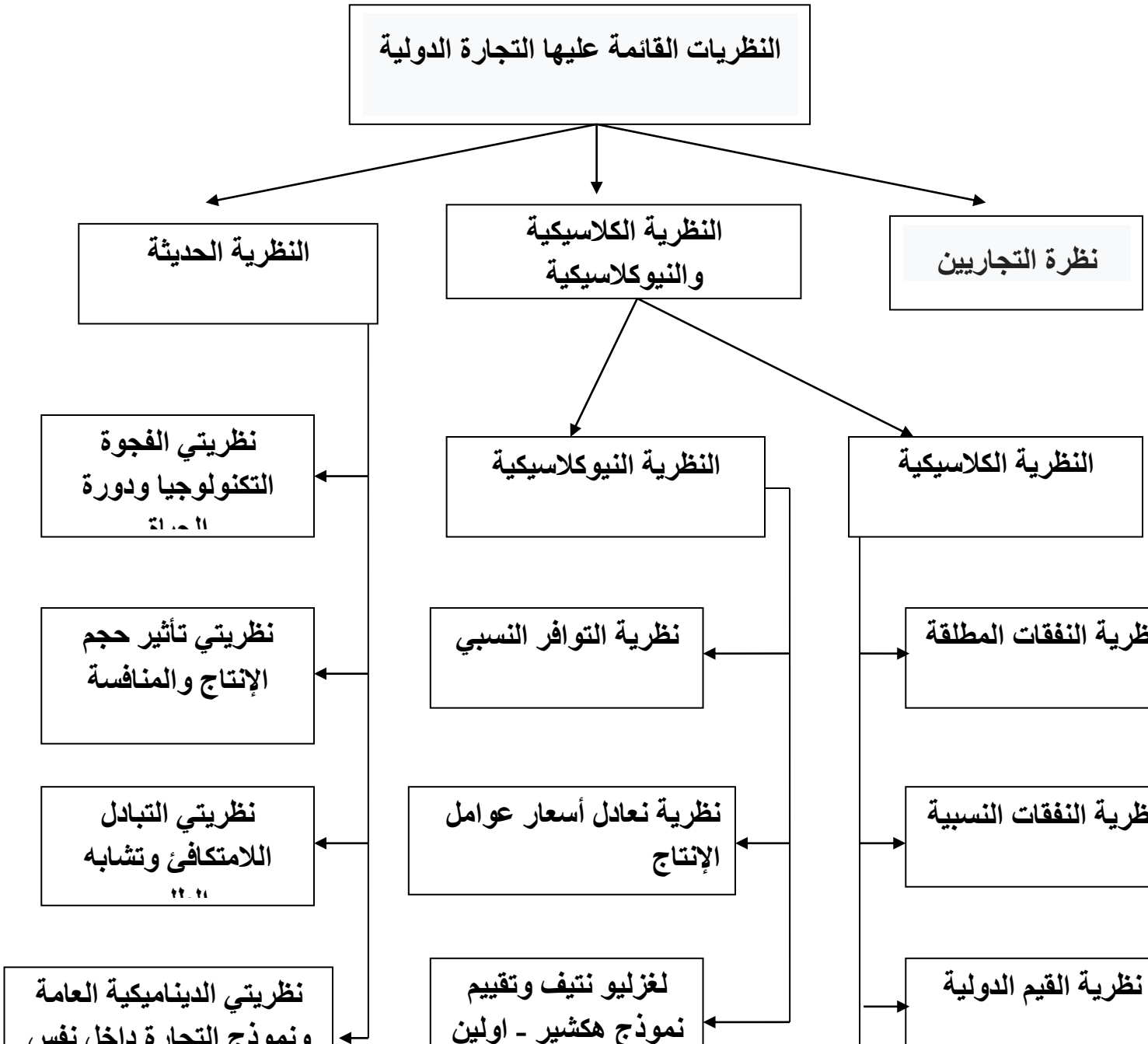

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

تسعى المنظمة العالمية للتجارة لفرض الرقابة على العلاقات التجارية الدولية لصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة، إذ ترتكز وظائها في حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات، وهذا هو الدور الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية، كما تعد ركيزة أساسية في الإدارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي، ومن هذا المنبر سنتطرق بشكل واسع حول منظمة التجارة العالمية في هذا المبحث

المطلب الأول: نطاق المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

كان الهدف الرئيسي من إنشاء اتفاقية الغات هو تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التي تعيق حركتها على المستوى العالمي لهذا بذلت أقصى المجهودات لتحقيق هذا المسعى من خلال هذا المسعى من خلال عقد جولات المفاوضات، لكن مع التطور التكنولوجي السريع وتقد المجتمعات الدولية، استوجب الأمر إنشاء منظمة عالمية للتجارة جديدة تسمح بصلاحيات واختصاصات جديدة أكثر شمولية عما كان عليه اتفاقية الغات .

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضاء اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف[34].

كان ظهور المنظمة العالمية للتجارة، في جزء منه استجابة لتغيرات أساسية في نظام التجارة الدولية حيث أن إنشاءها أن أيضا كنتيجة عمليات تفاوضية معقدة[35].

تعتبر منطقة التجارة العالمية الإطار الذي يشرف على تنفيذ جميع الاتفاقات متعددة الأطراف، التي تم التفاوض بشأنها في دولة الأوروغواي، ويعتبر تأسيس منظمة التجارة العالمية تحولا جوهريا في النظام التجاري الدولي وذلك لتمتع كافة الدول الأعضاء بنفس الحقوق والالتزامات، وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة إحدى ابرز نتائج جولة الأوروغواي وتهدف هذه المنظمة إلى إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية الغات، وأصبحت بمثابة المنظمة العالمية التي تعتني بأمور التجارة الدولية، وتشرف على سير اتفاقية الجات والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وأصبحت الجات جزء لا يتجزأ من منطقة التجارة العالمية[36].

ثانيا: مسؤوليات ومهام المنطقة العالمية للتجارة

تتولى المنطقة العالمية للتجارة قيادة مراحل التجارة الدولية، خاصة في بعض الحالات التي لم يتم الاتفاق حولها بشكل نهائي، تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية:

([34]): محمود حامد، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثر للنشر والترجمة، ط1، 2017، ص 30.

([35]): أمريتا ناريلكار، الوجيز في منظمة التجارة ن عبد الله الملاح، امتياز التوزيع شركة مكتبة، الطبعة العربية الأولى، المملكة العربية السعودية- ص54.

([36]): على وجيه علي صالح، آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرين، فلسطين، 2006، ص ص 37 .

1. تسهيل تنفيذ إدارة أعمال الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء ؛
2. تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا؛
3. الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية ؛
4. متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء[37]؛
5. التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، شاملا جوانبه المالية النقدية التجارية، وتتم التشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون[38]؛
6. تسوية المنازعات على أساس التنازلات للوصول إلى قواعد ترضي الأطراف لسير العلاقات التجارية العالمية[39].

ثالثا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحرير التجارة العالمية وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التالية:

1. خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ؛
2. زيادة معدلات النمو الداخلي الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة ؛
3. الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة؛
4. توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقييم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية ؛
5. توفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار ؛
6. إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية ؛
7. زيادة التبادل التجاري وتنظيمه على أسس وقواعد وفقا لاتفاقيات الأوروغواي[40].

المطلب الثاني: آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة

([37]): عبد الرحمان، دور المنظمة العالمية للتجارة في تجسيد الأطر المدعمة لتحرير التجارة الدولية وفق المتطلبات البيئية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة نسبة العربي التبسي العدد2 ، تبسة، جوان 2015، ص ص 162-163 .

([38]): سماتي حكيمة، خصوصية نظام الجزاءات في إطار منظمة التجارة العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر1، ص601 .

([39]): سهيل حسين الفنلاوي، نظرية المنظمة الدولية ، الجزء الأول، دار حميثر للنشر، الطبعة الأولى، 2011، ص601.

([40]): محمد عبد الله شاهين محمد، اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 207، ص163.

تتسم الأهداف العامة لمنظمة التجارة العالمية بالاتساع في الدلالات ذات المضامين المتفائلة في إشكالها، والتي تتمحور حول الهدف الرئيسي وهو حرية التجارة الدولية السلعية والخدمية وذلك وفق سياسات وآليات تنتهجها المنظمة في إطار تعاملاتها .

أولا: المبادئ والأسس التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة

تتحدد مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وفق تعاملاتها، ومن المبادئ التي تقوم عليها ما يلي:

1. **المبدأ الأول:** عدم التمييز بين الدول الأعضاء والذي يعني القبول الغير مشروطّ، وقد استمد هذا المبدأ من بنود اتفاقية الجات، ويقصد به أن كل دولة بصفتها عضوا في المنظمة تحصل على المزايا التي يتم الاتفاق عليها .
2. **المبدأ الثاني:** مبدأ شرط المعاملة الوطنية، ومضمونه قيام الدول الأعضاء في المنظمة بمعاملة المنتجات المستوردة في الدول الأعضاء وفق ما مطبق وسائد [41].
3. **المبدأ الثالث:** مبدأ الخفض العام والمثالي للرسوم الجمركية، ويستهدف تحقيق تخفيضات مهمة في التعريفات الجمركية من خلال الاتفاقيات التي تقوم عليها على أساس المعاملة بالمثل بين الدول الأعضاء في المنظمة .
4. **المبدأ الرابع:** مبدأ إلغاء القيود الجمركية وبهدف إلغاء القيود الجمركية الكمية التي تشكل حواجز تجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وبما يكفل تسهيل التجارة بينهما [42].
5. **المبدأ الخامس:** مبدأ الشفافية ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، وبقدر تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء والنظام التجاري متعدد الأطراف[43].

ثانيا: المصادر والمتطلبات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

3. المصادر الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

إن المصادر الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي ذات المصادر التي تتبعها المنظمات الدولية في أعمالها وهي:

- الاتفاقيات المعقودة في إطار منظمة الأمم المتحدة بعد إجراء التعديلات المهمة من قبل الدول خارج نطاق الأمم المتحدة[44]؛
- الاتفاقيات المعقودة في إطار منظمة الأمم المتحدة من دون إجراءات تعديل عليها ؛

([41]):بسام فيصل محجوب، رؤية الشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2 جامعة الموصل العراق، 2003،ص50.

([42]): حسين العمري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى درس الماضي وآفاق المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2، جامعة الحسين بن طلال الأردن، 2009، ص ص 21-22.

([43]): سلامي ميلود، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية، مجلة القانون والمجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، المجلد 7، العدد01، ص 148.

([44]): ضيف الله دهيم عوض الرشيدي، آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الاوسط، 2011،ص ص 47-48 .

- أحكام القانون الدولي ومصادره الواردة فيما يتعلق بعملها الذي لم تحدده الاتفاقيات الدولية أو قرارات المؤشرات التي تعقدها ؛
- الاتفاقيات الدولية التي تعقد في إطار المنظمة ؛
- اللوائح الداخلية التي تضعها المنظمة لتسهيل تنفيذ أهدافها[45].

4. متطلبات منظمة التجارة العالمية وشروط العضوية

لا يتم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بمجرد تقديم الطلب من قبل الدولة المعنية، فهناك سلسلة من الإجراءات والمعايير الواجب مراعاتها والالتزام بها لكي تصبح الدولة عضوا في منظمة التجارة العالمية، وكذا لتحسين مدى تطور الاقتصاد وهيكل الإنتاج في الدولة التي تريد الانضمام .

ومن متطلبات شروط الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ما يلي:

أ. **تقديم تخفيضات للتعريفات الجمركية على الواردات**

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام بأن تقدم لائحة بالتخفيضات الجمركية التي ستقدمها على الواردات، على أن يتم التفاوض بشأنها مع الدول الأعضاء في المنظمة .

ب. **الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية**

على الدولة التي تنوي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الالتزام باتفاقيات المنظمة كاملة، ويستثني من ذلك اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقيات الطائرات المدنية، حيث أنهما من الاتفاقيات الاختيارية .

ج. **إقامة وتطوير البنية المؤسسية والقانونية والتشريعية اللازمة والمنسجمة مع قواعد المنظمة**

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول التي تنوي الانضمام إلى المنظمة دراسة مدى توافق التشريعات والأنظمة والمؤسسات والممارسات التجارية القائمة عليها .

د. **الالتزام بمجموعة من المعايير الصحية والبيئية وحقوق الإنسان**

يجب على الدولة التي تريد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الالتزام بقواعد الصحية والصحة النباتية وشؤون البيئة والمقياس والمعايير الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، كما يجب عليها أن تراعي قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان[46].

ثالثا: الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية

([45]): المرجع السابق، ص48.

([46]): رائد محمد حلس،أثر انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري، مجلة جامعة الإسراء للمؤشرات العلمية، العدد2، مركز التخطيط الفلسطيني فلسطين، يوليو 2018، ص ص 80-81 .

يقصد بأجهزة منظمة التجارة العالمية المؤسسات التي تتبع المنظمة والتي تضطلع بمسؤولية تحقيق أهدافها، وتضم منظمة التجارة العالمية العديد من الأجهزة التابعة لها والتي أطلق عليها "هيكل المنظمة"[47]

([47]): رقية دهينة، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحسين الحوكمة المحلية للدول الاعضاء، مجلة الاجتهاد الفضائي، المجلد12، العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،17 أكتوبر،2019 ،ص317.

الشكل رقم (4-1): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

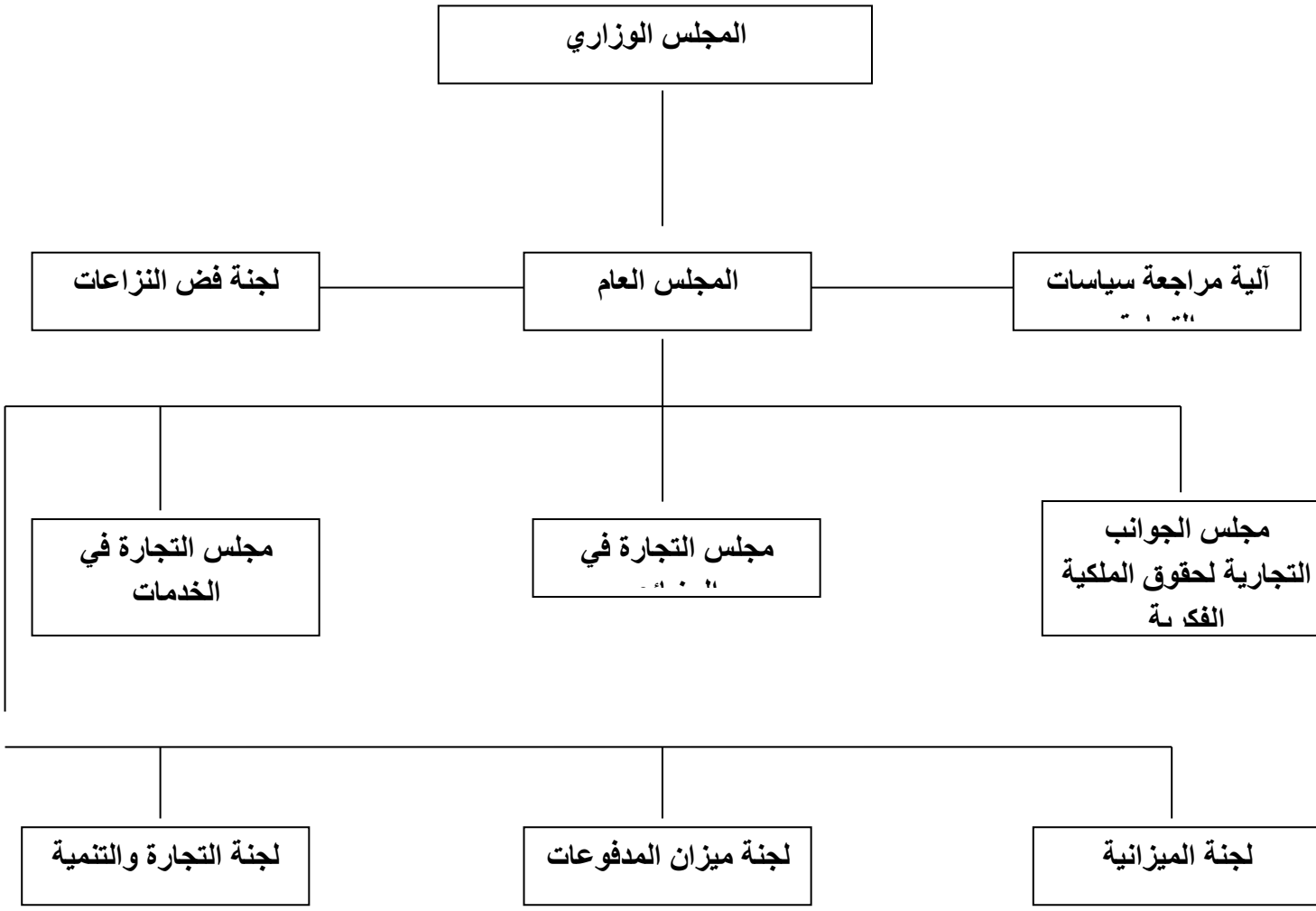

المصدر: محفوظ العشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006،ص36

إن هيكل المنظمة العالمية للتجارة يتألف من المستويات الإدارية التالية:

1. **المؤتمر الوزاري:** يأتي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مقدمة أجهزتها، وتتضح أهميته بالنسبة لكل من تشكيلة واختصاصه، ويعتبر المسؤول عن ممارسة وظائف المنظمة، إذ يختص باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لسير عملها، ويعتبر من الأجهزة المستحدثة في تعزيز الإطار المؤسساتي للتجارة الدولية[48].
2. **المجلس العام لدول الأعضاء :** ويضع هذا المجلس قواعد الإجراءات الخاصة به والخاصة باللجان التابعة للمجالس التالية:
   - مجلس خاص لتجارة السلع ؛
   - مجلس خاص لتجارة الخدمات ؛
   - مجلس خاص لحماية حقوق الملكية الفكرية[49].
3. **جهاز تسوية المنازعات:** يضم جهاز تسوية المنازعات ممثلي الدول الأعضاء جميعهم وهو بمثابة جمعية عامة .
4. **جهاز مراجعة السياسات التجارية:** يتكون هذا الجهاز من جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويضم جميع أعضاء المجلس العام، وله أن يعين لنفسه رئيسا وان يضع القواعد الخاصة باجراته .
5. **مجلس شؤون التجارة في السلع:** يتألف هذا المجلس من الدول الأعضاء جميعها في المنظمة ويشرف على سير الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المنعقدة بين أعضاء المنظمة .
6. **مجلس شؤون التجارة في الخدمات:** يتألف هذا المجلس من جميع الدول الأعضاء ويشرف على تطبيق الاتفاقيات المتعددة الاطراف الخاصة بالتجارة في الخدمات، ويطلق عليها" اتفاقيات الخدمات" .
7. **مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة:** ويتألف هذا المجلس من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويشرف على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية[50].

([48]): بسكري رفيقة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص44

([49]): عياش قويدر،أثار انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة بين التفتؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، جامعة الاغواط، ص56.

([50]) حاشى نوري، الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة في ظل تقلبات أسعار البترول، مجلة البديل الاقتصادي، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعوم التجارية،جامعة الجلفة، ص285

المطلب الثالث: انعكاسات سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

تتجه السياسات الاقتصادية للمنظمة العالمية للتجارة إلى مزيد من الانفتاح واعتماد السوق وفلسفة الميزة النسبية حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها إنتاج بأسعار وجودة أمثل من غيرها من الدول، وتسمح منظمة التجارة العالمية بانسياب دون عوائق مما يؤدي إلى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي للدول .

أولا: انعكاسات سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول المتطورة

1. لتفويض منظمة التجارة العالمية، تتبع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول المتطورة والمتقدمة سياسة أكثر دهاء، من خلال فرض التعريفات الجمركية من جانب واحد ومنع تعيين قضاة استئناف جدد في المنظمة في الوقت ذاته ؛
2. أن يكون لدى هيئة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية سبعة قضاة، لكنها حاليا لا تضم سوى أربعة.
3. تحقق الدول المتقدمة أكثر من 75%من التجارة العالمية بينما تزداد واردات المواد الاستهلاكية العادية والقادمة من الدول المتخلفة بوتيرة معتدلة ؛
4. تسريع التبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج، وأن مصدر هذه الحركة يعود جزئيا إلى تعميم الانزلاقات المالية وعدم التحكم فيها، ومما سهل هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية ؛
5. تزايد الاستثمارات بحيث تمركز في الدول المصنعة، وتزايد احتمالات أن تستخدم الدول الصناعية المتقدمة العلاقة بين التجارة والبيئة كشرط جديد للضغط على اقتصاديات البلدان النامية، الأمر الذي يضاعف من خسائر الدول الناشئة والنامية ؛
6. تساهم منظمة الجارة العالمية في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية[51].

ثانيا: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية

لقد أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جدول أعمالها عن تهميش الدول الأقل نموا، والعمل على تحقيق المزيد من التوسع في تجارتها الدولية وذلك من خلال تنفيذ برنامج مساعد للدول النامية ذات الدخل المحدود، إلا أن منظمة التجارة منحت الدول النامية جملة من مزايا تفضيلية منها:

- حصولها على فترات سماح (فترات انتقالية) أطول من تلك الممنوحة للدول المتقدمة ؛
- حصولها على موارد أولية مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأجل إعادة هيكلة اقتصادها وتحرير تجارتها الدولية ؛
- إعفائها من التزام تخفيض الدعم الداخلي ؛
- استفادتها من مزايا المعاملة الاستثنائية ومعاملة الدول الأولى بالرعاية، وكذا تخفيض معدلات التعريفة الجمركية[52].

([51]) www.m.ahewar.org/s.asp?aid=269827r=0، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ2020/06/23، على الساعة 19:40.

ستتحمل كثير من الدول النامية آثار متباينة بين إيجابيتها وسلبياتها .

3. الآثار الايجابية

- هناك آراء تعطي أهمية انضمام الدول النامية للمنظمة على أساس المنافع التي تحقق على المدى الطويل ؛
- انتقال حصة الدول النامية من الصادرات إلى العالمية ؛
- زيادة إمكانية ارتفاع صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة ؛
- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وبالتالي انتعاش الإنتاج المحلي ؛
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، بسبب زيادة المنافسة مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الدول النامية، وذلك ينعكس ايجابيا على مستوى المعيشة ؛
- رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسائل التي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتجها الدول النامية[53].

4. الآثار السلبية

ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

- الأثر السلبي لحماية حقوق الملكية الفكرية على اقتصاديات الدول النامية بالنسبة لتعديل التكنولوجيا إليها والاستفادة في هذا المجال ستكون للدول المقدمة، كما أن حرية التجارة سيقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية، غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة[54] ؛
- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ستساهم في حرمان الدول النامية من حقها في الحصول على التقنية المطورة وسترفع تكلفة الحصول عليها ؛
- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية للدول النامية، وبالتالي التأثير سلبا على موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم ؛
- الصعوبة الشديدة على الدول النامية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر منها ؛
- قد يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد في تكاليف الإنتاج؛

ورغم ذلك فيمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من الجات ومنظمة التجارة العالمية، إذا أحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل النظام التجاري الجديد[55] .

([52]): آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاسها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص85 .

([53]): قلاوي علاء الدين ، تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد1، جامعة سيدي بلعباس 2013، ص ص 356-367 .

([54]): نزار كاظم صباح الخيكاني، تداعيات نظام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا، البديل الاقتصادي، العدد1، جامعة القاديسية ص7

([55]): المرجع السابق، ص8

ثالثا: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول الناشئة

لعل التغيرات والتطورات التي حدثت على النظام الاقتصادي العالمي عموما، والنظام التجاري على الخصوص أصبحت تشكل تحديات لاقتصاديات الدول الناشئة وتفرض عليها إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا النظام أو التقليل من تكاليفه وسلبياته، ومن هذا المنبر نقدم جملة من الانعكاسات على الدول الناشئة[56] :

1. **الانعكاسات المحتملة على تكاليف التجارة :** إن تخفيض التكلفة التجارية المقدرة في جميع أنحاء العالم، من التنفيذ الكامل للالتزامات، بخفض معدلات التكاليف في البلدان الناشئة .
2. **الانعكاسات المحتملة على تدفقات التجارة والناتج المحلي الإجمالي:**إن مكاسب التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن تدابير تسير التجارة، واسعة نسبيا .
3. **الانعكاسات المحتملة على تنوع الصادرات:**إن هدف تسير التجارة له تأثير سلبي على تنويع الصادرات للبلدان الناشئة والأقل نموا .
4. **الانعكاسات المحتملة على انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير :** إن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الناشئة تستفيد بشكل رئيسي من التحسينات من تيسر التجارة، والمتمثل بسياسة أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها، في حين أن الشركات الكبرى تستفيد بشكل رئيسي أكثر من تيسر التجارة والمتمثل في البنية التحتية
5. **الانعكاسات المحتملة على الاستثمار الأجنبي المباشر:** بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتدفق إلى البلدان النامية والأقل نموا هو الاستثمار الرأسي(وهو استثمار لا يستهدف السوق المحلي ولا إحلال الواردات بقدر ما يستهدف التصدير)، فإنه يتوقع وجود علاقة ايجابية بين تدابير تسيير التجارة وهذا النوع من الاستثمار بحيث هما نشاطان متكاملان، فبقدر ما تزيد هذه التجارة من تدفقات فإنه سيزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي .
6. **الانعكاسات المحتملة على تحصيل الإيرادات الجمركية:** لا تزال الإيرادات التي تجمعها الجمارك والوكالات الحدودية المرتبطة بها مصدرا هاما للدخل الحكومي في البلدان الناشئة والنامية، وفي الواقع قد يكون تعزيز الإيرادات الجمركية احد دوافع الرئيسية لتسير التجارة[57].

([56]): عبد العال الدبري، الحمائية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، مصر، 2016، ص167.

([57]): خليفة خالدي، اتفاقية تسيير التجارة المنظمة للتجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا، مطبوعات الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمةلخضر، الوادي الجائر، ديسمبر2019، ص ص 51-52.

خلاصة الفصل

تتجه التجارة الدولية في العصر الراهن إلى مزيد من التحرر، متخذا في ذلك أشكال تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز التعريفية وإزالة كافة القيود الأخرى أمام المنتجات الأجنبية، ويشمل هذا التحرر على فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية فقط، مما أسفرت عليه منظمة التجارة الدولية من إعطاء الفرص وتخفيض التكاليف المفروضة على الدول النامية، ليمنحها النهوض بالاقتصاد للدول الصناعية، كما أن تحرير التجارة الدولية على الدول النامية فهو سلبي ويرجع إلى ضعف الصادرات وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وبالتالي عدم وصول المنتجات إلى مراحل الجودة العالمية وارتفاع تكلفة الإنتاج وغلبة الطابع التجميعي والتحويلي على الصناعات، مما ينجر عنه إغراق السوق المحلي الداخلي بالمنتجات الأجنبية وهو ما يهدد الإنتاج المحلي بالانخفاض وضعف قدرته التنافسية أمام المنتجات المستوردة ذات الجودة وأقل الأسعار .

الفصل الثاني

الأبعاد المهيمنة للمسار التطوري للتجارة الدولية الحديثة

تمهيد

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول إعادة النظر مرة أخرى في مسار تعاملاتها حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول مما دفع نحو التوجه لإقامة التكتلات الاقتصادية سواء كانت ثنائية أو إقليمية، بل باتت هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه التجارة الدولية، وبهدف تعزيز الدول تجارتها العالمية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية، وفي ظل التكتلات الاقتصادية أصبح العالم أكثر ديناميكية، بعد أن ضم أنماطا ودرجات مختلفة بما فيها الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات وهيمنتها على مجال الاستثمار وتوجهها نحو التوسع المتناهي دوليا، ومن خلال هذا الفصل الذي يحوي ثلاث مباحث بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى توجه التجارة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية وبالنسبة للمبحث الثاني سنتناول فيه هيمنة الشركات الكبرى العالمية متعددة الجنسيات على التجارة الدولية، أما بالنسبة للمبحث الثالث يختص بأبعاد التوجهات المعاصرة للتجارة الدولية على الدول النامية .

المبحث الأول: توجه التجارة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية

لقد اتجهت معظم دول العالم في العصر الحديث إلى نوع من التكتل الاقتصادي بصورة مختلفة، وقد أصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم الاتجاه الجديد نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، حيث تتضاءل أمامها أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة، عند رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإقليم الاقتصادي، لقيام وتطور التكتلات وانعكاسها على العلاقات التجارية الدولية .

المطلب الأول: المرتكزات الأساسية للتكتلات الاقتصادية

يتطلب تحقيق التكتلات الاقتصادية ومشاريع التكامل الاقتصادي المختلفة العمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي على مستوى المنطقة أو التكتل ككل، ما يفرض بدوره من كل دولة عضوة إجراء إصلاحات للوفاء بإلتزاماتها اتجاه الدول الأخرى لبلوغ النسيج التكامل المستهدف

أولا: درجات ودوافع التكتلات الاقتصادية

3. درجات التكتل الاقتصادي

تظهر التكتلات الاقتصادية لتجاوز القيود في العلاقات الدولية كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين درجات التقارب الاقتصادي فيما يلي:

أ. **منطقة التفضيل الجمركي:** هي أول درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تعمل مجموعة من الدول على تخفيض العقبات والحواجز الجمركية والغير جمركية على السلع بإنشاء خدمات رأس المال[58].

ب. **الاتحاد الجمركي:** يقصد بالإتحاد الجمركي المعادة الدولية التي تجمع بمقتضاها دول الأطراف أقاليمها المختلفة في إقليم جمركي بحيث يتم:

- الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية ما بين الدول؛
- توحيد الرسوم الجمركية المطبقة على العالم الخارجي؛
- الاتفاق على صيغة لتوزيع الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية على دول الأعضاء[59] .

ج. **منطقة التجارة الحرة:** هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في دول أعضاء هذا التكتل[60].

([58]): تم الإطلاع على الموقع https://www.startimes.com/?t=21409813، بتاريخ 2020/03/08، على الساعة 11:38 .

([59]): زين الدين حماشي، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليميةعلى اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، سطيف، 2011-2012، ص22 .

([60]): عبد السلام مخلوفي، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد4، السنة الرابعة،الجزائر ،2013، ص31 .

د. **السوق المشتركة:** عند تكوين السوق المشتركة يتم الانتقال التام لعوامل الإنتاج مضافا إليه انتقال البضائع في ظل الاتحاد الجمركي مطبق على السوق المشتركة، وهي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركة عناصر الإنتاج.

ه. **الاتحاد الاقتصادي:** تعتبر الوحدة الاقتصادية درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي بالقياس إلى الدرجات السابقة لها، وهي تشابه مع السوق المشتركة من حيث إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج داخل المنطقة المتكاملة، ولكنها ما يميز السوق المشتركة بأنها تتضمن تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات المتبعة في الدول الأعضاء، ويشمل السياسات الضريبية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء[61] .

و. **التكامل الاقتصادي التام(الاندماج الاقتصادي):** يعتبر أقوى صورة من صور التكامل وهو أعلى درجات التكامل على الإطلاق، ففضلا على التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ما بين الدول [62].

([61]): إلياس حماس، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص28.

([62]): صالح طالم، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي"قراءة واقع تجربة الاتحاد الأوروبي"، مجلة المعيار، العدد16، المركز الجامعي، تسمسيلت، 2016، ص317.

الشكل رقم (1-2): مراحل التكامل الاقتصادي

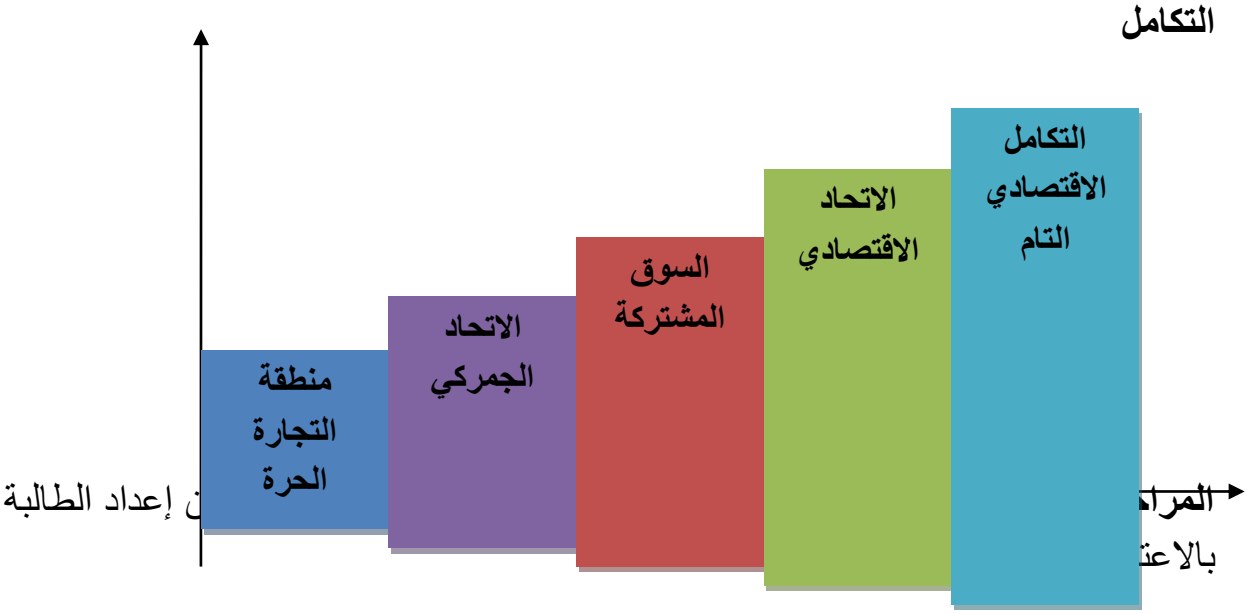

4. دوافع قيام التكتلات الإقليمية الاقتصادية

تقوم الدول المختلفة بإقامة تكتلات اقتصادية استجابة لمجموعة من الدوافع نوردها فيما يلي:

- رغبة الدولة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها التنافسي؛
- رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم سوق الناجم عن إزالة هذه الحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع؛
- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتحقيق حدة احتكار السوق؛
- رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خيراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية[63]؛
- يمنح التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة ثقلا على كافة الأصعدة ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية والسيطرة على أكبر الحصص السوقية.[64]

([63]):إلياس سالم، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي"الاتحاد المغرب العربي نموذجا"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص 172-173.

([64]):المرجع السابق، 173.

ثانيا: شروط الاندماج في التكتلات الاقتصادية

أكدت تجارب الاندماج أن هناك شروطا كانت سببا في نجاح التجربة الاندماجية للتكتلات الاقتصادية وتجدر الإشارة أن هناك شروط معينة ينبغي أن تتوافر لضمان انتقاء الدول من الترتيبات الإقليمية نذكر أهممها فيما يلي:

1. **البنية السياسية الملائمة: أن** المجال الإقليمي الخاص بالتكتل لا يتيح إمكانية انتقال وفرات الحجم، والوفرات الخارجية، إلا إذ توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، إذ أن عدم توافر وسائل كافية من هذه الأخيرة في دول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية الاندماج الاقتصادي، وعليه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجارب بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الإقليمي .
2. **التقارب الجغرافي:** يساهم التقارب الجغرافي في زيادة عدد الدول المشاركة في التكتل ويؤدي إلى وجود أسواق أوسع وفرص اكبر للتجارة، ويحقق الاندماج الفعال فهو عامل مساهم في تخفيض تكاليف النقل ومشجعا على إقامة التجارة البينية[65].
3. **وجود العجز والفائض:** لابد أن توفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص منه بين الدول المتكاملة، وعليه فإن العلاقات التكاملية هي عملية أخذ وعطاء في أن واحد[66].
4. **اعتماد برنامج موحد الإنتاج والاستثمار[67]: أن** سياسة موحدة للإنتاج والاستثمارات يعد شرطا أساسيا لإعطاء عملية التكامل صورة ديناميكية ذلك لأن تحرير التجارة من القيود الجمركية يمكن أن يشجع على توزيع الاستثمارات بين البلدان .
5. **التحرير التدريجي لحركة الأشخاص:** يتيح عنه انتقال اليد العاملة من المناطق ذات البطالة إلى المناطق التي تحتاج إلى عمالة .
6. **التنسيق في السياسات الإنتاجية:** يعد جزءا مكملا لحرية انتقال عناصر الإنتاج حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أفضل السبل لاستغلالها وقد يتحقق ذلك بأن تختص كل دولة داخل منطقة التكامل بإنتاج نوع معين من السلع[68] .

المطلب الثاني: قدرة التكتلات الاقتصادية على دعم التجارة الدولية

إن هذه خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تتجه الدول للدخول في هذه التكتلات من أجل الهيمنة على حصص أكبر في الأسواق الدولية .

([65]): بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2015، ص ص 33-34 .

([66]): مفروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصاددية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، 2013-2014، ص 12 .

([67]): ذبيح محمد، التكامل الاقتصادي العربي المعوقات والحلول، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، العدد التاسع، جامعة باتنة، ص345 .

([68]): مرجع سبق ذكره، الياس حناشي، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، ص 23 .

أولا: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم المبادلات التجارية الخارجية

تتخذ التكتلات الاقتصادية دورا هاما في الاقتصاد المعاصر لما ترمي إليه هذه الأخيرة من أهداف وتتميز به من سمات مع بروز مجموعة من التحديات والتأثيرات متفاوتة الأبعاد على المستوى الجزئي والكلي والتي يمكن التطرق إليها فيما يلي:

3. الآثار الساكنة

إن عملية خلق التكتلات الاقتصادية يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا أو في اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية، وذلك لإزالة بعض العوائق والقيود التجارية، وعموما أن بعض أشكال التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن التخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا ما يؤدي إلى التأثير على التكامل الاقتصادي وعلى القوة والشدة النسبية لكل من "خلق التجارة وتحويل التجارة".

أ. خلق التجارة

يعتبر خلق التجارة محصلة بالغة الأهمية لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، ويحدث خلق التجارة من خلال الإمكانيات التي تتيحها العملية التكاملية حيث إ، إلغاء القيود على انتقال السلع وحرية التجارة يمكن أن يقود إلى الإقليمية، بحيث تتخصص كل الدول ضمن المجموعات المتكاملة بما تتمتع به من خصائص نسبية على الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج بينهما اعتمادا على اتساع السوق وعليه فإن التكامل يتيح لكل دولة من الدول الأعضاء سوق واسع لمنتجاتها[69] .

([69]): حجار ربيحة، حرية الاستثمار في التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016-2017، ص ص 132-134 .

ب. تحويل التجارة

يعبر تحويل التجارة عن الأثر السلبي وغير المرغوب به إذ أنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في اتفاقية التكامل، ويحدث تحويل التجارة لما يحول النشاط التجاري بين بلدان موجودة خارج المنطقة التجارية نحو البلدان الأعضاء ومرد هذه الظاهرة إلغاء الحقوق الجمركية والحواجز الأخرى في منطقة التبادل الحر .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى أثر خلق التجارة وتحويل التجارة فإن التكتل الاقتصادي الإقليمي يعزز من القوة التفاوضية للبلدان الأعضاء فالتكتل الاقتصادي لا يعني أن هذه البلدان تتمتع بأفضليات أسواق ولبعضها البعض مقارنة يغير الأعضاء فحسب، وإنما تعرض القوى الاقتصادية الخارجية إلى فقدان حقها وحضها في الدخول إلى هذه الأسواق، ما لم توافق على الجلوس إلى مائدة المفاوضات هذه من أجل الوصول إلى اتفاقيات تخدم المصالح المشتركة للأطراف المختلفة[70].

4. الآثار الديناميكية

تعني آثار التكتل الاقتصادي الإقليمي بالنمو والاستثمار في الأجل الطويل، ويشير التحليل الديناميكي إلى عدد من المزايا التي تحقق التكتل بشكل حركي ونشط، والتي نوجزها فيما يلي:

أ. زيادة المنافسة

يمكن التكتل الإقليمي عن طريق تحرير التجارة البينية وعن طريق تجميع الأسواق، وإن ما يقلل من القوى الاحتكارية داخل كل دولة عضو، ويكسب المنتجين أعضاء آخرين نتيجة اتساع السوق، وبالتالي تدخل شركات من بلدان مختلفة في منافسة أكثر شدة، وتدفع هذه الوضعية المنشآت الأكبر إلى إنفاق المزيد على البحث والتطوير والتوصيل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة وتخفض التكلفة مما يحقق خفض الأسعار والتوسع في المبيعات .

ب. وفورات الحجم

تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر وكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الاستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن تستفيد من وفورات الحجم ،كما يؤدي التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل الاقتصادي، إلى دعم تخفيض كلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة .

ج. جذب الاستثمار

تؤدي التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة التكامل واتساع السوق الإقليمية وتحقيق وفورات الحجم إلى جذب الاستثمار سواء الوطني أو البيئي أو من خارج الإقليم، مما يعطي مرونة أكبر لتحقيق الوفرة والتنوع الاقتصادي المنشود .

د. تكاليف التكيف(أثر الاستقطاب)

([70]): طبني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الازمات المالية"2002-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص52-51 .

ويقصد بها ما تتعرض له الدول أو المناطق في التجمع التكاملي مع تراجع في النشاط الاقتصادي وخاصة الأنشطة الأقل كفاءة بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للاستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة أو تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج بما فيها العمل ورأس المال[71].

مما سبق يمكننا تلخيص أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم المبادلات الخارجية من خلال الشكل الموالي:

([71]): شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليميةعلى تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص ص 176-178 .

الشكل (2-2): أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم المبادلات التجارية الخارجية

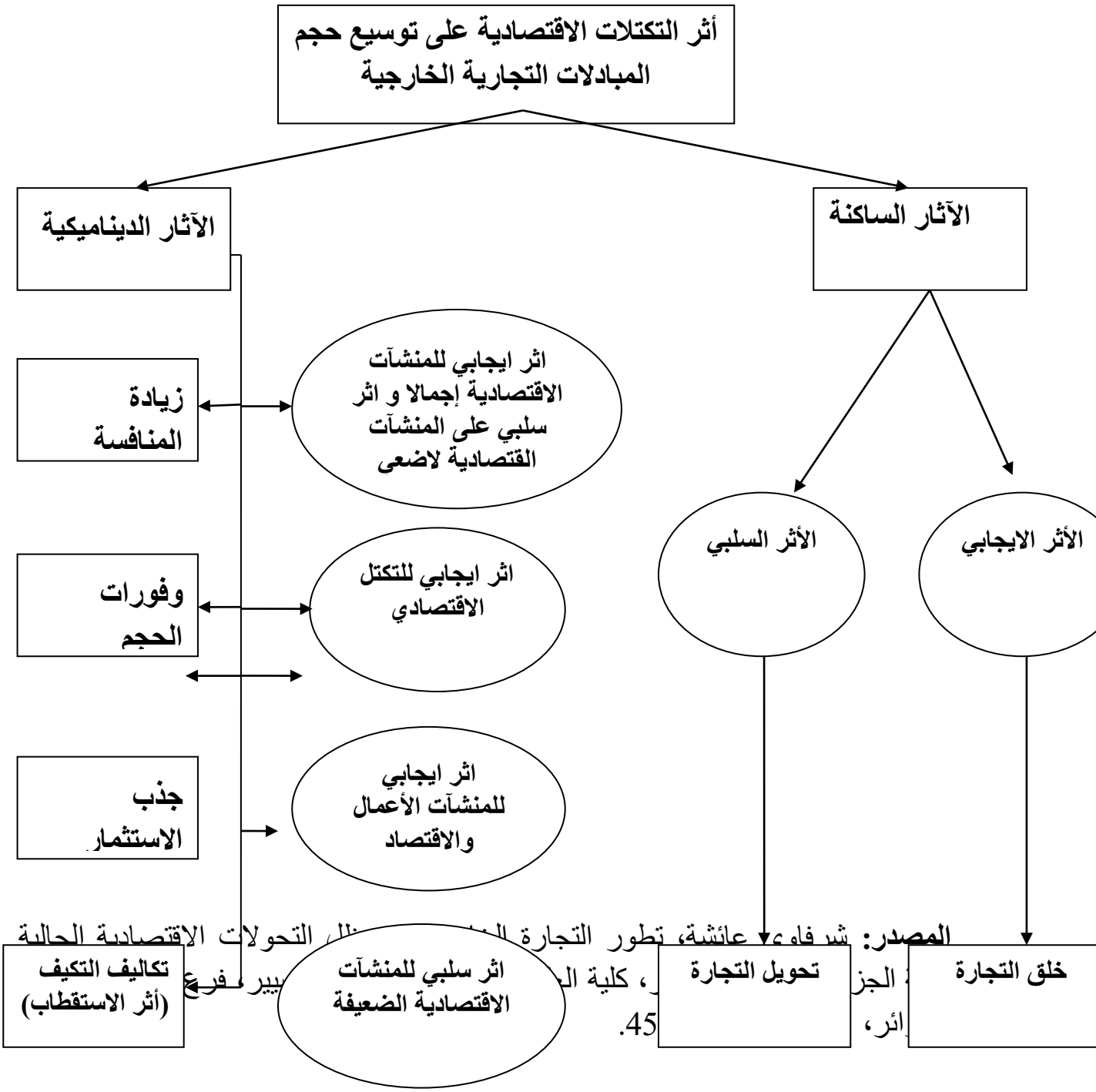

المصدر: شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وفرع الجزائر، 45.

ثانيا: التكتلات الإقليمية والتوزيع الجغرافي للتجارة الدولية

إن حركة السلع والخدمات بين مختلف البلدان تجمع الأسواق الوطنية للسلع والخدمات في منظومة السوق العالمية الواحدة معززة بذلك الترابط أو بمعنى آخر التبعية التجارية والاقتصادية المتبادلة بين الدول، ويأتي هذا كمحصلة للاندماج المتزايد لمختلف دول العامل في منظومة موحدة للتجارة الدولية، ولقد تطور اندماج دول العالم في هذه المنظومة بشكل ملفت، فبعدما كان اندماجها يتم بشكل فردي أصبح اندماجها في شكل تكتلات وتجمعات متقاربة جغرافيا، الأمر الذي كان له تأثير على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية سواء تجارة السلع أو تجارة الخدمات .

3. تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية للسلع

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سند لها فيما أقرته دولة الأوروغواي من مبدأ تجيز فيه للدول الأعضاء أن تكون الأطراف في اتفاقيات إقليمية وذلك بشرط الجوار الجغرافي، لهذا فإن الدول تفتعل إذا اقتضى الأمر إطارا جغرافيا يبرر الدعوة للتكتل مما يسمح بزيادة انتشار الاتفاقيات الإقليمية بين الدول .

إن التجارة الدولية تنحصر في عدد من الدول في حين نجد أن العدد الأكبر منها والمناطق الجغرافية مهمشة ومساهمتها ضعيفة، وتعتبر التكتلات الاقتصادية الجهوية سبب رئيسي في ذلك، كون التكتلات تقوم دائما حول دولة قوية متطورة تعتبر كقاطرة للتكتل، وبهذا نجد أن قوة التكتل هي التي تفرض تأثيرها على حركة التجارة الدولية وليس التكتل في حد ذاته .

4. تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية للخدمات

على عكس تجارة السلع فإن تجارة الخدمات تتميز بصعوبة قياسها نظرا لطبيعة المنتج ذاته، إلا أن خصائص كل من تجارة السلع والخدمات تتقارب، فالدول والتكتلات المسيطرة على تجارة السلع هي نفسها المسيطرة على تجارة الخدمات .

إن التكتلات الاقتصادية القوية تقودها الدول المتقدمة بالإضافة إلى بروز تكتلات الدول الناشئة مؤخرا، ولذلك يزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي تؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب الموزعة بينهما[72].

([72]): عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص ص 91-95 .

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى (ASEAN- NAFTA-EU)

يعاني العالم في الآونة الأخيرة من تزايد المشكلات الاقتصادية، سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية أو بين دول يجمع بينهما أفكار وتوجهات مشتركة، إذ باتت هذه التكتلات الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول بهدف تعزيز تجارتها العالمية .

أولا: أبرز التكتلات الاقتصادية الدولية

4. الاتحاد الأوروبي (EU)

يعد الاتحاد الأوروبي أبرز التكتلات الإقليمية التي مرت بمسيرة حافلة من التعاون وأصبح النموذج المثالي للتكامل الاقتصادي، رغم ذلك شهد العديد من التحديات والأزمات، بالخصوص أزمة الديون اليونانية، الأزمة المالية العالمية وعلى غرار تضارب المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء مع سياسة الاتحاد والانسحاب البريطاني وتأزم الوضع الأوروبي بسبب ضعف العديد من الدول الأعضاء اقتصاديا وماليا أصبح من الضروري إيجاد حلول سريعة وجذرية للتحديات الجديدة .

وتجدر الإشارة كذلك إلى الانضمام المتوالي للدول بتوسع المفاوضات لتشمل الدول الراغبة في الانضمام كل هذا شكل إلزاما بضرورة تعميق آليات التعاون في المجال الاقتصادي والتحولات السيادية حتى لا يتلاشى تأثرها ودورها في العالم الخارجي وتتحول إلى مجرد منطقة تجارة حرة، وعليه فهذا المنطق يستلزم تقدم في مجال التعاون الاقتصادي بشكل جاد وحذر[73].

إن التوسع الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي والذي زاد على أثره عدد الدول الأعضاء إلى أن وصل في الأخير إلى سبعة وعشرون(27) دولة، ورغم التباين في مستويات التنمية للدول المنظمة حديثا وخاصة دول أوروبا الشرقية مقارنة بدول النواة، إلا أنه نتج عن هذا التوسع زيادة في حجم سوق الاتحاد وذلك يؤثر بدوره على الإنتاج والنشاط التجاري والاستثمار ويبرز أهمية التوسع الأفقي* للتكامل الاقتصادي ومن أهم هذه الآثار نذكر النقاط التالية[74]:

أ. توسعات الاتحاد الأوروبي؛

ب. زيادة حجم التجارة للإتحاد الأوروبي؛

ج. أثار التوسع على تدفقات الاستثمار[75].

5. رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASIAN)

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي، وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية[76].

([73]):بن زايد محمد، سياسة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا، مجلة آفاق العلوم، العدد8، جامعة سعيدة، ص ص 246-247.

([74]):بول ويلكيسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد تركي، نؤسسة هندأوي للتعليم والثقافة، ط1، مصر،2013،ص83.

([75]):إبراهيم بوجلغة، دراسة تحليلية وقيمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص34-36.

وتهدف دول ASIAN إلى فتح آفاق واسعة للتبادل التجاري، وذلك عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي بين دول الرابطة، كما تسعى دول الرابطة إلى إقامة تكتل جهوي مبني عل أساس:

أ. **الوحدة الأمنية:** وذلك بتحقيق السلم وحل الخلافات باعتماد الحوار، واحترام الاتفاقيات .

ب. **الوحدة الاقتصادية:** تحقيق الاندماج الاقتصادي وإنشاء جهة اقتصادية مستقرة تنافس باقي التكتلات الاقتصادية باعتماد التبادل الحر للخدمات والبضائع والتخفيض من نسبة الفقر مستقبلا .

ج. **الوحدة السوسوثقافية:** وذلك بخلق هوية جهوية موحدة بين دول الرابطة، وتحسين مستوى عيش السكان وبالتالي الرفع من مستوى التنمية البشرية .

إن منطقة رابطة ASIAN تعتبر بمثابة مركز تبضع هائل، حيث أنها تمتلك ثالث أكبر قوة عمل في العالم، كما تعتبر رابع أكبر منطقة مصدرة للبضائع عالميا، كما أنها تمثل سوقا جاذبة تستقطب استثمارات خارجية كبيرة وتتمتع بقدرات متطورة ومتنوعة من الصناعات[77] .

وتعد تجربة دول جنوب شرق آسيا في تحقيق قدرتها التنافسية الدولية من التجارب الدولية المهمة، كما اتسمت اقتصاديات هذه الدول بالديناميكية، وحققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة واتسمت بعدة خصائص مشتركة منها تحقيق معدل نمو مرتع للصادرات مع استقرار سعر الصرف ترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الفقر، كذلك ارتفاع معدل النمو في كل من رأس المال المادي والبشري[78] .

6. اتفاقية اقتصاديات أمريكا الشمالية (NAFTA)

تهدف اتفاقية أمريكا الشمالية إلى إقامة منظمة للتجارة الحرة فيما بينهما وإزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود الضريبية وفتح الباب أمام الحركة التجارية بين بلدان أمريكا الشمالية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا المكسيك) لزيادة النمو وتقوية التبادل التجاري لخلق أكبر منطقة استهلاكية تستفيد من حرية التجارة [79] .

من خلال السعي إلى بلوغ مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول الدول المعنية أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بحيث اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي:

([76]): خالفي علي،رابطة دول جنوب شرق آسيا asean نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد81، العدد6، جامعة الجزائر، الجزائر،ص82.

([77]): تقرير رابطة دول جنوب شرق آسيا، آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية، 2015، ص ص 4-5.

([78]): سمير حنا بهنام، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، مجلة تنمية الرافدين، المجلد35، العدد114،، 2012، ص181

([79]):تم الإطلاع على الموقع: نافتا-اتفاقية-تجارية-لاترون //aljazeera.net/encydo https:pedia/economy/2017/5/3/ بتاريخ 2020/03/05، على الساعة19:45.

أ. تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات؛
ب. تخفيض الرسوم الجمركية؛
ج. تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛
د. تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمار؛
ه. العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية؛
و. إلغاء القيود الدارية[80].

وتجسد تفسيرات لجنة التجارة الحرة التابعة NAFTA التزام أطراف NAFTA سياسيا اتجاه بعضهم البعض،واتجاه الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في بلدانهم بأن يتيحوا للمهتمين إمكانية الاطلاع على كل إشعار بالتحكيم بين المستثمرين والدول[81] .

([80]): دويس عبد القادر، مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة2008-2017، مجلة الستائر الاقتصادية، المجلد4، العدد3،جامعة عبد الرحمان ابن خلدون، تيارت، الجزائر،2019/01/13، ص291.

([81]): تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، 2010، ص13 موجود على الموقع https://research.org/ar/docs/ga/reports، بتاريخ2017/5/3، على الساعة 14:03.

ثانيا: تطور التبادل التجاري للاتفاقيات الإقليمية الثلاث (EU-ASIAN -NAFTA)

3. التجارة الخارجية للتكتلات الإقليمية الثلاث (EU-ASIAN -NAFTA)

يمكن ملاحظة ملامح أخرى خاصة بالتكتلات الإقليمية الثلاث (ASIAN -NAFTA-EU) والتي تؤثر على سير التجارة فيها، فالدول المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي تقوم بتصدير السلع خارج حدودها الإقليمية بدلالة الهيكل الإنتاجي لديها والمهم في القطاع الخارجي هو الطلب بالإضافة إلى خصوصية المنتوج الذي يعتمد على المراكز الكبيرة للإنتاج والاستهلاك و التجارة البينية لدول الشراكة الأوروبية .

أما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية فالأساس هو سوقها الداخلي كونه يمثل قوة اقتصادية، لذلك فإن اتفاقيةNAFTA يتبعه كل من سوق كندا والمكسيك كبيرين وملائمين لها، ولكن مع مستوى تطور اقتصادي ومؤسساتي مختلف حسب طبيعة الاقتصاد، مما يحدد نوع وكمية المنتوج بالإضافة إلى استيعابه للتدفقات التجارية.

في حين يتجه اهتمام دول رابطة ASIAN (مثل الفلبين- اندونيسيا- سنغافورة- تايوان- أروغواي)، على إقامة علاقات تجارية وشراكة مع اليابان في الوقت الحالي، ومع كل من الصين وكوريا الجنوبية في المستقبل القريب .

4. التجارة البينية للتكتلات الإقليمية الثلاث (EU-ASIAN -NAFTA)

إن نجاح التكتل الاقتصادي في تحقيق أهدافه يجعل بلدانه سوق واحدة لمنتجاته، يقوم ذلك السوق على قاعدة غنية من الموارد، سواء منها الغير مستغلة أو النصف مستغلة، وعملية استغلالها هي بحد ذاتها عملية تنموية، يجد فيها المستثمر نفسه أمام سوقا واحد يتعامل معها، ويأمن لها فهي بيئة ملائمة لنشأة الشركات الكبيرة وزياد الاستثمار، وهذا يمكن ملاحظته من خلال تطور التجارة البينية لهذه التكتلات الإقليمية الثلاث والتي بزيادة حجمها هي بحد ذاتها انعكاس لمدى نجاح تطور العلاقات الاقتصادية بين دول ذلك التكتل[82].

ثالثا: التبادل التجاري السلعي والخدمي للاتفاقيات الإقليمية الثلاث (NAFTA-EU-ASIAN)

إن تجارة هذه التكتلات قد توسعت بوجه عام، وبشقيها الاستيرادات والصادرات، وهذا التوسع قد حدث في تجارة السلع مثلما حدث في تجارة الخدمات التجارية، ولكن بصورة مختلفة في هذا التكتل معتمدة في ذلك بصورة أساسية على مستوى التطور الاقتصادي لهذه التكتلات، ونوع القطاعات الاقتصادية ودرجة نموها، وفيما يلي بعض ملامح هذا التطور في التبادل التجاري السلعي والخدمي لهذه التكتلات الثلاث:

3. التبادل التجاري السلعي

تؤثر حركات أسعار السلع المتداولة دوليا على مكاسب البلد من التجارة الدولية أو على معدلات تبادلها التجاري، ويتوقف مدى المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في معدلات التبادل التجاري على تكوين سلة تجارة البلد، وعلى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في ناتجها المحلي الإجمالي ويعتقد بوجه عام أن إنتاج وتصدير السلع الأولية

([82]): عبد اللطيف شهاب زكري، اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (ASEAN-EU- Nafta)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد2007،96، ص65.

يتيحان فرصا محدودة للنمو الاقتصادي والتنمية وذلك أساسا بسبب التدهور المستمر منذ فترة طويلة في معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية مقارنة بالمصنوعات (أي الاتجاه إلى الانخفاض في أسعار السلع الأولية في مقابل الأسعار المصنوعات) مع استثناء بعض المواد الأولية الإستراتيجية (كالبترول، الذهب) وعالية الطلب مع محدودية العرض عالميا (كالقطن الكاكاو، البن)

4. تبادل الخدمات التجارية

تبرز أهمية الخدمات التجارية ومنفعتها من خلال موقعها في التجارة الدولية، حيث أصبح هذا القطاع الأكبر والأسرع في النمو بين القطاعات الأخرى، ويمكن معرفة أهمية الخدمات التجارية لاقتصاديات التكتلات الإقليمية الثلاث من خلال التوسع الحاصل في التجارة العالمية والتوسع في تجارة الخدمات مما جعل وضع الخدمات التجارية الوسيطة متعلقة وأكثر صلة بنمو وتطور البلدان التكتلات الاقتصادية أكثر من ذي قبل[83].

رابعا: انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية

3. انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية

أ. من ناحية حرية التجارة

لقد اعتبرت التكتلات الإقليمية مصدر قلق رئيسي لكافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية وهذا نتيجة لما قد يتولد عن هذه التكتلات الإقليمية من آثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي، وما قد ينجم عن هذه الآثار من تحول هذه التكتلات الإقليمية إلى "حصون" أو " قلاع" نتيجة لإلغائها الحواجز التجارية فيما بينها بين الدول الأعضاء وإبقائها مع الدول غير الأعضاء، الأمر الذي جعل هذه التكتلات محتكرة للتجارة الدولية عازلة بذلك عن بقية دول العالم[84].

ب. من ناحية التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية

إن حركة السلع والخدمات بين مختلف البلدان تجمع الأسواق الوطنية للسلع والخدمات في منظومة السوق العالمية الواحدة معززة بذلك الترابط بين الدول ويأتي كمحصلة للاندماج المتزايد لمختلف دول العالم في منظومة موحدة التجارة الدولية، الأمر الذي كان له تأثير بالغ على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية سواء تجارة السلع أو تجارة الخدمات .

ج. التجارة الدولية للسلع

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سند لها فينا أقرته دولة الأوروغواي من مبدأ تحيز فيه للدول الأعضاء أن تكون أطراف في اتفاقيات إقليمية وذلك بشرط الجوار الجغرافي لهذا فإن الدول تفتعل إذا اقتضى الأمر إطار جغرافيا يبرر الدعوة للتكتل، مما سمح بزيادة انتشار الاتفاقيات الإقليمية بين دول العالم، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق امتداد المحيط الباسيفيكي بين شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل مع اليابان والصين والنمور الآسيوية في تكتل واحد وهو تجمع آسيا والمحيط الهادي (APEC)، ولقد أثر هذا التزايد والانتشار في التكتلات الإقليمية على مستوى العالم، وخاصة في الجزء الشمالي منه على

([83]): المرجع السابق، ص81.

([84]): المرجع السابق، 170-174.

التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية إذ نجد أكثر من 80% من التجارة العالمية للسلع يقوم بها تكتلين هما الاتحاد الأوروبي وتجمع أسيا[85].

د. التجارة الدولية للخدمات

على عكس تجارة السلع فإن تجارة الخدمات تميز بصعوبة قياسها نظرا لطبيعة المنتج ذاته، إلا أن خصائص كل من تجارة السلع والخدمات تتقارب، فالدول والتكتلات المسيطرة على تجارة السلع هي نفسها المسيطرة على تجارة الخدمات، فإن احتكار هذه التجارة يبقى من نصيب تكتلات الدول المتقدمة، بينما تبقى تكتلات الدول النامية هي الأقل حظا في هذا النوع من التجارة[86].

4. انعكاسات النظام التجاري العالمي على التكتلات الاقتصادية الإقليمية

الواقع أن انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية في السنوات الأخيرة يرجع ل:

أ. تخوف العديد من دول العالم من إتباع هيمنة الأسعار الأوروبي على الأسواق العالمية .

ب. التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة مناولة للتكتلات الإقليمية إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها، وذلك عقب تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة .

ج. تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط إلى أخرى تعتمد على عمل قوى السوق، وعقدها لاتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي الآن تطلب الانضمام لعضويته .

د. تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات وإتباعها السياسات أكثر توجها للخارج .

ه. إدراك الدول وخاصة النامية منها أهمية الانضمام إلى التكتلات الإقليمية حيث أصبحت وسيلة لتسهيل عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

و. بروز الصين كقوة تجارية عالمية بشكل تشير إلى ملامح حديثة للتجارة الدولية بقيادة الصين وهو ما لخصته الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا (خلال 2019) من أجل الحد من التوسع التجاري الصيني دوليا .

ز. إن عملية تحرير التبادل التجاري العالمي يؤدي إلى زيادة نزعة الدول نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأن كل جولة من جولات متعددة الأطراف في إطار الجات لتخفيض الرسوم الجمركية أدت إلى موجة جديدة من التكتلات الإقليمية[87] .

([85]): المرجع السابق، ص ص174-179.

([86]): عائشة خلوفي، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي وعلى حركة التجارة الدولية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد2، جامعة سطيف،افريل2017،ص178.

([87]): عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 91، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص90-100.

المبحث الثاني: هيمنة الشركات الكبرى العالمية متعددة الجنسيات على التجارة الدولية

تعد الشركات المتعددة الجنسيات القوة المحركة للاقتصاد العالمي، وقد شكلت هذه الشركات منذ ظهورها نقطة تحول هامة في نشاط التجارة الدولية، وتشكل اليوم هذه الشركات القوة المؤثرة في صنع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم، وبالتالي أصبحت القوة المتحكمة والمسيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم ويمثل ظهور هذه الشركات الصورة الملائمة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من خلال سيطرة تلك الشركات على ديناميكية النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول: مقومات الشركات المتعددة الجنسيات

تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على الأصول الإنتاجية العالمية، كما تمتلك إمكانات مادية وبشرية ضخمة توفر لها إمكانية الاقتراض بأفضل الشروط في الأسواق المالية العالمية، وتمكنها قدراتها التسويقية من النفاذ إلى الأسواق الخارجية في جميع أنحاء العالم .

أولا: خصائص ودوافع نشأة الشركات المتعددة الجنسيات

3. خصائص الشركات المعددة الجنسيات

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات في وقتنا الحالي أكثر انتشارا وفعالية في الاقتصاد الدولي ويتضح ذلك من خلال سيطرتها على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، ويمكن التعبير عن سمات هذه الشركات كالآتي:

أ. **ضخامة الحجم**: حيث تمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومن المؤشرات على ذلك الحجم رأس المال حجم استثماراتها، أرقام مبيعاتها و الإيرادات التي تحققها، كذلك الشبكات التسويقية التي تمتلكها.

ب. **ازدياد درجة تنوع الأنشطة**: أن سياستها الإنتاجية تقوم على أساس وجود منتجات متنوعة ومتعددة، فقد قامت هذه الشركات بإحلال وفرات النشاط محل وفرات الحجم التي تعتمدها الشركات الكبيرة .

ج. **اتساع الرقعة الجغرافية (الانتشار الجغرافي):** لا يقف نشاط المشروع المتعدد الجنسيات عن حدود دولة واحدةّ، وإنما يمتد إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم والمنتشرة في أرجاء المعمورة، لقد ازداد توجه الشركة متعددة الجنسيات نحو توزيع قطاعات وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الشركة لتبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي[88].

د. **التفوق والتطور التكنولوجي**: تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدر أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي رجع من الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والنامية .

([88]): نوح فروجي، دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول إلى الاسواق الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص ص48-49.

ه. **التكامل الرأسمالي لأنشطتها**: لقد اتجهت الشركات متعددة الجنسيات الصناعية نحو التحول من الصناعات الإستخراجية إلى الصناعات التحويلية لإنتاج سلع موجهة إلى التصدير والتغلب على القيود والحواجز التجارية[89]

و. **إقامة التحالفات الإستراتيجية**: تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهد تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، وتشير إلى أن التحالفات الإستراتيجية تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر.

ز. **تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية**: تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية[90]، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[91].

4. دوافع هيمنة الشركات متعددة الجنسيات

تتمثل أهم الدوافع فيما يلي:

أ. **الحصول على المنتجات الأولية**: لقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، حيث عرف هذا القطاع تركيزا متسارعا أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات .

ب. **عوائق التجارة الدولية:** تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية وتحفيزية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، وهذا ما يجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق[92].

ج. **تزايد المنافسة**: تعتبر المنافسة وتزايدها من العوامل بالغة التأثير في تزايد نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات وتوجهها نحو تدويل النشاط، حيث تتجه هذه الشركات بنظرها إلى أفق الأسواق الدولية سعيا للاستفادة من الجوانب المتعددة المرتبطة بإمكانيات تخفيض تكاليف الإنتاج والحصص السوقية .

د. **التكنولوجيا وتغيراتها السريعة**: لقد شكلت التكنولوجيا بما تحمله من تسارع في تغيراتها عاملا هاما لتزايد نشاط الشركات وسرعة التدويل، كما أن التكنولوجيا ساهمت بشكل كبير في تطوير طرق الإنتاج ومساعدة الشركات على تقليص

([89]): معاش فتحي، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص ص23-24.

([90]):أحمد عبد العزيز، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85،العراق،2010/9/7، ص ص 124-125.

([91]):حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ترجمة: شاكر عبد الحميد، الكويت، ص39.

([92]): شريفة جعدي، أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في لجنوب الشرقي الزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 01 ديسمبر،ص18.

المخاطر وتقاسم التكاليف مع الشركات المحلية للدول المستضيفة في إطار عقود الشراكة[93].

ثانيا: مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في المبادلات الدولية وخصائصها

4. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المبادلات الدولية

إن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات متعددة الجنسيات هو الاستثمار في الدول رخيصة العمالة من أجل تحقيق أرباح أكبر، أضف إلى هذا العامل مجموعة السياسات التي انتهجتها الدول السائرة في طريق النمو خاصة، من أجل استقطاب أكبر عدد منها من خلال خلقها لمناطق حرة zines franches، وهو ما سمح لها من الاستفادة من ميزات عديدة تتمثل أساسا في الضرائب المنخفضة أو المنعدمة أحيانا أخرى، وهو ما شكل بالنسبة لها ملاذات آمنة، كما أن هناك عامل آخر يتعلق بالأساس بالسماح لها بتوطين خلقات إنتاجية لمنتجاتها .

5. التجارة البينية للشركات المتعددة الجنسيات

إن حجم التجارة بين الدول المتقدمة كان عبارة عن مبادلات تتم بين فرعين في دولتين مختلفتين لشركة واحدة، أن من أهم السياسات التي تعتمدها الشركات العملاقة هو تعدد فروعها، واعتمادها في تدوير منتجاتها خاصة إذا تعلق الأمر بمنتجات نصف مصنعة فيما بينها وبالتالي خلق حركية تجارية بين فروع الشركة الأم، هذه الحركية التجارية لا يميزها إلا اعتبار هذه المنتجات بمثابة صادرات وواردات بما أن الأمر يتعلق بسلع عابرة للحدود[94].

([93]): بن خزناجي أمينة، تطور استثمار متعدد الجنسيات وعلاقتها بالأمنالغذائي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة برج بوعريريج، برج بوعريريج، ص ص 94-95.

([94]): فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف2013،1-2014،ص ص28-29.

6. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات في المبادلات الدولية

أ. خاصية عوامل الإنتاج

يمكن التركيز على ثلاثة عناصر جد هامة من حيث خاصية عوامل الإنتاج:

- **نقل الاستثمارات دوليا:** حيث عملت هذه الشركات منذ ظهورها على تمويل المشاريع التي ترتكز على استغلال الموارد الأولية في الدول المصنعة المضيفة (كاستخراج البترول والمعادن النفيسة) وكل المواد التي تدخل في عمليات التصنيع، إلا أنه بعد الاستقلال السياسي لهذه الدول، انتقلت إلى تحويل رؤوس أموالها إلى نوع آخر من الاستثمارات والذي يركز على التصنيع في الدول الأم .
- **نقل التكنولوجيا دوليا:** حيث أن هذه الشركات تتميز بشكل كبير عن الشركات الأخرى بالتفوق التكنولوجي خاصة الشركات الأمريكية منها .
- **نقل عوامل الإنتاج دوليا:** والتي تتمثل في المواد الأولية واليد العاملة ونظم التسيير والإدارة أما المواد الأولية تنتقل إما استيرادا أو تصديرا، وأما اليد العاملة فيما يتعلق بنقلها دوليا عن طريق المكافآت الممنوحة وتوفير سبل العيش الرغيد للعمال من ذوي الشهادات العليا خاصة .

ب. خاصية الهيمنة على الإنتاج والتجارة الدولية

تتسم المنتجات في كل دول العالم ببصمة الشركات العالمية متعددة الجنسيات، إذ لا يكاد يخلو أي منتج من جزء يرجع الفضل في إنتاجه إلى هذه الشركات، وذلك مهما كان مصدر المنتج كما نجد في كثير من الأحيان مساهماتها المالية في تمويل العديد من الاستثمارات الموجهة إلى الإنتاج وترجع الأولوية التي تعطيها هذه الشركات للإنتاج من دون التجارة إلى سياسة الانغلاق التي كانت تمارسها الكثير من الدول، حيث لعبت الرسوم الجمركية دورا كبيرا في الحيلولة بينهما وبين أهداف الربحية، كما أن الملاحظ أيضا أن اختيار وجهة الاستثمارات ناتج عن دراسة عميقة وإستراتيجية دقيقة تعتمد على تحليل جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لكل مشروع استثماري، ولقد اتسمت كل الاستثمارات الناتجة عن قرارات تدويل نشاط هذه الشركات بالنجاح والهيمنة على الإنتاج الدولي من جهة، وعلى التجارة الدولية من جهة أخرى[95].

([95]): بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص90.

ثالثا: التقسيمات الحديثة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي

يعتبر التقسيم الأفقي والعمودي احد أهم التقسيمات الميدانية والحديثة التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الحد من تكاليفها وتعظيم أرباحها، خاصة في ظل تزايد المطالب الدولية برفع سقف الالتزام البيئي لديها .

3. التقسيم العمودي لسلسلة الإنتاج

ترتكز قرارات الاستثمار الأجنبي العمودي أساسا على التفاوت الدولي في تكلفة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى نظرية الميزة النسبية، فالواقع تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات تجزئة سلسلة الإنتاج من اجل توطين عدة مهام (مراحل الإنتاج) بأماكن مختلفة حول العالم، بطرقة تسمح باستغلال أمثل للميزة النسبية للدول .

4. التقسيم الأفقي لسلسلة الإنتاج

خلافا للاستثمارات العمودية التي تتجه إلى الدلو النامية، تستهدف الاستثمارات الأفقية الدول المتقدمة بصفة خاصة، إذ يتمثل الحافز الأساسي لهذه الاستثمارات في الأتراب من الأسواق عن طريق مضاعفة مواقع الإنتاج (فروع الشركات متعددة الجنسيات) حتى تتمكن الشركات من تخفيض النقل وزيادة التنافسية في الأسواق المحلية للدول المضيفة حيث يتيح التقييم الثاني للشركات متعددة الجنسيات المفاضلة بين التصدير والاستثمار في الخارج عن طريق إنشاء فروع للشركة الأم ويعتمد التحليل على المفاضلة بين التكاليف المترتبة على إستراتيجية التصدير، وتكاليف إستراتيجية توطين فروع جديدة بالخارج .

كما أن إستراتيجية التصدير من شأنها الحد من التكاليف الثابتة المتعلقة بإقامة فروع ومصانع جديدة بالدول المضيفة في حين أن إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها تخفيض التكاليف المتغيرة، والتي تتألف من مكونين تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة والثاني متعلق بتكاليف النقل بمفهومها الواسع (النقل، التأمين، الرسوم، الجمركية....الخ) والواجب دفعها لإيصال السلعة إلى الأسواق الأجنبية في حال اختيار إستراتيجية التصدير، ويعتبر قرار المفاضلة بين إستراتيجيتي التصدير والاستثمار الأجنبي نتيجة طبيعة التحكيم بين تكاليف كل إستراتيجية [96].

([96]): علوان رمزي، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات ودوره في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصاد الصيني، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد3، العدد2، مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، 2020/01/22، ص119.

الشكل رقم (3-2): التقسيم القطاعي لكبريات الشركات المتعددة الجنسيات

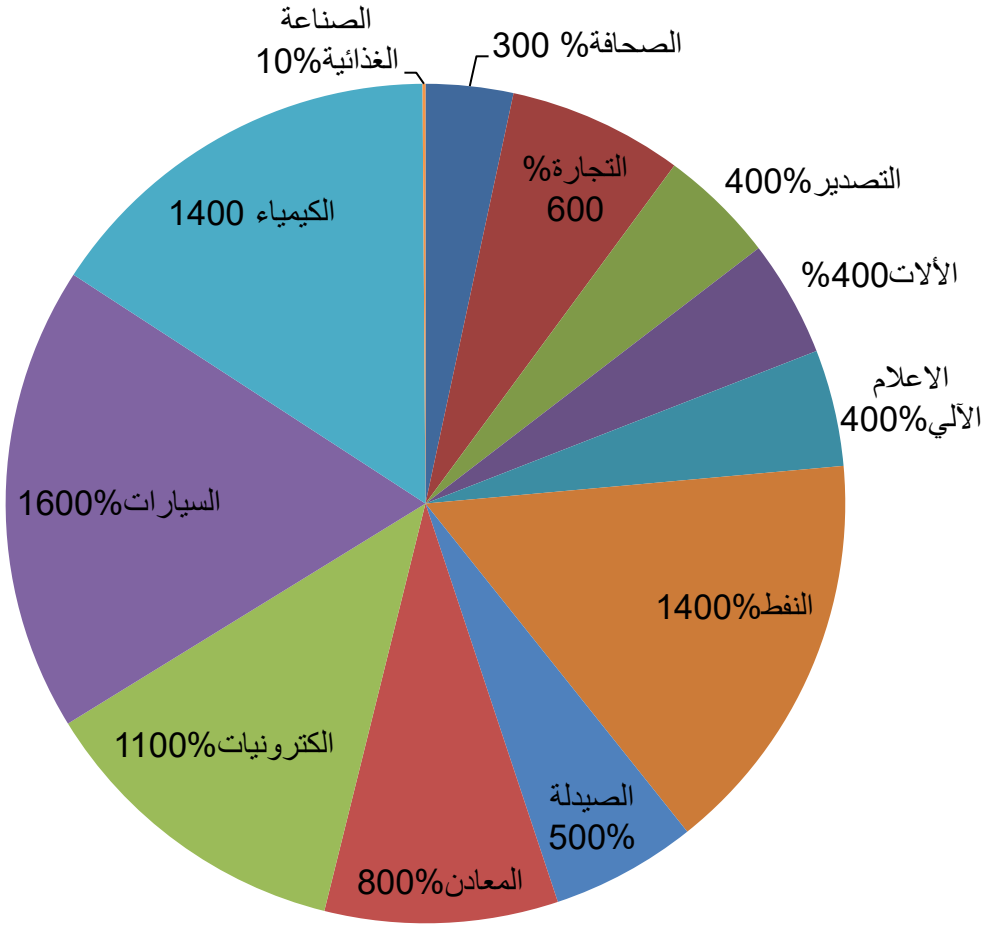

المصدر: ولد محمد عيسى محمد محمود، الشركات المتعددة الجنسيات اقتصاديات البلدان النامية، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص54 .

رابعا: أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي

برزت أهمية الشركات متعددة الجنسيات كقوة اقتصادية فرضت نفسها على الاقتصاد العالمي، بحيث أصبحت عنصرا فعالا في رسم معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال[97]:

6. تعبئة المدخرات العالمية

إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من خلال الوسائل التالية:

أ. طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية؛
ب. تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات عند الإقدام على العمليات الكبرى بالاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية؛
ج. تستقطب الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية .

7. القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم

ويظهر ذلك من كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم بالإضافة إلى تصنيفها ككيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي .

8. إقامة التحالفات الإستراتيجية

تعتبر من السماة الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوما إلى إقامة تحالفات إستراتيجية لأهداف عدة منها بسط النفوذ أو السيطرة على الأسواق المستهدفة .

([97]): مرجع السابق، ص ص 59-62.

9. المزايا الاحتكارية

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، الإدارة، التكنولوجيا والتسويق، وتسمح المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركات متعددة الجنسيات .

10. تعبئة الكفاءات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، والمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة والنمط المعمول به في اختبار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

خامسا: هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المجالات المستهدفة

لقد عملت هذه الشركات على تدمير الاقتصاديات في أوروبا الشرقية كما دمرت توجهات التصنيع في الكثير من دول العالم النامي (أمريكا اللاتينية) وتعمل الآن على التموقع في الصين، فقد جنبت القفزة الاقتصادية في الصين عدد هائل من الشركات متعددة الجنسيات وبفعل موجات الخصخصة في دول العالم المتقدم والنامي، فقد وجدت هذه الشركات حقلا جديدا لنشاطها خاصة في مجالات الكهرباء ، الغاز، المناجم، السياحة والخطوط الجوية ، وتحتفظ شركة جنرال موتورز بمكانتها كأول شركة صناعية في العالم .

لاشك أن تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات يشير إلى درجة المركزية العالمية في إدارة الاقتصاد العالمي ويشير كذلك إلى درجة امتداد هيمنة القياديين في الأسواق على الاقتصاد العالمي من خلال[98]:

4. الهيمنة من خلال منظمة التجارة العالمية

بعد أن تأسست منظمة التجارة العالمية أصبحت توظف لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات وتوظف لغرض الرقابة على العلاقات التجارية الدولية لصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة، إذ تتركز وظائفها في حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات، لذا تسعى هذه المنظمة للقيام بدور مكمل لدور الصندوق والبنك في كونهما الحارس على إبقاء أسواق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من البلدان الصناعية وضمانا لبقاء البلدان النامية تابعة في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية خدمة للاقتصاد الحالي .

وفضلا عن الهيمنة على أسواق البلدان النامية من خلال منظمة التجارة العالمية فإن المشروطة الجديدة في التجارة الدولية هي الأخرى صورة من صور الهيمنة في المجال التجاري، ومع أن مركز الرأسمالية المتقدمة تهيمن على هذه المنظمات الاقتصادية الثلاث،

([98]): حميد الجميلي، العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، مجلة المنتدى الفكر العربي، المجلد28، العدد207، المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا، آيار-آب-2013، ص ص17-20.

إلا أن الولايات المتحدة تملك التأثير الأكبر، ويعود ذلك إلى قوتها وخصائصها المجسدة لأبعاد الهيمنة كالتعامل بالدولار وقوة الاقتصاد والتكنولوجية لديها .

5. الهيمنة من خلال تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية و الإقليمية

إن تشكيل الفضاءات الإقليمية سيمكن مراكز الرأسمالية المتقدمة بوصفها نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة من هيمنتها على الاقتصاد الإقليمي سواء كانت آليات الهيمنة عن طريق الاستثمار الأجنبي أو عن طريق الشركات عابرة للحدود أو عن طريق المؤسسات المالية أو عن طريق تدويل التجارة والإنتاج وأنماط التصنيع والتكنولوجيا، وفيما يلي أهم الفضاءات الاقتصادية الإقليمية المسيطر عليها:

- الهيمنة الأمريكية على الفضاء الاقتصادي؛
- الهيمنة الأمريكية على النافتا والناسافتا؛
- الهيمنة الأوروبية على الفضاء المتوسطي؛
- الهيمنة الأمريكية الجديدة على جنوب وشرق آسيا؛
- الهيمنة الأمريكية على آسيا المتوسطة؛
- الهيمنة الأمريكية على الفضاءات في أمريكا اللاتينية .

وبهذا الأسلوب تحاول الدول المتقدمة تحقيق أهدافها في الهيمنة على عالم الجنوب بعد تحقيق مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي، ولاشك أن توجهات الولايات المتحدة تهدف إلى السيطرة على تقييم العالم الجديد والسيطرة على موارد الجنوب .

6. احتكار التمويل

بدأت الشركات متعددة الجنسيات تسعى لإيجاد إطار مؤسسي عالمي لاستثماراتها الأجنبية المباشرة التي تقوم بها في مختلف مناطق العالم، حيث تسيطر هذه الشركات على الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر .

تهيمن البلدان المتقدمة على الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي (الوافد والصادر) بهيمنتها على أكثر من ثلثي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم وعلى 90% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم وتعود هذه الهيمنة إلى عولمة الإنتاج وتكامل الاقتصاد الأوروبي والاتجاه نحو تشكيل مناطق التجارة الحرة والفضاءات الاقتصادية وإلى تحرير الإجراءات المنظمة للاستثمار الأجنبي، وإجراءات تحرير الاستثمار المتعلق بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تعود إلى اتساع نطاقات عمليات الاندماج والتملك عابرة الحدود بين الشركات العابرة للقوميات والشركات الأجنبية [99] .

المطلب الثاني:سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور القناة الرئيسية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم، وذلك من خلال عمليات الاندماج مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأخرى أو الاستحواذ عليها، كما تعد الدول الصناعية الكبرى صاحبة حصة الأسد من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمستحوذ الرئيسي في مجال الاستثمار .

أولا: الشركات متعددة الجنسيات كوجه للاستثمار الأجنبي المباشر

3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث استثمار وفق المحددات التالية:

أ. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى .

ب. الاستثمار الباحث عن الأسواق

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدول

([99]): المرجع السابق، ص ص 20-27.

المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما يحدث آثار ايجابية على الاستهلاك وعلى التجارة المحلية والدولية [100].

ج. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداة

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية للكفاءات واليد العاملة عالية الأداء العديد من الشركات إلى الاستثمار في الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة .

د. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية[101].

4. أهم أشكال الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال في ظل الشركات المتعددة الجنسيات وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال :

أ. **الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي تمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس مال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيان بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس مال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشترك.

ب. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات):** تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وقد تعدد التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها .

([100]): صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2012-2013، ص ص24-25.

([101]): بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011-2012، ص ص 45-50 .

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس الإدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها[102] .

ويمكن تصنيف الشركات متعددة الجنسيات وفق معيار سياسات التوظيف التي تتبعها إلى الأنواع التالية:

- الشركات التي تعتمد على نموذج التركيز العرقي ETHNOCENTRTC : ووفقا لهذا النموذج تفضل الكثير من الشركات الدولية أن تتولى الوظائف الرئيسية في الوحدات التابعة لها في الخارج .
- الشركات التي تعتمد نموذج التركيز العرقي المتعدد POLYCENTRIC: ووفقا لهذا النموذج تعمل كل شركة تابعة على أساس محلي، لكن لا تكون مستقلة تماما فدائما الشركة الأم توجه المدراء المحليين لأنها تعتبر أن ليس لديهم معرفة كافية.
- الشركات التي تعتمد على تركيز عالميGEOCENTRIC: ووفقا لهذا النموذج الشركة الدولية تطبق إستراتيجية شاملة ومتكاملة لإدارة الموارد البشرية على أساس عالمي[103].

ثانيا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

يتم وفق محددات الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تظهر من خلالها عدة إمكانيات أهمها المنافسة بين هذه الشركات مما يؤثر على فرض التجارة المحتملة، وكذلك إمكانية تأثيرها الأسعار بسبب حقيقة أن التجارة الدولية للشركات متعددة الجنسيات تتركز بشكل عال في المنتجات والخدمات في الأسواق غير تامة والتي تسود فيها اقتصاديات الحجم وإمكانيات التعلم بالعمل وبالأخص جانب الأصول المعنوية (تسيير، تكنولوجيا...الخ) بشكل قوي، فضلا عن أن أكثر من نصف التجارة الدولية في السلع والخدمات تحدث بواسطة الشركات متعددة الجنسيات حيث كون نسبة كبيرة من هذا الحجم تحدث بين وحدات الشركة نفسها، لذا أصبح من الصعب وعلى نحو متزايد عدم أخذ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص علاقته بالتجارة الدولية على الناحيتين النظرية والعملية .

4. تأثير الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي وبشكل أساسي في قطاع التصنيع والخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى القطاع الأم=نتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى، فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا ما يؤدي بالتالي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي .

([102]): المرجع السابق، ص ص 25-26 .

([103]): هواري فاتحة، دور إدارة المغتربين في تحسين أداء شركات متعددة الجنسيات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، جامعة البليدة، الجزائر، 2018/06/01، ص321 .

ويمكن لزيادة الصادرات تهتم بنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلة سواء عن طرق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية، مما يحفز على استثمارات إضافية وتشجيع التصدير والاستهلاك [104].

5. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

إما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات ، أما عن الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها [105]

([104]): خروف منير، الأثر المتبادل للإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد2، العدد8، جامعة قالمة، الجزائر، 30 ديسمبر2017، ص ص 395-396 .

([105]): شوقي جباري،أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص146.

6. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية

إن الشركات متعددة الجنسيات هي القاطرة الحملة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي فقد اعتبرت أيضا المسئولة عن غالبية عمليات التجارة الدولية بين النزعة الاحتكارية لهذه الشركات في مجالات التصنيع والاستخراج والمساندة الخدمية معتمدة على تحكمها الكبير في أغلبية المشروعات الاستثمارية الصادرة والواردة [106].

كما أوضحت تقارير الأونكتاد والمتضمنة تحليل معطيات أقوى 500 شركة متعددة الجنسية أن الدور القيادي لا يزال إلى جانب الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

يرجع هذا التطور إلى كثافة استحواذ الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية على الشركات الأجنبية والمحلية [107].

المطلب الثالث: توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو الوسع المتنامي دوليا

إن استحواذ الشركات متعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية فلا شك أنها تؤثر على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، وممكن ملاحظة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية .

أولا: ازدهار التجارة الدولية بفعل توسع الشركات متعددة الجنسيات في قنوات الأعمال العابرة للحدود

3. دور الشركات متعددة الجنسيات كقناة رئيسية لنشاط التجارة الدولية

تلعب الشركات العالمية متعددة الجنسيات دورا أساسيا في تنشيط حركة التجارة العالمية وذلك من خلال إشرافها المباشر على عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات على سواء ولما كانت الدول المتقدمة هي التي تمتلك اكبر وأقوى الشركات فقد ازدادت حصتها من الصادرات والواردات عن باقي الدول الأخرى .

والملاحظ أنه من خلال ما يزيد عن قرن من الزمن كان لكل تطور لعدد الشركات ولعدد فروعها يصاحبه تطور لعمليات التجارية العالمية مما يدل على قوة وشدة الارتباط ببنيتها، حيث أظهرت الدراسات أن الشركات العالمية متعددة الجنسيات تشرف على أكثر من 75% من عمليات التجارة العالمية ، ولقد أظهرت قائمة كبرى وأقوى الشركات العالمية متعددة الجنسيات التوجهات الحديثة للتجارة العالمية وذلك من خلال قوائم أكبر الدول المصدرة

([106]): مرجع سبق ذكره،خروف منير،الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر1990-2014، ص ص 396-397

([107]): دأودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012، ص53.

والمستوردة للسلع والخدمات ومكانتها من الصادرات والواردات الدولية بين مختلف الاقتصاديات .

وأما فيما يتعلق بجارة الخدمات فقد أثبتت الدراسات هيمنة الدول المتقدمة على جوانب التصدير والاستيراد على حد سواء وعلى رأس هذه الدول تلك التي تمتلك كبريات الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي المسئولة عن الشطر الأعظم عن تدفقات الاستثمار المباشر على المستوى العالمي، مشكلة شبكة نشطة لمعليات التجارة العالمية بسبب النزعة الاحتكارية لهذه الشركات في مجالات التصنيع والاستخراج والخدمات معتمدة على تحكمها الكبير في المشروعات الاستثمارية الصادرة والواردة .

4. تحكم الشركات متعددة الجنسيات في حركة تنقل رؤوس الأموال الدولية

استطاعت الدول المتقدمة باعتبارها دول الشمال أن تستفيد من ميزة اقتصادياتها والتي تركز بشكل كبير على عاملي التكنولوجيا ورأس المال، فمن خلاله صنعت واقعا سمته الأساسية المشروعات الاستثمارية الضخمة في مختلف المجالات على شكل استثمارات موزعة على القطاعات الثلاثة (الصناعة، الخدمات، والاستغلال الثروات الطبيعية وباطن الأرض) بغض النظر عن الحدود الجغرافية [108] .

ثانيا: بروز الصين كقوة تجارية عالمية

تعتبر الصين نموذجا حيا للدول النامية وللقرى الاقتصادية الصاعدة التي أصبحت تنافسها على الصعيد العالمي .

4. مظاهر بروز الين كقوة اقتصادية صاعدة في العالم

- ارتفاع مؤشر النمو الاقتصادي، حيث ارتفع معدل الدخل الفردي وانخفاض الفقر ؛
- الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي (أي انضمامها لمؤسسات مالية دولية للاستفادة من القروض وانخراطها في منظمة التجارة العالمية لجلب الاستثمارات)
- تحتل الصين مكانة مهمة بين القوى الاقتصادية الكبرى حيث :
  - تحتل المرتبة 6 عالميا حسب حجم ناتجها الوطني الخام لسنة 2004 ؛
  - تشكل قوة تجارية مهمة حيث تحتل المرتبة 6 حسب قيمة مداخيل صادراتها؛
  - ارتفاع حجم استثماراتها الخارجية لتحتل بها المرتبة 4 ؛
  - ارتفاع وتزايد حجم استثماراتها الخارجية في الصين [109] .

5. خصائص التجارة الخارجية للصين

- شهدت التجارة الخارجية بالصين تطورا مهما نتيجة لسياسة الانفتاح على العالم الرأسمالي ليرتفع بذلك مساهمة المبادلات التجارية في الناتج الداخلي الخام ؛

([108]): بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدوكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص ص 114-123 .

([109]): تم الإطلاع على الموقع/من-الصعود-إلى –الهيمنة-كيف-أصبحت-الصين /http:/www.potitics-dz.com بتاريخ 2020/07/07، على الساعة 18:45 .

- تصدر الصين المنتجات الفلاحية وبعض المعادن والمنتجات الصناعية في حين تستورد منتجات الصناعة التجهيزية وعالية التكنولوجيا ؛
- تتعامل الصين مع مختلف الدول خاصة اليابان [110] .

6. المشاكل والتحديات التي تواجهها الصين

- ارتباط الاقتصاد الصيني بتقلبات أسعار المواد الأولية بالسوق العالمية،
- ارتباط قوة الاقتصاد بالسوق الخارجي؛
- تبين المستوى المعيشي[111] .

ثالثا: المبادرة الصينية طريق الحرير

1. لمحة عن مشروع طريق الحرير

كان أو مزال يعرف بطريق الحرير، واحد من أعظم ملامح العالم القديم، والآن تتم إعادة هذه الشبكة الأسطورية إلى الحياة من جديد وطرح مشروع طريق الحرير الجديد الذي يعد مشروعا ضخما واستعراض القوة والجبروت تسعى من خلاله الصين إلى ربط العالم ببعضه البعض بالطريقة الصينية، الأمر الذي يتعلق بالبنية التحتية، أي بشبكة طرق وخطوط سكك حديدية وموانئ ومطارات بين أسيا وأوروبا وإفريقيا في ما يقارب 65 دولة، بحيث يعد رؤية قوية على أحياء الصين على الساحة العالمية[112] .

2. أهداف إستراتيجية طريق واحد حزام واحد

تقوم مبادرة الحزام والطريق على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة، بحيث يهدف مشروع الحزام والطريق إلى تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

- القضاء على الفجوة التنموية المتنامية بين شرق آسيا وغيرها؛
- تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة في الصين؛
- تطور وتشيك منشآت البنى التحتية للدول المنخرطة، بما في ذلك شبكات النقل البري والبحري وخطوط الطيران؛
- العمل على الإزالة التدريجية للحواجز أمام حركة البضائع والخدمات والاستثمارات سعيا نحو بناء مناطق حرة للتبادل والاستثمار ؛
- حماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني وتعزيز أمن الطاقة من خلال طرق الشحن البديلة ؛
- الحد من المكان الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين وقوتها الناعمة؛
- تعزيز التبادل الثقافي (الحضاري) ومنح التعليم والتبادل الأكاديمي وفود الشباب وترويج السياحة وحماية البيئة وغيرها على أطراف الحزام والطريق؛

([110]): أمين حواس،فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين،مجلة دراسات وأبحاث، العدد7،جامعة عبد الرحمان بن خلدون، تيارت، 2جوان 2017، ص57.

([111]): مصطفى بوصبوعة، الصين والارتقاء المعياري في النظام الدولي: نحو تبني هوية دولة عظمى، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،العدد7، جامعة باتنة، 2019/1/6،ص415.

([112]): تم الاطلاع على موقع mcsr.net/news546، بتاريخ 2020/7/7 على الساعة 19:41 .

- تقديم نموذج جديد للتعاون الإقليمي في القرن الحادي والعشرين يرتكز على التشاور على نطاق واسع [113] .

3. **مكاسب الصين والدول الأطراف من مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير)**

تعتبر مبادرة الطريق والحزام من كبرى المبادرات التنموية التي تمكنت في وقت وجيز من تحقيق معدلات نمو سريعة في الاقتصاد العالمي، ومن أبرز ما حققته هذه المبادرة من مكاسب ما يلي:

([113]): لمياء مخلوفي، استراتيجية الحزام والطريق الصينة الجديدة وإفريقيا، مجلة مدارات سياسية، العدد2، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ديسمبر2017، ص ص 180-182 .

أ. **مكاسب على المستوى الاقتصادي**

- ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات للدول المشاركة من آسيا والمحيط الهادي وأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- زيادة فرص العمل للدول المشاركة بما ساهم في تخفيض نسب البطالة؛
- ارتفاع إيرادات الميزان التجاري الصيني .

ب. مكاسب على المستوى الاجتماعي والحضاري

انتشار الطب الصيني في عدد من الدول العربية وكذلك انتشار تقاليد اللباس والأكل الصيني في دول المشرق، وأصبحت الفرق الموسيقية الصينية منتشرة على المنطقة العربية لإحياء حفلات وعرض موروثها الغنائي .

ج. مكاسب على المستوى الجيوسياسي الدولي

بحيث الصين كقوة صاعدة في تحي آليات النظام الدولي الرأسمالي الأمريكي بحيث ساهمت في النمو الاقتصادي العالمي وأقامت آليات للتعاون الدولي في محاولة لفك الارتباط بمؤسسات بروتين وودز التي هيمنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام ،وتعزز موقع الصين بفعل مبادرة الحزام والطريق ومشاريعها على المستوى الدولي والنظام الدولي .

4. **أسباب ودوافع إطلاق الصين مبادرة الحزام والطريق**

يمكن تلخيص أهم الدوافع والأسباب التي دفعت الصين إلى إطلاق هذه المبادرة رغم تكلفتها الباهضة في :

أ. زيادة الصادرات الصينية ؛
ب. تقليص مدة نقل البضائع؛
ج. تمديد إمدادات الطاقة؛
د. تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان)؛
ه. تنمية الأقاليم الصينية الفقيرة وإحداث التوازن في النمو الاقتصادي بين مختلف المناطق؛
و. تقوية علاقات الجوار؛
ز. زيادة النفوذ الصيني على المستوى الإقليمي العالمي [114] .

([114]): عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ط1، المانيا،2019، ص ص106-110 .

المبحث الثالث: أبعاد التوجهات المعاصرة للتجارة الدولية على الدول النامية

أخذت اقتصاديات البلدان النامية تصنيفها الدولي و تسميتها من خلال ما تعانيه من معوقات كثيرة و متداخلة حيث تشترك هذه البلدان في عدد من المساكن الهيكلية مع صغر حجم غالبية أسواقها و ضيق و ضعف قاعدتها ومواردها، واعتمادها على تصدير مجموعة صغيرة من المنتجات الأولية للحصول على النقد الأجنبي كما أن رأس المال المحلي اللازم للاستثمارات الإنتاجية العالمية ، و مهما تعددت الأسباب فهي تشكل مساحات جيدة لأسواق واعدة

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية

أصبح تحرير التجارة الخارجية ضرورة ملحة في الوقت الراهن سواء للدول المتقدمة أو للدول النامية، كما أن الدول النامية تمكنت من خلال تحرير تجارتها الخارجية للوصول إلى ما تحتاجه، إلا أن تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية كان و لا يزال يكتنفه الكثير من الصعوبات و المشاكل، و ذلك لأن أغلب منتجات الدول النامية لا تزال قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة .

أولا: دور الدول النامية في التجارة الدولية و المشاكل التي تعاني

منها أن الدول المتقدمة لم تترك فرصة للدول النامية لتفسير طبيعة تخصصها عبر كل مراحل التقسيم الدولي للعمل بينما كانت هذه الدول أي المتقدمة تنافس فيما بينها على استخدام التكنولوجيات الحديثة من اجل تحسين و تطوير الإنتاج مما زاد من تكاملها و الانتفاع بمزايا تخصصها عبر كامل مراحل تطورها.

3. مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية

تعاني اقتصاديات الدول النامية من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، حيث تظهر هذه التبعية من خلال سد حاجيات هذه الأخيرة من المواد الخام اعتبارا مما تصدره الدول النامية من المواد الأولية سواء كانت استراتيجيه (النفط الغاز، معادن أو زراعية (القطن، البن،...الخ) في حين تستورد الدول النامية من الدول المتقدمة المواد المصنعة والنصف مصنعة التي توجه للاستهلاك وإذا جئنا إلى مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية نجد أنها تساهم ب 18 % من حجم النشاط التجاري الدولي، وكما هو معروف تنقسم التجارة العالمية إلى تجارة السلع و الخدمات، حيث نجد نصيب الدول المتقدمة في التجارة السلعية ارتفع من 62% إلى 72% كما ارتفع نصيبها في تجارة الخدمات من 72% إلى 76%،والدول النامية لا تسيطر في الوقت الراهن إلا على حوالي 18% من تجارة السلع و 20%من تجارة الخدمات[115] كما أن حوالي 75% من التجارة الخارجية السلعية للدول المتقدمة هي تجارة بينية تتم فيما بين هذه الدول ذاتها من حيث أن معظم تجارة الدول النامية تتم مع الدول الصناعية.

4. أبرز المشاكل التي تواجهها الدول النامية لاندماج الفعال في التجارة الدولية

([115]): عامر عبد اللطيف، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص ص 85-87.

هي مشاكل مختلفة و متنوعة أغلبها مشتركة حيث تتشابه خصائص الدول النامية و اشتراكها في معظم الصفات التي درجتها في مجموعة واحدة وأخرى مختلفة تخص بلد دون غيره، مرتبطة بنظامه الداخلي و بجغرافيته و غيرها من الخصائص الداخلية و من بين هذه المشاكل:

- التبعية الاقتصادية للدول النامية؛
- تركيز النمو في القطاع التصدير على القطاع الاستراتيجي، الاستخراجي و الزراعي؛
- حجم و إيرادات الصادرات من المواد الأولية أقل من سعر وتكاليف الواردات من السلع الصناعية؛
- التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية أقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الصناعية؛
- بعض الدول المتقدمة تفرض قيودا على استيراد المواد الأولية حماية لبعض قطاعاتها وهذه القيود كثيرا ما تواجه صادرات الدول النامية؛
- معدلات التبادل للمواد الأولية، عرفت عدة أزمات لأنها تتأثر بالتقلبات السياسية فخلال فترة التضخم العالمي عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا خاصة فيما يخص النفط ؛
- تذبذب عائدات الصادرات للسلع الأساسية والذي يرتبط بالعديد من المتغيرات وشديد الحساسية تجاه الصدمات الدولية؛
- النقص المستمر في القيمة النسبية للصادرات فنصيب الدول النامية من الصادرات بإنشاء البترول بالنسبة للدول المصدرة للمنتج يتناقص باستمرار نظرا للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق وفرات في استخدام المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة بطاقات أقل؛
- اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن و ضعف الهيكل الإنتاجي[116].

([116]): المرجع السابق، ص88

ثانيا: الاتفاقيات التجارية الإقليمية للدول النامية

دخلت العديد من الدول النامية في سلسلة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية سواء مع الدول المتقدمة أو الدول النامية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

3. الاتفاقيات التجارية مع الدول المتقدمة

في هذا الجانب قامت الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي بإقامة العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول النامية خاصة التي تشاركها نفس السياسة الخارجية و ذلك من أجل ضمان استمرار نفوذها في المنظمة.

أ. الولايات المتحدة الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالشراكة مع كندا بعقد اتفاقيات تجارية مع التشيك حيث قامت بإنشاء منظمة التجارة الحرة معها و علاوة على الاتفاقيات التجارية مست ثلاثة دول هي :

- اتفاقية التجارة الحرة مع التشيلي و تخص التجارة في السلع و الخدمات؛
- اتفاق التجارة الحر مع كولومبيا و يهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر؛
- اتفاق التجارة الحر مع البيرو يهدف إلى إنشاء منطقة حرة للتجارة.

ب. الاتحاد الأوروبي

وتنقسم الاتفاقيات التجارية إلى تم توقيعها من طرف الإتحاد الأوروبي مع الدول النامية إلى قسمين:

- **اتفاقية الشراكة الاقتصادية (EPA)**

حيث تسمح هذه الاتفاقية بنفاذ منتجات الدول في السوق الأوربية، فيقدم لهذه الدول فترة 15 سنة لفتح أسواقها أمام المنتجات الأوربية و تمس هذه الاتفاقية ستة مناطق هي:

- منطقة الكاريبي CaviforumEPA ؛
- اتفاق منطقة شرق و جنوب افريقيا Easten and south africca EPA ؛
- اتفاق منطقة مجموعة التنمية لجنوب افريقيا [117] South africa development comminuty EPA ؛
- اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الكاميرون؛
- اتفاق الشراكة الاقتصادية مع غرب افريقيا Westafrica EPA ؛
- اتفاق منطقة المحيط الهادي؛

- **اتفاقيات التجارة الحرة free trade agreements FTA**

وعكس الاتفاقية السابقة، فالاتفاقيات التجارية الحرة التي عقدها الاتحاد الأوروبي كانت مع دول بشكل أحادي وهي تشمل مناطق أو مجموعات كسابقتها.

4. الاتفاقيات التجارية بين الدول النامية

موازاة مع إمضاءها اتفاقيات تجارية مع الدول المتقدمة، سعت الدول النامية إلى الاندماج مع بعضها البعض للاستفادة من مزايا الاندماج، وعلى عكس هذه الاتفاقيات مع الدول

([117]): خير الدين يلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص85.

المتقدمة التي لم تكن إقليمية فالاتفاقيات التجارية مع الدول النامية أخذت البعد الجغرافي كعامل مهم لقيام الاتفاقيات[118] .

ثالثا:التكتلات الاقتصادية و أهميتها بالنسبة للدول النامية

إن العولمة في بعدها الآخر تحمل الكثير من التحديات و الصعاب التي تقف حائلا يصعب تجاوزه بسهولة من قبل الدول النامية بإمكاناتها و قدراتها الإنتاجية و التنظيمية و المالية الراهنة حيث تحمل مزيدا من التهميش لهذه البلدان و من أهم هذه التحديات التي تواجه الدول النامية :

1. تكريس التبعية السياسية والاقتصادية للبلدان المتقدمة التي عانت منها الدول النامية عبر عقود طويلة من الزمن، وقدمت الكثير في سبيل تحررها السياسي والاقتصادي ويمكن التدليل على ذلك في تزايد دور وأهمية الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والتي تمثل أحد أهم الفاعلين في النظام الدولي الجديد بأركانه ومقوماته المختلفة، وما يرتبط بذلك من تزايد سيطرة تلك الشركات على عمليات الاستثمار والإنتاج والتجارة على مستوى العالم، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يمتد ليشمل أسواق المال والتحكم في حجم ونوعية التدفقات المالية واحتكارها للتكنولوجيا الحديثة والتي يعول عليها في إحداث نقلة نوعية في الدول النامية[119].
2. كما ارتفعت اتجاهات الأبعاد (الإقصاء) للدول النامية في الدورة الاقتصادية العالمية وذلك بسبب ضعف ومحدودية القدرات الفنية والإدارية والمؤسسية والتنظيمية التي تمتلكها الدول النامية والتي لا تؤهلها للتعاطي مع ظاهرة العولمة بإيجابية، وبالتالي ضعف مواكبتها لتطورها الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم المتقدم وتزايد حجم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة.
3. تزايد احتمالات تعرض الدول النامية بمخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية نتيجة لما تحمله العولمة من اتجاهات عامة ومرتكزات تقوم في المقام الأول على إحلال شعار المنافسة بدلا من شعار (الميزة النسبية)، ويلاحظ الضعف الواضح في قدرة الدول النامية على مواكبة موجات التحرر الاقتصادي، وبالتالي دخولها في منافسة غير عادلة مع الدول المتقدمة تؤدي إلى تدهور مستويات إنتاجها وتزايد معدلات البطالة في قواها[120].

المطلب الثاني : أثر تحرير التجارة الدولية على الاقتصاديات النامية ودعائم الاندماج الايجابي فيها

لقد استهدف تحرير التجارة الدولية القيود المفروضة عليها سواء كانت قيود كمية أو غيرها، فالبعض يرى عدم تفويت الفرصة للاستفادة التي توفرها عملية التحرير في الدول النامية كما يلاحظ أن الدور المستقبلي لمنظمة وتأثيرها على الساحة الاقتصادية يزداد أهمية

([118]): المرجع السابق، ص171

([119]):تم الاطلاع على الموقع

http://area.sa/index.php?view=articleid=1839:2014-07-16-02-15-19ltemd=101option=com-contet بتاريخ 2020/6/5، على الساعة 16:20

([120]):المرجع السابق، ص175.

بصورة مطردة، ومن خلال جهودها وما تمكنت من تحقيقه في مجال التحرير الدولي ومنافعها على الدول النامية .

أولا: اثر تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات النامية .

منحت المنظمة العالمية للتجارة اتفاقية متعددة الأطراف للدول النامية و فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام و لوائح المنظمة، حتى تكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها، بالإضافة إلى تحمل جميع الأعباء،و من الآثار المترتبة على تحرير التجارة الدولية في الدول النامية نذكر منها:

4. أثر تحرير التجارة العالمية على السلع الصناعية

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية و إزالة القيود الكمية كما أن جولة الأوروغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة نسبة 38% في الدول الصناعية و19% في البلدان النامية.

إن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية ضعيف جدا، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول الأعلى بكثير من الرسوم الجمركية، تفرض على واردات الدول النامية بما فيها العربية، ولم تستطع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتتها للتفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها، فمن المحتمل أن يترتب عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الطلب على السلع الصناعية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة.

5. أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة

بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بسنة واحدة، تم الإستعاضة عن ما نسبته 30% من القيود الكمية التي كانت مفروضة على المنتجات الزراعية، برسوم جمركية وبذلك التزمت الدول المتقدمة بتقليص هذه الرسوم تدريجيا، إلى أن الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية ومنها عدد من الدول العربية، تعتمد إلى اتفاقيات تفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الاتحاد الأوربي وبالتالي لا تؤثر هذه الصادرات بعمليات تحويل القيود إلى رسوم[121]، ولكنها تتأثر سلبا في حال انفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة للدول غير المنتمية لتلك الاتفاقيات، وبالتالي تتأثر صادرات الدول التي تفتقر إلى الميزة التنافسية.

6. أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الخدمات

أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة الدولية، حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من صناعاتها، كما أن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية و المصرفية ينتج عنه خسائر وتكاليف تستحملها الدول النامية، من خلال إتاحة الفرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها داخل الدول النامية، نتيجة للخسائر التي تتعلق بـتأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الاقتصادية للدولة المعنية، كما يمكن أن تتأثر الصناعة المالية للمؤسسات الوطنية

([121]): محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد1، ورقلة الجزائر، 2002، ص20

بسبب ضعف تنافسيتها كما تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية مع إقصاء العديد من الشركات المحلية.

ثانيا: دعائم الاندماج الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة

إن ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر تكشف عن نوايا الدول المتقدمة المتمثلة في بسط نفوذها علة اقتصاديات الدول النامية و إجبارية التكييف مع النظام التجاري العالمي، بغية تثبيت اندماجها، مطلوب من الدول النامية(بما فيها الدول العربية) الاستناد إلى جملة من الدعائم من بينها:

4. تفعيل دور الدولة

إن طبيعة وحجم الضغوطات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية يتطلب إعادة الاعتبار لوظيفة الدولة كمحرك للتنمية الاقتصادية دون عزلها عن محيطها الإقليمي والدولي وفي هذا السياق تعتمد الدولة من خلال أجهزتها ومؤسساتها على تبني إصلاحات اقتصادية رشيدة تتمحور أساسا حول:

أ. إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص، مع فسح المجال أمام المبادلات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص؛

ب. التخفيف من الأعباء التي تتكبدها الدولة؛

ج. توفير مناخ استثماري مناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي بغية إدماج رؤوس الأموال المحلية؛

د. تطوير الأطر القانونية و التنظيمية في سوق المالي[122].

5. الشروع في تشكيل تحالفات سياسية و أمنية

وينسحب هذا العامل عن الدولة التي تجمع بينهما قواسم مشتركة، على اعتبارات أي مشروع تكاملي يتوفق أساسا على توفير الشروط الضرورية للتكامل مع الإرادة السياسية، وذلك بغية صيانة أمن الأفراد والدول من داخل الأقليم بدلا من استيرادها من الدول صاحبة الهيمنة مثل(أمريكيا، بريطانيا) لقاء تكلفة سياسة واقتصادية واجتماعية جد باهظة (شأن ذلك وضعية العراق ، السعودية...)

6. تثمين دور التكتلات الإقليمية والقارية

إن العالم كان وسيظل تتجاذبه أقطاب متعددة إذ أن فرضية القوة الاقتصادية الوحيدة والمهيمنة، لا تلبث وأن تتلاشى ولذلك تعد إستراتيجية تشكيل تكتلات اقتصادية بالنسبة للدول النامية، ذات أهمية قصوى وجب تثبيتها فبالنسبة للدول العربية، يعد مشروع منطقة التجارة الحرة، يؤدي إلى زيادة تبادل المنافع والمكاسب فيما بين الدول العربية وهو أمر يعزز من إمكانية الاندماج الايجابي في المنظومة التجارية العالمية.

المطلب الثالث: انعكاسات التوجهات الحديثة للتجارة الدولية على البلدان النامية

إن التطورات التجارية الراهنة لاشك في أنها تؤثر على الدول النامية بشكل كبير خاصة في ظل محدودية إمكاناتها وصعوبة النفاذ للأسواق الدولية، الأمر الذي يطرح انعكاسات عدة كل مستوى هذه الدول.

([122]): المرجع السابق، ص ص 20-22.

أولا: الانعكاسات المحتملة من أبرز المتغيرات الحديثة

4. الانعكاسات المحتملة للتكاليف التجارية

بحثت دراسة hillberry and zhang التي استخدمت مؤشرات تشير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تأثير التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية تسير التجارة في الزمن المستغرق لاستيراد و التصدير في كل بلد، فوجدت أن التنفيذ الكامل له القدرة على تقليل زمن الاستيراد بأقل من يوم ونصف (تخفيض بنسبة 47%) وزمن التصدير لمدة يومين تقريبا (تخفيض نسبة 91%) لأعضاء منظمة التجارة العالمية، كما أن دراسة moise and sorescu التي استخدمت هي الأخر بمؤشرات تشير التجارة المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توصلت إلى تخفيض التكلفة التجارية المقدرة في جميع أنحاء العالم من التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية يتراوح من 96% إلى 23.1% مع متوسط التخفيض يساوي 14.5%، فإذا قدرت القيمة المحتملة لتكاليف التجارة في البلدان النامية ب21.9 وفي البلدان مرتفعة الدخل134% فان اقل تخفيض المقدر بنسبة 9.6%، يعادل خفض القيمة المعادلة لتكاليف التجارة في البلدان النامية نسبة 21% (من219الى 198) بنسبة 13%في البلدان مرتفعة الدخل (134 إلى 121) ، والمثير للانتباه أن الدراسة أيضا انه حتى مع اصغر تقدير لخفض تكلفة التجارة المقدرة ب9.6% فإن التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية سيكون له تأثير أكبر من تخفيض تكاليف التجارة عندما تصبح جميع التعريفات الجمركية تؤول إلى (0 %) في تتوقع دراسة منظمة التعاون والتسمية في الميدان الاقتصادي أن يؤدي بالكامل إلى خفض تكاليف التجارة العالمية نسبة 16.5% من إجمالي التكاليف للبلدان الدخل و17.4% بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و14.6% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، أما إذا كان التنفيذ جزئيا، فإن التخفيض المحتمل يصل إلى 12.6% بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، و13.7% للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و12.8% للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى[123]، ما يوضح إجمالا إمكانية الاستفادة من ضغط التكاليف التجارية بين الدول الأعضاء بنسب جد هامة.

5. الانعكاسات المحتملة على التدفقات التجارية والناتج المحلي الإجمالي

إن مكاسب التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي الناتجان عن تدابير تسير التجارة على نطاق واسع نسبيا حيث يتراوح بين 100مليار دولار أمريكي إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي وهذا التباين نشأ من طبيعة سيناريوهات تنفيذ اتفاقية تسير التجارة، فمن خلال دراسة أعدها معهد **بيتر سون** كانت النتائج بان تنفيذ الاتفاقية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تتجاوز تريليون دولار أمريكي في التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي، ووفقا لما توصلت إليه الدراسة فإن من زيادة إجمالي صادرات البضائع للتنفيذ البلدان النامية في الغالب، وبزيادة تقدر ب9.9% في تجارتها وب4.5% بالنسبة للبلدان المتقدمة، تتوافق هذه النتائج مع تقديرات منظمة التجارة العالمية التي تظهر مكاسب التصدير المحتمل فعند تنفيذ أحكام الاتفاقية يمكن أن يصل المكاسب إلى 750 مليار دولار أمريكي، وقد تبلغ أكثر

([123]): خليفة خالديوآخرون،، إتفاقية تسيير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا، ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2019، ص ص 51-52.

من تريليون دولار أمريكي سنويا، اعتمادا على الإطار الزمني للتنفيذ والتغطية، حيث من المتوقع أن تزداد صادرات البلدان النامية بمبلغ 730مليار دولار أمريكي.

6. الانعكاسات المحتملة على تنويع الصادرات

تأثر مختلف مؤشرات "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادرة عن مجموعة البنك الدولي في عدد المنتجات التي تصدرها البلدان النامية وتستوردها من الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الجانب تم التركيز على ضعف تسير التجارة وتأثيرها في تنوع الصادرات، وأظهرت الإثارة الايجابية والهامة لكفاءة الميناء في تنوع الصادرات، بحيث يميز بين آثار المقاسة باستخدام عدد الأيام اللازمة للتصدير، من مؤشرات "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادرة عن مجموعة البنك الدولي).

وبين المنتجات المتجانسة و المتمايزة، وجد أن تسير التجارة له تأثير أعلى في المنتجات المتمايزة، ويؤدي خفض التكاليف للمعاملات التصدير نسبة 1% إلى زيادة المنتجات المتمايزة نسبة 0.7% ونسبة 0.4% بالنسبة للمنتجات المتجانسة، وانه مع إصلاح تسير التجارة، يمكن أن تشهد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة تصل إلى 15.7% في عدد المنتجات المصدرة حسب الوجهة وإلى ما يصل إلى 34.9% في عدد وجهات التصدير حسب المنتج على التوالي[124].

ثانيا الانعكاسات المحتملة عن الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر

4. الانعكاسات المحتملة على انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأسيوية بشكل رئيسي من التحسينات في الجزء "الناعم" من تسير التجارة بسياسة أكثر شفافية حيث يمكن التنبؤ بها، في حين أن الشركات الكبرى (متعددة الجنسيات) تستفيد أكثر من التحسينات في الجزء "الصلب" من تسير التجارة المتمثل في البنية التحتية لنقل التكنولوجيا والمعلومات، وتميز دراسة أجراها hcekman andshephend أربعة أنواع من الشركات الصغرى (اقل من 10 موظفين)، الصغيرة (من 10و50 موظفا)، المتوسطة (بين 50و 250 موظف) والكبرى (اكبر من 250 موظف)،حيث وجدت هذه الدراسة أن الشركات من جميع الأحجام تستفيد من انخفاض متوسط الزمن المستغرق للتصدير.

يجادل البعض بأن الإجراءات التجارية و الجمركية المرهقة تعتبر عقبات رئيسية أمام مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير بخلاف الشركات الكبرى وخاصة متعددة الجنسيات التي تعتبر هذه العقبات اقل أهمية، والسبب أنها تحوز على إمكانية توافر المعلومات بشكل أفضل لذلك فإن تعزيز الإجراءات التنظيمية وجعلها أكثر مرونة يفيد شركات التصدير الصغيرة أكثر نسبيا من الشركات الكبيرة المصدرة.

5. الانعكاسات المحتملة على الاستثمار الأجنبي المباشر

بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتدفق إلى البلدان النامية وهو في الغالب استثمار رأسي (وهو استثمار لا يستهدف السوق المحلي ولا إحلال الواردات بقدر ما يستهدف التصدير)، فإنه يتوقع وجود علاقة ايجابية بين تدابير تسير التجارة وهذا النوع الاستثمار

([124]): المرجع السابق، ص ص 52-53

وتفسر ذلك أن الاستثمار الرأسي والتجارة هما نشاطان متكاملان، فبقدر ما يزيد تسير التجارة من تدفقات التجارة فإنه يزيد بين تتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أيضا .

بالمقابل هناك أدلة تجريبية تشير إلى أن البلدان التي لديها إجراءات تجارية أكثر فعالية يحصل على قدر اقل من الاستثمار الأجنبي المباشر مع تأثير اصغر في الاقتصاديات الكبرى، وتفسير ذلك يعود إلى أن الاقتصاديات الكبيرة تجذب المزيد من الاستثمارات الساعية إلى السوق و التي تكون اقل حساسية لإجراءات التجارة [125].

إن العلاقة بين تسير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مشروط بحجم الاقتصاد، حيث أن الحجم الكبير للسوق الدولي لدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الهروب من تكاليف التجارة الإضافية بسبب ضعف تدابير تسير التجارة بمثابة عائق أمام التجارة، غير انه بالمقابل، من المتوقع أن يؤدي عدم كفاية تدابير تسير التجارة إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الصغيرة، ذلك لان أسواقها المحلية ليست كبيرة بما يكفي لتخفيض التكلفة الإضافية.

6. الانعكاسات المحتملة على تحصيل الإيرادات الجمركية

لا تزال الإيرادات التي تجمعها الجمارك والوكالات الحدودية المرتبطة بها مصدرا هاما للدخل الحكومي في البلدان النامية والأقل نموا فحسب ما أجرته منظمة الجمارك العالمية من بحوث يتعلق ب34 اقتصادا من البلدان الأقل نموا، لا يزال إجمالي الرسوم و الضرائب المحصلة على الحدود يمثل 45% من عائدات الضرائب الحكومية،19% منهار رسوم جمركية.

ففي الواقع قد يكون تعزيز الإيرادات الجمركية احد الدوافع الرئيسية لتسير التجارة في البلدان النامية،فوفقا oce (المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) فإن الإجراءات الحدودية غير الفعالة قد تقلص الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الإفريقية بنسبة تصل إلى 5% بسب العائدات الضائعة.

إن اتفاقية تسيير التجارة يمكن أن تحسن إيرادات الضرائب التجارية من خلال الكشف عن الاحتيال الضريبي، ويمكن أن يكون للاحتيال الضريبي أثار اقتصادية عميقة على الدول النامية خاصة عندما تعتمد الإيرادات الحكومية على الضرائب الحدودية بشكل مفرط[126].

ثالثا: تحديات انضمام الاقتصاديات النامية للتجارة العالمية

إن أبعاد تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، تكون مرهونة على بالعمل على التكيف مع السياسات التجارية و الاقتصادية العالمية بما يتماشى مع الضوابط و الإجراءات الجديدة التي تنص عليها المنظمة مما يتيح الفرصة للدول النامية باستغلال الساحة للعمل، و تقوية جهودها في إعادة بناء اقتصادها و تهيئة قاعدتها و تكثيف سياستها الاقتصادية ذلك تهيء للتحول إلى مجال المنافسة الدولية و حرية السوق العالمية. فحرية التجارة العالمية هي صورة للعولمة الاقتصادية و حرية انتقال السلع و رأس المال بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل، و ذلك يؤدي إلى تشكيل نظام اقتصادي موحد عالميا و

([125]): المرجع السابق، ص53-54

([126]): المرجع السابق، ص55.

إزالة كافة القيود و العراقيل التي تقف حائلا أمام حركة التجارة الخارجية و رؤوس الأموال و الاستثمارات.

إن مدى تأثير المنظمة على الدول النامية يتم من خلال:

3. تحقيق التكامل الاقتصادي و تقوية دعائم الاندماج لمنظمة التجارة العالمية

تسعى حكومات الدول النامية إلى تكييف اقتصادها مع المستجدات العالمية بانتهاج إصلاحات اقتصادية و إعادة هيكلتها و التوجه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح للعالم الخارجي، بالهدف الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية و خلق مناطق التجارة الحرة للتبادل في إطار التكامل و الانفتاح الاقتصادي، عن طريق إتاحة المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تعتمد آليتها علة أجهزة ذات درجة عالمية من الكفاءة و المهارة و قدر كبير من الوعي بالمتغيرات الإقليمية والمحلية.

4. تنمية الصادرات و ضمان استقرار البيئة الاقتصادية و السياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن منظمة التجارة العالمية تلعب دورا محوريا في تنمية صادرات الدول النامية و إعادة هيكلتها قصد مواكبة الحركية التجارية التي تشهدها السوق العالمية، بالإضافة إلى تشجيع و العمل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[127].

([127]): شرادي نبيل، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير الجارة الخارجية للبلدان النامية، مجلة لمعيار، العدد18، كلية الحقوق الجزائر01، 2017، ص ص 216-217.

خلاصة الفصل

إن الأهداف المشتركة لجميع التكتلات الاقتصادية هي الحصول على مزايا اقتصادية اكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه خارج التكتل، الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على الشطر الأعظم من التاريخ الصناعي فيه، بحيث تعد إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، و ذلك انطلاقا من الدور الذي تقوم به هذه الشركات في نقل التقنية و الخبرات لقيامها بالاستثمار المباشر في العديد من دول العالم، و رغم المعاملة الخاصة التي توليها المنظمة العالمية للتجارة لصالح الدول النامية، فهيمنة الدول المتقدمة داخل المنظمة العالمية للتجارة و تلاشي الامتيازات الموجهة للدول النامية تبقي الدول المتقدمة في الصدارة، و لو كان بشكل ايجابي بالنسبة للدول النامية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمنطقة الأورو بالإعتماد على مؤشر أورو ستكس 50

تمهيد

يعد التكتل الأوروبي إحدى نماذج التجمعات الإقليمية والعالمية ومن أهمها وأقواها، والذي شق طريقه بخطى ثابتة نحو أهدافه، ونجاحاته في تحقيق وحدة أوروبا اقتصاديا ونقديا في إطار ما اصطلح عليه، وقد أعطى هذا النجاح للتجربة الأوروبية ثقلا أوروبيا متزايدا باعتبار أن هذا التحقق يشكل حجر زاوية في تحقيق مكاسب إستراتيجية في المسار المستقبلي لاقتصادات التكتل من الجانب التجاري و الاستثماري و المالي، لكن هذا النجاح لم يأتي سدى بل كان نتيجة عمل مضني في سبيل تحقيق الغايات المؤطرة، إذ واجه الاتحاد الأوروبي على طول مسيرته التكاملية جملة تحديات وصدمات، كانت تحول دون وصوله لهدفه الأسمى، بالرغم من ذلك يعد الاتحاد الأوروبي قوة تجارية دولية بالغة الأهمية من حيث قدرته على تقديم التنوع و الجودة و الوفرة في أسواق السلع و الخدمات الدولية عالية التنافسية، مع استحواذها على منافذ تجارية حيوية في غالبية الاقتصادات، بناءا على ذلك تم تخصيص هذا الفصل لدراسة أهم مظاهر الاندماج الأوروبي، وأهم الصدمات التي تعرض إليها وكللت مسيرته، مع الاستدلال بأبرز المؤشرات البورصية للتكتل الأوروبي، وهو مؤشر اورو ستكس لأقوى 50 شركة أعمال دولية خلال الفترة (2020-2014).

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصصنا المبحث الأول للتعريف بنشأة ومراحل تكون الاتحاد الأوروبي وأبرز الصدمات التي تعرض لها، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى تشخيص وتحليل مؤشر أورو ستكس50، وأبرز الشركات فيه ووضعيتها إزاء التقلبات والصدمات.

المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وأبرز الصدمات التي تعرض لها

يشكل الاتحاد الأوروبي تكتلا جهويا تكمن أهميته في قوته الاقتصادية، التجارية والسياسية في العالم، وفي ما يلي عرض لأهم مظاهر الاندماج التجاري والمالي واهم الصدمات التي تعرض لها، واهم الخسائر المالية الناجمة عنها .

المطلب الأول: نشأة ومقومات منطقة الأورو

تعد الوحدة النقدية الركيزة السياسية التي تقوم عليها أي تكامل اقتصادي، وفي الوقت الذي أدركت الدول الأوروبية هذه الحقيقة، لم تتأخر عن العمل لتحقيقها، إذ تم التوصل إلى فكرة تشكيل نظام عملة موحد، هذه الخطوة التي مثلت دفعا ايجابيا نحو التقدم الاقتصادي وحفظا لجهود قاربت نصف قرن من التعاون الاقتصادي الأوروبي.

أولا: التعريف لمنطقة الأورو

هي عبارة عن اتحاد مالي أو نقدي اقتصادي بين 17 دولة، من دول التحاد الأوروبي والتي اعتمدت اليورو عملة رسمية لكل بلد .

وتتكون منطقة الأورو من الدول الأعضاء: النمسا، بلجيكا، قبرص، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا واسبانيا .

وعلى الرغم من عدم وجود تمثيل مشترك، أو حكم سياسي موحد، أو سياسة مالية واحدة للاتحاد النقدي، فإن السياسات التعاونية للتكتل تأخذ مكان كل ذلك من خلال مجموعة اليورو، الأمر الذي ينعكس في القرارات السياسية، التجارية، و الاستثمارية و حتى مالية بشأن منطقة اليورو [128].

ثانيا : نشأة منطقة الأورو

سعت العديد من دول الاتحاد الأوروبي، في نهاية القرن العشرين إلى تطبيق تعاون اقتصادي بينها من أجل تعزيز العلاقات التجارية فيما بينها، ودفع اقتصاد المنطقة إلى النمو القوي، ومع استمرار تقلبات العملات المحلية للبلاد اهتم صناع القرار في الاتحاد الأوروبي عام 1990 إلى اتفاق يسمح بتنقل رؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي .

وأثناء الفترة الزمنية بين عام 1979 وحتى عام 1991 طبق نظام النقد[129]الأوروبي على الأسعار الخاصة بصرف مجموعة من العملات وذلك من المحافظة على استقرارها وبقائها في مجال ضيق، وتمكن نظام النقد الأوروبي من تحقيق النجاح المطلوب منه ونتج عن ذلك عودة النقاش حول تطبيق نظام مالي ونقدي اقتصادي بين دول أوروبا، وفي عام 1994 تم تأسيس المؤسسة النقدية الأوروبية التي سبقت تأسيس البنك المركزي الأوروبي ليتفق الأعضاء على توحيد عملة بين دول المنطقة تدعى اليورو في عام 1998 أصبح اليورو منذ ذالك الوقت عملة رسمية[130] .

ثالثا: مراحل التكامل الاقتصادي لمنطقة الأورو

([128]):https://www.greekresidency.com/ev.vs.evrone-vs-schengen-area/?/lanf=ar، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/06/27 ساعة 13:50.

([129]):https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/history-of%20the-evro/، تم الاطلاع على الموقع 14:19 بتاريخ 2020/06/27

([130]):نفس المرجع ،https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/history-of%20the-evro

التوصل إلى التكامل الاقتصادي التام يجب أن يمر عبر عدة محطات تبدأ من الخفيف للقيود الاقتصادية الموجودة بين الدول الأعضاء وانتهاء بإلغائها بشكل تام ودمج اقتصادياتها في اقتصاد واحد، ومن أبرز مراحل التكامل نجد:

5. الاتفاقيات

تعتمد اتفاقيات التجارة الإقليمية باعتبارها جزء من منظومة التبادل التجاري المتعدد الأطراف، والجدير بالذكر هو تباين مدى عمق الاتفاقية التجارية الإقليمية من اتفاقية لأخرى، يتناول البعض منها مجالا محددا من التفصيلات الجمركية لبعض السلع، وتشمل الأخرى مجالا أوسع وأشمل بكثير كما هو الحال في منطقة الأورو، فأعضاء الاتحاد الأوروبي يسعون لإنشاء علاقة تكاملية مع دول المتوسط الذين يدرسون علاقاتهم بالولايات المتحدة في الإطار الشرق الأوسط[131].

6. إلغاء الحواجز الجمركية

أن تكون قد تمت إزالة جميع التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، ووضع تعريفات جمركية اتجاه العالم الخارجي للسلع بصورة متجانسة[132].

7. السوق المشتركة

يتم في السوق المشتركة دمج أسواق السلع ، بالإضافة إلى دمج أسواق عوامل الإنتاج، بحيث تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدا تنتقل في داخلها السلع بدون قيود، كما يصبح في مقدور أصحاب رؤوس الأموال استثمار رؤوس أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق المشتركة[133] .

8. المنطقة النقدية الموحدة

هي اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة، والتي تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية بما في ذلك زيادة التجارة البينية، تحقيق الشفافية في الأسعار، تعزيز انتقال حرية العمالة، وزيادة وفرات الحجم وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز أسواق رأس المال[134].

رابعا: مداخيل منطقة الأورو

يعد اقتصاد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث القيمة الاسمية ومن حيث القوة الشرائية، قدر الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي بنحو 18.8 تريليون دولار(على الأقل) في عام 2018، ممثلا نحو 22% من الاقتصاد العالمي(الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي).

([131]):بن هدى أمال، الاتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، تخصص1ك قانون الاعمال القانوني تحت اشراف:تشوار جيلالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 20 .

([132]): بوشري عبد الغاني ، التكامل الاقتصادي الاقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر،ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، ص41.

([133]): غربي ناصر صلاح الدين، دراسة امكانيات اقامة منطقة نقد مثلي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود مالية وبنوك، تحت اشراف:أ.د.بن بوزيان محمد، كلية العلوم الاقاتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسات، الجزائر،2015/2014، ص58 .

([134]): صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي "دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي"، مجلة الباحث، العدد التاسع،2011 جامعة ادرار ، الجزائر، ص244 .

يتكون اقتصاد الاتحاد الأوروبي من سوق داخلي يضم اقتصاديات متنوعة تعتمد على السوق الحرة والنماذج الاجتماعية المتقدمة، كما أن هناك تباينات كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(تعادل القوة الشرائية) بين الدول الأعضاء، كما يشرف الاتحاد الأوروبي على التعاون بين دوله الأعضاء في مجالات عدة منها التجارة البينية والنقل والعمالة[135]، وهو ما انعكس على قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتكتل الأوروبي عبر عقود.

(135): https://www.bbc.com/arabic/word-39266697، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/06/30، على الساعة 13:01 .

الشكل رقم:(3-1) : معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الأورو خلال فترة (1980-2020)

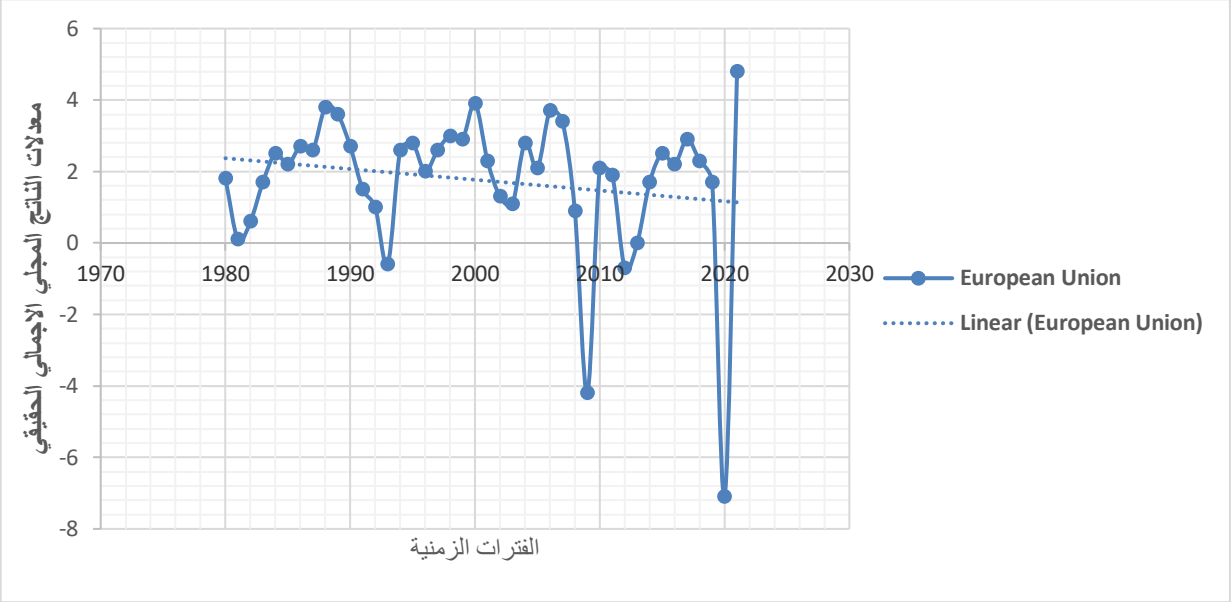

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، سنة 2020.

يتضح من خلال الشكل أن معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الأورو خلال سنوات الثمانينات كانت أقل من العقود التي تلتها، ويعود ذلك إلى بدايات الاتحاد بالرغم من ذلك فلم تحقق النسب قيما سالبة، حيث بلغت نسبة 3.8% سنة 1988 كأقصى قيمة خلال العقد الأول، وبالتزامن مع التقدم في مستويات التكامل التجاري، خلال سنوات التسعينات حيث أصبح التكتل أكثر نضحا و اتساعا، وأشد انفتاحا على الأسواق الخارجية كانت النسبة الأدنى سنة 1993 بنسبة -0.6% وتواصل ارتفاعها حتى مطلع الألفية سنة 2000 بنسبة 3.9%.

وقد كان لانتقال الأزمات المالية المتتالية (أزمة الرهن العقاري، وديون السيادية) إلى دول الاتحاد الأوروبي آثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت كل دول الاتحاد ابتداء من سنة 2008 بنسبة 0.9% من انكماش اقتصادياتها ويبدو ذلك واضحا خلال سنة 2009 والذي يقدر بنسبة -4.2% الذي يبين أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن إرجاعه إلى تعثر كبير من البنوك والمؤسسات الإنتاجية التي فقدت الكثير من أرباحها، ولقد وفرت المؤشرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي إشارات ايجابية سنة 2013 ، وتشير إلى استمرار التوسع لكن بتواضع على أساس التحسن واستمرار التعافي في ظل الأوضاع والظروف الاقتصادية على حالها، وإتباع مقترحات الاتحاد للخروج من الأوضاع والأزمات.

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيق في الربع الأخير من سنة 2019 وهي أبطأ وفيرة نمو منذ سنة 2014، عندما بدأت منطقة الأورو الانتعاش من أزمة الديون السيادية، وتحسين أوضاع الاقتصاد ،إذ تواجه منطقة الأورو عائقا جديدا يتمثل في فيروس كورونا إذ سجلت نسبة -7.1 % مطلع سنة 2020 جراء جائحة كورونا التي ضربت اقتصاد العالم وكان الانخفاض في نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الركود في الاقتصاد من مصانع ومؤسسات ضخمة تنشط في التجارة الدولية بين دول العالم مما جعل نشاطها على الصعيد

العالمي وتكبد خسائر كبيرة أدت إلى انهيار الأوضاع المالية والتجارية ، وتنتهج منطقة الأورو جملة من السياسات للخروج وانفراج الاوضاع وتحسين أداء جميع القطاعات مع مطلع سنة 2020 بنسبة تقدر ب4.8- % .

المطلب الثاني:أقوى الصدمات المالية التي تعرضت لها منطقة الأورو

أعادت أوروبا التفكير الجدي في الصراع الأيديولوجي الاقتصادي الذي هيمن في مرحلة قد قضت بما عرف سباق التسلح والحرب الباردة، ولعل ما استجد في أزمتي الرهن العقاري والدين السيادي، إذ طالتا مرتكز المنظومة الرأسمالية وإصابات سوقا من أوسع أسواقها، ويعدان من أعنف الأزمات المالية العالمية، فقد كشفت عن هشاشة الأنظمة المالية، التي تعاني اضطرابات واختلالات لم يشهدها العالم من قبل .

أولا: أزمة الرهن العقاري 2008

لقد انعكست أزمة الرهن العقاري في آثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي حيث انخفضت قيم الأصول المتداولة في القطاع العقاري وعم شح السيولة في المصارف، ما أدى إلى الأحجام في منح تسهيلات ائتمانية جديدة، وتقلص حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الآثار الغير مباشرة فتمثلت في انعكاس على الاقتصاد الكلي، وأصبح جاء هذه الأزمة اقتصاد العالم اقتصاد رمزي يقوم على المضاربة في الأصول المالية، حيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين(40) مرة حجم الاقتصاد الحقيق، وهو ما أدى إلى حدوث الفقاعات المالية .

3. أهم الخسائر المالية والتجارية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين ؛
- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراب و اختلالا في مؤشرات البورصة ؛
- ارتفاع نسبة الديون العقارية نحو 60.6 تريليون دولار ؛
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية ؛
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدولة المصدرة للبترول ؛
- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك ؛
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات[136].

4. أثر أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الحقيقي

لقد ترتب على الأزمة المالية العالمية الكثير من الآثار السلبية على السلع الاستهلاكية أو بطرقة غير مباشرة للسلع الاستثمارية، وانعكس بطبيعة الحال على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة وعلى أسواق العمل ومن آثار على الاقتصاد الحقيقي يمكن جملها في ما يلي:

أ. تحقيق عجز قياسي للموازنات في العالم

([136]): فريد كورتلوأ، الأزمة المالية: مفهومها اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 13.

تم تسجيل انخفاض في الحساب الجاري في منطقة اليورو، في حين انخفاض حاد في أسعار النفط[137] العالمية و انخفاض العجز في الحساب الجاري، وبالنسبة للدول المتقدمة خلال الركود وانخفاض العجز في الحساب الجاري في موازين المدفوعات .

ب. آثار الأزمة على سوق العمل

تزايد معدلات البطالة على أثر هذه الأزمة، إذ عرفت مختلف المؤسسات والبنوك موجة تسريح العمال وإحالة العمال الأكثر خبرة من العمل قسريا أو طوعيا، مما أدى إلى تقليل جودة العمل العامة، وإبطاء الإنتاجية ونمو الإيرادات[138].

ج. إثارة الأزمة على أسواق السلع والخدمات

لقد أثرت الأزمة تأثير سلبي وبدرجة كبيرة على أسواق السلع والخدمات خاصة على سلعتين مهمتين البترول والسيارات هما:

- **سوق النفط**

استمرار انخفاض الطلب العالمي على النفط، نتيجة الأزمة العالمية التي أثرت على طلب على النفط ومستوى أسعاره، وبالتالي انخفاض حجم وقيمة الصادرات النفطية من الدول العربية .

([137]): قبايلي الحاجة، ازمة الرهن العقاري ةاصلاح النظام المالي الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص: اقتصاد دولي، تحت اشراف: زايري بلقاسم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2013/2012، ص157.

([138]): المرجع السابق، ص ص 157-162 .

➢ **سوق السيارات**

تميزت صناعة السيارات أواخر عام 2008 بالركود، وذلك لانخفاض مبيعات السيارات بشكل كبير نتيجة زيادة رسوم تسجيل السيارات التي طبقت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق التوازن بين ميزانيات الدولة وكذلك ساهم الارتفاع في تكاليف السيارات نتيجة ارتفاع النفط في انخفاض مبيعات السيارات[139] .

ثانيا: أزمة الديون السيادية

بظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، بحيث اتفقت مجموعة العشرين على مواجهة تلك الأزمة بخطط إنقاذ ضخمة زيادة على ذلك خطط الزيادة بالإنفاق الحكومي الهادفة لضخ أموال جديدة مما نجم عن ذلك تفاقم ديون الحكومات أو ما يسمى الديون السيادية خصوصا في دول منطقة الأورو وبمستويات مختلفة لأن هذه الدول لم تمول خطط إنقاذ اقتصادياتها بواسطة احتياطات كانت تحتفظ بها، بل أتت من خلال الاقتراض، وهو ما دفع هذه الدول إلى إقرار خطط مالية تقشفية للتخفيض من النفقات فزيادة الإيرادات بهدف إرجاع عجز موازناتها إلى مستويات مقبولة ومتحكم بها من خلال[140] :

4. تحول الديون السيادية إلى أزمة مالية في الاقتصاد اليوناني

تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع للمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض الخارجي، ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها في صيغة سندات مقومة بالعملات الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات من النقد الأجنبي يسمح لها بذلك، ويحافظ على ثقة المستثمرين الأجانب في قدرتها على السداد، من خلال آلية التصنيف الائتماني في سوق الإقراض، ولو عجزت الحكومة عن الوفاء بديونها، تنشأ في هذه الحالة أزمة ديون سيادية، وهي الوضعية التي شهدها الاقتصاد اليوناني بعد أزمة الرهن العقاري.

تستمد الأزمة اليونانية جذورها منذ انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي، بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، ولقد تبين في عام 2004 بأن اليونان خفضت عجز موازنتها عن النسبة الحقيقية، فمن 3.8% خفض إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3%، وفي عام 2010 تم اكتشاف بأن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك Goldman Sachs وبنوك أخرى مئات ملايين الدولارات، مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة، وقد بدأت الأزمة اليونانية تباعا لأزمة الرهن العقاري، بفعل الركود الاقتصادي الذي نتج عن هذه الأخيرة، فمع التضخم السريع للدين الحكومي، برز بشكل جد واضح النمو المتزايد للديون السيادية اليونانية في بداية 2010.

5. أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان

انطلقت الأزمة اليونانية في أكتوبر 2009، عند الإفصاح عن مستوى العجز في الميزانية اليونانية، والذي بلغ 12.5% من الناتج المحلي الاجمالي، وهو ضعف ما تم التصريح به، ما

([139]): يسعد صالح عيسى ، الأزمة المالية والصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت، 2015، ص ص 314-315 .

([140]):ابليلة فوزية، أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في اطار التكامل الاقتصادي الأوروبي- اليونان نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والاعمالالعدد2، ديسمبر 2019، ص ص 42-43 .

أدى إلى تخفيض درجات التصنيف الائتماني على الديون السيادية لليونان، و عمل في المقابل على ارتفاع معدلات الفائدة على ديونها لتصبح اليونان عاجزة عن السداد، ويمكن إيجاز أهم أسباب الأزمة اليونانية فيما يلي:

أ. فقدان المصداقية بسبب انعدام الشفافية في المعلومة، أعطى ذلك تصنيفات ائتمانية مظللة عن وضعية الاقتصاد اليوناني، فمن أجل التحصل على عضوية في دول الاتحاد الأوروبي، تم الإفصاح عن أن العجز الموازني لم يتجاوز (1.8%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال 1999، وهو أقل من المقدار المحدد بـ (3%)، ما مكنها من الاستدانة بمعدلات فائدة تمييزية، لتضح فيما بعد أن الديون اليونانية تبلغ (121%) من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 300 مليار€ في 2009، والشكل التالي يوضح تطور مستويات ديونها السيادية في اليونان خلال (2006-2016).

الشكل رقم3- 2): تطور الديون السيادية اليونانية خلال فترة (2006-2016)

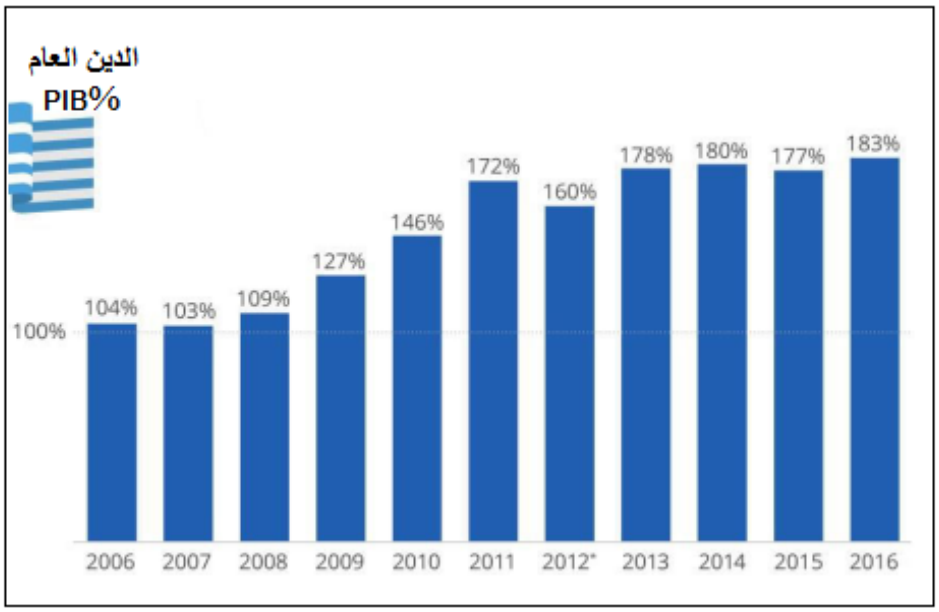

المصدر: زغبيد نسيم،أثر الابداعات المالية في إحداث الأزمات المالية الدولية، الدروس المستفادة بالنسبة للاقتصاديات الناهضة، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة- ، الجزائر ،2018، ص 113.

ب. ضعف معدلات النمو الاقتصادي في اليونان، نتيجة لتداعيات أزمة الرهن العقاري التي أسفرت عن ركود قطاعي السياحة و النقل البحري أحد أهم ركائز الاقتصاد اليوناني، حيث انخفضت مداخيلهما بـ 15% ما عمق من العجز الموازني ؛

ج. ارتفاع تكاليف اعادة التمويل، بفعل تكشف الوضعية المالية للاقتصاد اليوناني، وبالاستناد إلى التصنيف الائتماني المتدني لها، رفع ذلك من تكاليف إعادة التمويل إلى 6% في الأسواق المالية الدولية ؛

د. ارتفاع النفقات العمومية و انخفاض العائدات، بسبب التهرب الضريبي و حجم الاقتصاد الغير رسمي، الذي يمثل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، رفع ذلك من الأعباء المترتبة عن الإنفاق العام، نظرا للتوجه نحو الاقتراض من الأسواق المالية الدولية ؛

ه. المضاربة بالمشتقات المالية مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري باستخدام عقود CDS، التي هي عبارة عن عقود مشتقة، تسمح بالتحوط من مخاطر عدم سداد الديون، فمن خلال علاوة الخطر المتفاوض عليها كمؤشر يعكس نوعية الأصل ارتفعت علاوة عقودCDS، ما أشار إلى ارتفاع درجة المخاطرة، فعند تخفيض التصنيف الائتماني للقروض السيادية ترتفع علاوة الخطر الخاضعة بدورها لآليات السوق، الأمر الذي فتح المجال للمضاربة بهذه العقود والاستفادة من هوامش الأرباح، وهو ما غذى بدوره زيادة أكبر في علاوات الخطر، و بالتالي ارتفاع

مضاعف للفوائد على القروض السيادية، لأن السوق أعطى إشارات عن اشتداد حدة المخاطرة ، ليساهم كل ذلك في اتساع أكبر في مديونية الاقتصاد اليوناني[141].

6. أهم الخسائر المالية والتجارية الناجمة عن أزمة الديون السيادية على الاتحاد الأوروبي

كانت الخسائر التي خلفتها أزمة الديون السيادة على الاقتصاد الأوروبي متفاوتة في خطورة من بلد إلى آخر وذلك حسب درجة تحمل الاقتصاديات الأوروبية للصدمات الاقتصادية، ومن الخسائر التي خلفتها الأزمة الديون السيادية على الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي[142]:

- لا تنسي الفاصلة المنقوطة في العناصر المتسلسلة و في آخر عنصر نضع نقطة فقط ؛
- تراجع معدلات النمو في جميع دول منطقة اليورو ؛
- استمرار تزايد نسبة الدين العام، فإن عددا من الدول كانت لديها نسبة الدين العام مرتفعة وخطيرة، تجاوزت ضعف النسبة المتفق عليها ؛
- حدوث اضطراب في الأسواق المالية ؛
- انتشار برامج التقشف الاقتصادي و البطالة؛
- تراجع الطلب على الأورو مقابل الدولار.

ثالثا: أهم المقترحات للتصدي للصدمات داخل الاتحاد الأوروبي

3. إجراءات البنك المركزي الأوروبي

اتخذ البنك المركزي الأوروبي العديد من الإجراءات لاحتواء الأزمة، والعمل على عدم انتقال العدوى إلى باقي الدول الأوروبية والمتمثلة في :

- تكثيف لعملية شراء السندات الحكومية للدول المثقلة بالديون في منطقة الأورو ؛
- خطة إنقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد 50% من ديونها المستحقة ومنحها قرض بقيمة 130 مليار اورو ؛
- تقديم دول الاتحاد دعما بقيمة 110 مليار اورو لتجنب إعلان اليونان إفلاسها، مما ساعد في معالجة الأزمة وخفض الدين العام [143] .

4. خلق آليات للاستقرار الأوروبي

تستند هذه الآلية إلى توفير مؤسسات مالية رئيسية للدعم المالي الطارئ في الاتحاد الأوروبي وتتمثل:

أ. هيئة الاستقرار المالي الأوروبي(FSFE)

([141]):بونعاس شيماء، إشكالية إصلاح النظام المالي الدولي بين: نظرية التعديل والنموذج البديل، أطروحة دكتوراه علوم في بنك و هندسة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة-، الجزائر، 2019.ص ص 158-161.

([142]):زهيةثاري، منطقة الأورو من تبعات الازمة المالية العالمية 2008 وازمة الديون السيادية2010، مجلة معارف، المجلد 14، العدد2، جامعة الجزائر3، الجزائر، ديسمبر2019 ، ص 303 .

([143]): فلاق علي، انعكسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الاقتصاد الجزائري لفترة 2005-2015، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مجلد5، العدد2، مخبرالصناعات التقليدية لجامعةالجزائر 3،، 2016، ص ص 409-410 .

هي إحدى المؤسسات التي تم الاتفاق عليها من قبل الدولة، هدفها الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي، ومن اجل انجاز مهمتها يؤذن للمرفق الاستقرار المالي الأوروبي إلى :

- إصدار السندات أو أدوات الدين الأخرى، لتقديم القروض إلى البلدان التي تواجه صعوبة مالية ؛
- التدخل في السوق و السندات الأولية وفي الديون الأسواق الثانوية لضبط الاستقرار فيها؛
- المعمل على أساس برنامج وقائي ؛
- إعادة تمويل المؤسسات المالية المتعثرة برؤوس الأموال الضرورية لاستمرار أنشطتها.

ب. الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS)

تعتبر هذه الآلية مؤقتةآلية المساعدة الموجودة، لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة، والتي يتم تعبئة مواردها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية [144] .

ج. خطة الانقاذ الأوروبية للدول التي مستها الأزمة

تتمثل خطة الانقاذ الأوروبية في برنامج المساعدات المالية للدول منطقة اليورو الواقع في أزمة الديون السيادية، والتي تقوم بمنح هذه المساعدات كل من الدول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي .

([144]): احميمة خالد، ازمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي"دراسة حالة الجزائر للفترة 2005-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، تخصص: اقتصاد دولي، تحت اشراف: مرغاد لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 51 .

د. الحلول المقترحة للخروج من أزمة الديون السيادية و منعها من الانتشار

- يجب أن تصل موارد الحكومة إلى مستوى قابل للاستمرار، ويتطلب ذلك تخفيض عجز المالية العامة ووضع الديون إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي ؛
- توحيد إدارة الأزمات وحلها وهيكلة القطاعات المتضررة و التي تعاني من اختلالات بنيوية ؛
- إعادة رسملة المؤسسات القادرة على البقاء؛
- اقتراح بعض المسؤولين والمحللين على الاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق نقدي أوروبي يتيح الاستجابة على نحو أكثر سلامة للازمات المالية [145] .

([145]):المرجع السابق، ص ص 52-57 .

المبحث الثاني: تشخيص وتحليل مؤشر اورو ستكس 50

تختلف الأدوات المالية من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف قيمة تداولها ، والتي تستند على عدة مؤشرات تكون ذات وزن اقتصادي مؤثر في التجارة الدولية، ويكون عنصر فعال يتيح إمكانية الاستثمار، وكذلك فرص للتمويل يوجه لمجموعات من كبرى الشركات التي لا يجري تداول أسهمها، ومن هنا يمكن التعرض لمؤشر اورو ستكس 50، بإبراز وزنه الاقتصادي والتجاري والمالي.

المطلب الأول: التعريف بمؤشر اورو ستكس 50 والدول المندمجة فيه

يمثل مؤشر أسهم يورو ستكس50، 50 شركة من أكبر الشركات الأوروبية التي لديها نشاط تجاري وإنتاجي وخدماتي ضخم داخل منطقة الأورو وفي الأسواق الدولية خارج التكتل، ومن خلال القيمة السوقية للمؤشر يمكن الاستدلال بالعديد من المعلومات الاقتصادية، التي تسمح لنا بتشخيص سلامة أسواق السلع و الخدمات الدولية ضمن أهم و أنجع تكتل دولي، كما تسمح بتقديم لمحة عن وضعية التجارة الدولية إلى حد ما، نظرا لكبر حجم الشركات المدرجة في المؤشر وانتشارها عالميا في شبكة تجارة دولية تعد قنواتها الأكثر حيوية (كقطاع الطاقة، النقل الجوي، الأغذية، الأدوية، القطاع المالي، التكنولوجي ...)، وهو مبرر اختيار تحليل هذا المؤشر.

أولا: التعريف بمؤشر اورو ستكس50

يشتق مؤشر اورو ستكس 50 من أصل 19 مؤشر يورو ستكس والذي يمثل أكبر قادة القطاع في المنطقة من حيث القيمة السوقية، حيث يستحوذ على حوالي 60% من القيمة السوقية لمؤشرات منطقة اليورو ، وبالتالي فهو الأكثر جذبا و اهتماما من قبل المستثمرين، و الممثل الأفضل لوضعية أسواق التكتل الاقتصادية والتجارية و المالية.

4. تعريف مؤشر اورو ستكس50

مؤشر euro stoxx50 هو مؤشر مركب من مجموعة من الأسهم في منطقة الأورو، صممته شركة stoxx المحدودة، وهو مزود بمؤشرات من قبل مجموعة دوتشيه، ووفقا لستكس فإن هدفها هو تقديم تمثيل راسخ للأوضاع العديد من الأسواق في منطقة الأورو، حيث يتألف من 50 شركة غالبيتها مهيمنة أو مأثرة في الأسواق العالمية شأن ذلك شركة **TOTAL** النفطية ، ويتسم بحيازته على أكبر المخزونات المالية وأكثرها سيولة.

يغطي هذا المؤشر الأسهم التي تنتمي إلى 11 دولة في منطقة اليورو، وهي:" النمسا، بلجيكا، إيرلندا، إيطاليا هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، البرتغال، وفنلندا، وبالطبع فرنسا وألمانيا"، حيث تم اختيار أكبر 50 شركة في منطقة الأورو لتشكيل مؤشر اورو ستكس، ويتم اختبارها تلقائيا من مؤشر يورو ستوكس اعتمادا على القيمة السوقية في بورصة رؤوس الأموال الدولية[146].

5. لمحة تاريخية عن مؤشرات اورو ستكس 50

لقد تم إطلاق مؤشر اورو ستكس من طرف شركة ستوكس المحدودة مملوكة من طرف مجموعة دوتشيه بورس وهي تقوم بإدارة وإصدار تراخيص المؤشرات، كما تم تقديم مؤشر

([146]): https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/eurostoxx، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/01 على الساعة 14:40.

اورو ستكس في 26 فبراير 1998، ويتم مراجعة تكوينه سنويا في سبتمبر، ويتوفر المؤشر بعدة مجموعات من العملات وهي: " **JPY، CAD GBP،USD،EUR**"، عندما تم إطلاقه ركزت الشركة بشكل كبير ليشمل المؤشر تنوع في الأسواق و انتشار دولي، أي من كل بلد تقريبا حول العالم[147].

6. العوامل المؤثرة على سعر يورو ستكس 50

العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحركات أسعار الأصول المالية المدرجة في مؤشر يورو ستكس 50 هي:

- التحولات الاقتصادية على مستوى البلد أو القطاعات؛
- الاتفاقات التجارية / الحظر التجاري؛
- الضرائب الخاصة بالصناعة أو تعديلات القوانين؛
- التحولات الكبيرة في سعر سهم واحد أو عدد من المكونات الرئيسية؛
- القطاع المصرفي يهيمن على جزء هام من مؤشر يورو ستوكس 50 ، لذلك فإن أسواق العملات لها تأثير كبير بشكل خاص على أداء المؤشر[148].

ثانيا: شركات الأعمال الدولية المنتمية للاتحاد الأوروبي و المدرجة في مؤشر اورو ستكس50

تعتبر الشركات المدرجة في مؤشر اورو ستكس 50 من أهم الشركات التجارية و الاستثمارية في منطقة الأورو بحيث تعكس إلى حد كبير وضعية السوق التجاري و الاستثماري و صلابة المؤشرات المالية في التكتل الأوروبي، وبتالي يمكن أن يقدم لمحة عن ازدهار أو انكماش التجارة البينية لدول المنطقة من جهة، كما يعكس إلى حد ما نسبة هامة من وضعية تجارة السلع و الخدمات في العالم، باعتبار الاتحاد من أقوى التكتلات ضخا للمعاملات التجارية دوليا، و الشكل الموالي يعرض لنا عدد من الشركات الدولية المدرجة في المؤشر[149].

الجدول رقم (1-3): قائمة مجموع الشركات الدولية الكبرى التابعة لمنطقة الاتحاد الأوروبي و المدرجة في مؤشر اورو سكتس 50

([147]):http://www.avatradear.com/cfd-tradind/indices/euro-stoxx-50، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/01، على الساعة 15:30

([148]):http://ec.eurostat/web/euro-indicators/news-re/eases، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/01، على الساعة 15:41

([149]): المرجع السابق .

التأسيس	الصناعة	بلد الانتماء	الشركة	القائمة الرئيسية
1924	**Sportwear**	**Germany**	**Adidas**	**FWB: ADS**
2016	**Retail**	**Netherlands**	**Ahold Delhaize**	**Euronext: AD**
1902	**Chemistry**	**France**	**Air Liquide**	**Euronext: AI**
1970	**Aerospace**	**Netherlands**	**Airbus**	**Euronext: AIR**
1890	**Insurance**	**Germany**	**Allianz**	**FWB: ALV**
2008	**Food and beverage**	**Belgium**	**Anheuser-BuschInBev**	**Euronext: ABI**
1984	**Technology**	**Netherlands**	**ASML Holding**	**Euronext: ASML**
1816	**Insurance**	**France**	**AXA**	**Euronext: CS**
1857	**Banking**	**Spain**	**Banco Bilbao VizcayaArgentaria**	**BMAD: BBVA**
1857	**Banking**	**Spain**	**Banco Santander**	**BMAD: SAN**
1865	**Chemistry**	**Germany**	**BASF**	**FWB: BAS**
1863	**Chemistry**	**Germany**	**Bayer**	**FWB: BAYN**
1916	**Automotiveindustry**	**Germany**	**BMW**	**FWB: BMW**
2002	**Banking**	**France**	**BNP Paribas**	**Euronext: BNP**
1970	**Construction and materials**	**Ireland**	**CRH**	**ISEQ: CRG**
1665	**Construction and materials**	**France**	**Compagnie de Saint-Gobain**	**Euronext: SGO**
2007	**Automotiveindustry**	**Germany**	**Daimler AG**	**FWB: DAI**
1995	**Logistics**	**Germany**	**Deutsche Post**	**FWB: DPW**
1995	**Telecommunication**	**Germany**	**Deutsche Telekom**	**FWB: DTE**
1962	**Electric utility**	**Italy**	**Enel**	**BIT: ENEL**
2008	**Electric utility**	**France**	**Engie**	**Euronext: ENGI**
1953	**Petroleum**	**Italy**	**Eni**	**BIT: ENI**

2000	**Electric utility**	**Germany**	**E.ON**	**FWB: EOAN**
1849	**Optical industry**	**France**	**EssilorLuxottica**	**Euronext: EI**
1912	**Health care equipment**	**Germany**	**Fresenius SE**	**FWB: FRE**
1919	**Food and beverage**	**France**	**Groupe Danone**	**Euronext: BN**
1992	**Electric utility**	**Spain**	**Iberdrola**	**BMAD: IBE**
1985	**Retail**	**Spain**	**Inditex**	**BMAD: ITX**
1991	**Banking**	**Netherlands**	**ING Group**	**Euronext: INGA**
2007	**Banking**	**Italy**	**IntesaSanpaolo**	**BIT: ISP**
1879	**Chemicals**	**Ireland**	**Linde plc**	**FWB: IE00BZ12 WP82**
1909	**Personal and householdgoods**	**France**	**L'Oréal**	**Euronext: OR**
1987	**Personal and householdgoods**	**France**	**LVMH Moët Hennessy Louis Vuitton**	**Euronext: MC**
1880	**Insurance**	**Germany**	**Munich Re**	**FWB: MUV2**
1865	**Technology**	**Finland**	**Nokia**	**Nasdaq Helsinki: NOKIA**
1988	**Telecommunication**	**France**	**Orange S.A.**	**Euronext: ORA**
1891	**Health care equipment**	**Netherlands**	**Philips**	**Euronext: PHIA**
2005	**Aerospace**	**France**	**Safran**	**Euronext: SAF**
2004	**Pharmaceutical industry**	**France**	**Sanofi**	**Euronext: SAN**
1972	**Technology**	**Germany**	**SAP SE**	**FWB: SAP**
1836	**Goods and Services**	**France**	**Schneider Electric**	**Euronext: SU**
1847	**Goods and Services**	**Germany**	**Siemens**	**FWB: SIE**

1864	**Banking**	**France**	**Société Générale SA**	**Euronext: GLE**
1924	**Telecommunication**	**Spain**	**Telefónica**	**BMAD: TEF**
1924	**Petroleum**	**France**	**TOTAL S.A.**	**Euronext: FP**
2018	**Real estate**	**France**	**Unibail-Rodamco**	**Euronext: UL**
1930	**Food and beverage**	**Netherlands**	**Unilever**	**Euronext: UNA**
1899	**Construction and materials**	**France**	**Vinci SA**	**Euronext: DG**
1853	**Media**	**France**	**Vivendi**	**Euronext: VIV**
1937	**Automotiveindustry**	**Germany**	**Volkswagen Group**	**FWB: VOW**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

-EURO STOXX 50, website, STOXX, 2016.http://www.boerse.de/historische-kurse/Euro-Stoxx-50/EU0009658145

- Euro Stoxx 50 Historiehttp://www.stoxx.com/download/indices/rulebooks/stoxx_calculation_guide.pdf

-STOXX Digital | EURO STOXX 50®". www.stoxx.com

يبين الجدول رقم(3-1) أكبر الشركات القيادية في منطقة الأورو، بحيث تم إنشاء مؤشر لتتبع أسعار أسهم هذه الشركات، وتشمل البنوك الرائدة الأوروبية، شركات البترول، شركات اتصالات شركات الالكترونيات وصناعة السيارات، و الأغدية و النقل، و المواد الصيدلانية وغيرها، ويتيح مؤشر اورو ستكس50 فرصة عرض لمجموعة من كبرى الشركات التي لا يجري تداولها في أي من البورصات العالمية، ويعد هذا المؤشر الأوسع انتشارا من بين المؤشرات المرجعية في أسواق الأسهم للشركات الكبرى في منطقة الأورو" الأسهم الحرة" ، للشركات المقيدة في بورصات منطقة الأورو.

ثالثا: تصنيف أبرز الشركات المدرجة في مؤشر اورو ستكس50

تقوم الأسواق المالية والتجارية في مختلف أنحاء العالم، من خلال عمل وهيمنة الشركات القائدة، في الأسواق العالمية، بحيث توفر المؤشرات تباين حركة الأسعار أسهم المسجلة بالسوق، كما تستخدم هذه المؤشرات كمقياس أداء مقارن يمكن أن يقوم المستثمرون باستخدامه لتحديد أداء الشركات المندمجة في المؤشر ومن هذا المنبر سنعرض ابرز الشركات العالمية المدمجة في المؤشر الأورو ستكس 50، وتبيان أهميتها في القطاع الذي تنشط فيه.

الجدول رقم::3-2تنوع الشركات العالمية المدرجة في مؤشر أورو ستكس 50

اسم الشركة	الصناعة	المنتجات	مناطق الخدمة	نوع القطاع
TOTAL.S.A	صناعة نفطية ، طاقة، غاز.	تنقيب وإنتاج الغاز الطبيعي والنفط ،تكرير النفط	جميع أنحاء العالم	انتاجي، استخراجي
ORANGE	معدات الاتصالات، هاتف محمول، شبكة الحاسوب ومكوناته المادية	النظام العالمي للمواصلات الجوالة، برمجيات، هاتف ذكي .	جميع أنحاء العالم	خدماتي تكنولوجي
NOKIA	معدات الاتصالات، تصنيف صناعي قياسي دولي لجميع النشاطات الاقتصادية، آلة كهربائية، شبكة حاسوب	النظام العالمي للمواصلات الجوالة، برمجيات، هاتف ذكي	جميع أنحاء العالم	خدماتي تكنولوجي
BNP PARIBAS	الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة العقارات	إدارة الأصول والأموال والخدمات العقارية	-أسواق التكتل: فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ -فروعه : الو.م أ، بولندا وتركيا وأوكرانيا وشمال افريقيا..	خدماتي مالي
ADIDAS	التصميم والتصنيع	الأحذية والملابس الرياضية والمعدات	جميع أنحاء العالم	تجاري سلعي

		الرياضية والعناية الشخصية .		
GROUPE DANONE	صناعات غذائية	حليب،ألبان،بسكويت مياه معدنية،ومشتقات الحليب	جميع أنحاء العالم	سلعي استهلاكي
Société Générale	صناعة مالية	إدارة الأصول و الأموال و الكافة المنتجات المالية التقليدية كالقروض و الحديثة كالمشتقات	السوق الأوروبي، دول شمال إفريقيا، الو.م.أ و أخرى	خدماتي مالي
Philips	صناعة كهرو منزلية، وتكنلوجية	الأجهزة و المعدات الكهربائية و تكنولوجيا المعلومات	جميع أنحاء العالم (يعتمد نموذج التنظيم الشبكي)	سلعي خدماتي
Airbus	النقل الجوي	خدمات النقل والأسفار ومرافق السفر و السياحة	كل أنحاء العالم	خدماتي
Eni	صناعة نفطية ، طاقة، غاز	تنقيب وإنتاج الغاز الطبيعي والنفط ،تكرير النفط	كل أنحاء العالم	انتاجي استخراجي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق و مواقع موسوعة ويكيبيديا.

انطلاقا من الجدول السابق يمكننا القول أن هذه الشركات تعكس الجانب المالي السلعي، والخدماتي، وبالتالي فهي لديها وزن اقتصادي كبير وتعكس التوجهات الدولية في السوق المالي و التجارة الدولية على حد سواء، بحيث تختص كل شركة في قطاع معين الذي يجسد اتجاه التجارة الدولية نحو منتوجات أو مصنوعات وهذا ما يجسد تنوع القطاعات في المؤشر اورو ستكس 50، والخدمات المقدمة للبلدان داخل الاتحاد الأوروبي وكذا خارجه كما هو مبين في الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الاحصائية لمؤشر اورو ستكس 50 خلال الفترة: (2014-2020)

سنتناول في هذا المطلب عرض أسعار مؤشر اورو ستكس 50 ، مع تحليل التغيرات السعرية وإبراز أثرها على وضعية الراهنة للتجارة الدولية وكذلك تبيان قوة الاتحاد الأوروبي كتكتل، يجسد من جانب آخر أحد أهم ملامح التوجهات الحديثة للتجارة الدولية المعاصرة.

أولا: عرض التقلبات السعرية لمؤشر اورو ستكس50

يسمح الشكل الموالي بعرض التقلبات السعرية لمؤشر اورو ستكس50، خلال الفترة: (2014 -2020)

الشكل رقم (3-3): التقلبات السعرية لمؤشر اورو ستكس50

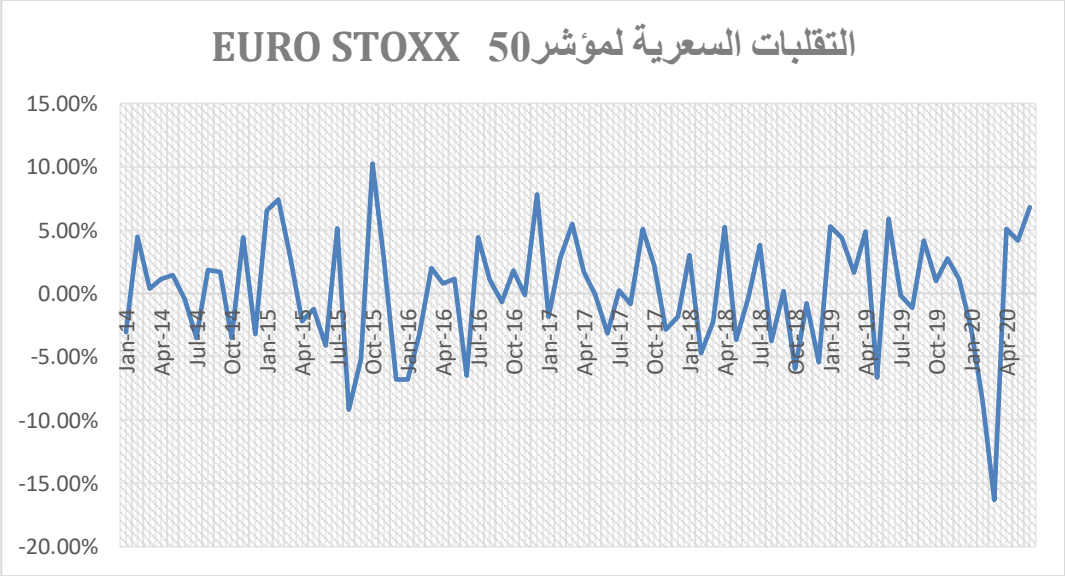

ملاحظة : القيم مقدرة بالدولار الأمريكي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد بيانات موقع:

Investig.com.Indice mondiaux, Indice Euro stoxx50,2020.

نلاحظ من خلال الشكل (3-3) الممثل التغيرات السعرية للمؤشر ، أنها شهدت في الفترة ما بين: 2014 و2020 تقلبات كبيرة جدا ،حيث بالنسبة للفترة مابين جانفي 2014 وسبتمبر 2019 يبدو أن المؤشر تأثر بتقلبات سوق النفط الدولي بالإضافة إلى مخرجات مراحل انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي (أبعاد اتفاق **Brexit**) خاصة ما تعلق باقتسام الحصص السوقية للثروات البحرية، وحرية تدفقات السلع و الخدمات بين إنجلترا و الاتحاد الأوروبي، وبعدما عرف المؤشر العديد من القيم الموجبة خلال 2016 حتى شهر جويلية2018 بالتزامن مع تحسن أوضاع التجارة الدولية بما في ذلك سوق النفط بالإضافة إلى التقدم الذي شهدته دول **Brexit**من حيث الانفصال الرسمي للمملكة المتحدة عن التكتل الأوروبي، بدأت حدة الاضطرابات السعرية تشتد وتيرتها حتى انتهت بالأزمة الصحية الراهنة covid19، أين شهدت أسعار المؤشر انخفاضا كبير جدا، يصنف كصدمة سالبة، حيث بلغ في شهر مارس 2020 تدهورا بمقدار (16,30- %)، بسبب تدهور الأوضاع الصحية وتداعياتها على التجارة الدولية وأسواق المال العالمية وحركة النقل المحلية و العابرة للحدود مع شلل القطاعات الإنتاجية بشكل شبه كلي، بفعل إجراءات الحجر الصحي الذي انتهجته الدول للوقاية من العدوى الفيروسية، ما خلص إلى انسداد قنوات التجارة الدولية بفعل بطئ كبير في الدورة التجارية المحلية و العابرة للحدود خاصة، كما يلاحظ من خلال الشكل تسجيل ارتفاع ملحوظا حقق من خلالها قيما موجبة خلال شهري أفريلو حتى بلغ مقدار 6.78% في 20 جوان 2020 ، ويسند ذلك إلى نتائج رفع الحجر الصحي التدريجي في العديد من دول التكتل مع انخفاض حالات العدوى في الدول الأوروبية، بالإضافة إلى تطبيق بعض البروتوكولات العلاجية لمواجهة جائحة covid19، مما بعث نوعا من التفاؤل لدى المستثمرين في الأسواق، وانعكس على قيم المؤشر القيادي فيها.

ثانيا: عرض التباين السعري في مؤشر اورو ستكس 50

سيتم عرض أهم المعطيات الاحصائية لتباينات الحدود الدنيا و القصوى لأسعار المؤشر خلال فترة: 2014- 2020 في الشكل المالي.

الشكل رقم (3-4): منحنى الحدود الدنيا و القصوى لأسعار مؤشر اورو ستكس 50 في المدى القصير

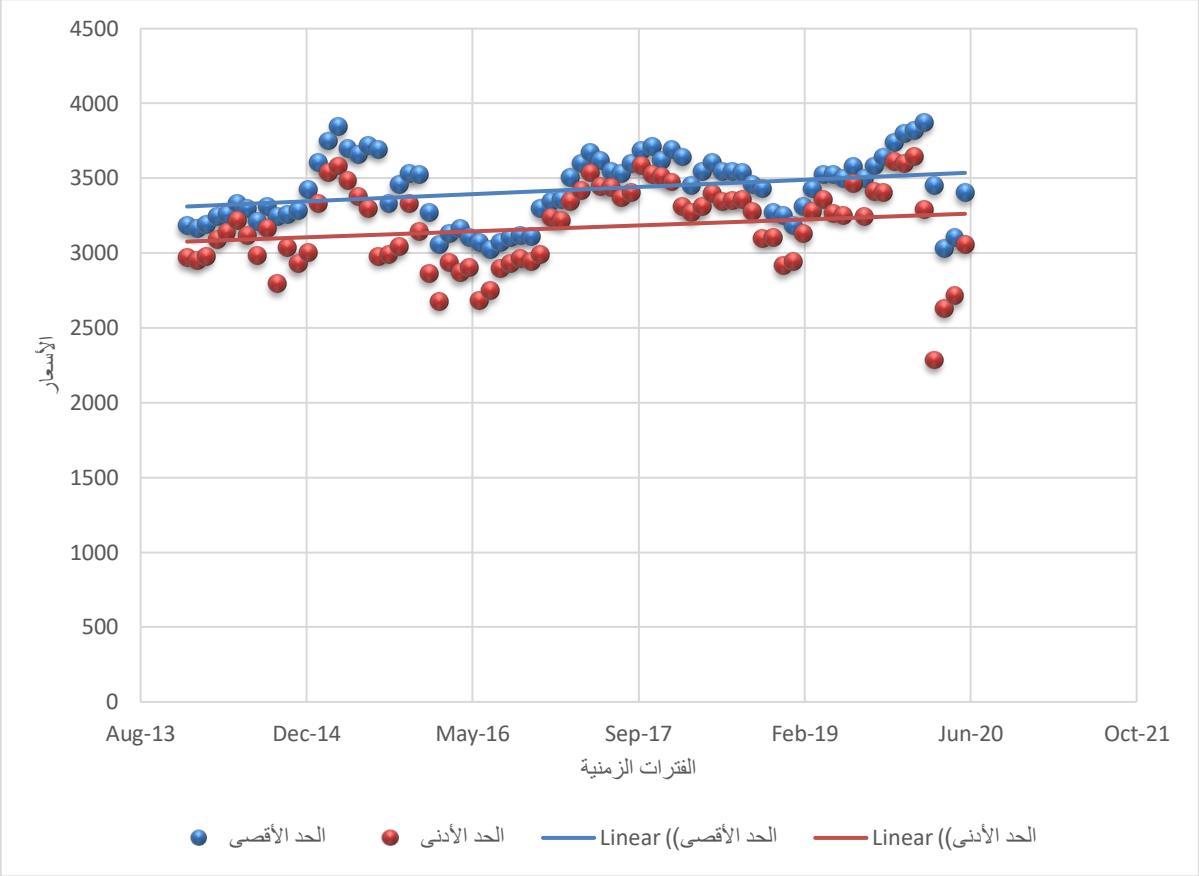

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد بيانات موقع:

- Investig.com.Indice mondiaux, Indice Euro stoxx50.2020.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الحد الأقصى لأسعار مؤشر اورو ستكس50، كانت خلال الفترة افريل 2015، والفترة فيفري 2020، والتي قدرت على التوالي بمقداري (3813.8 $ و 3836.28 $) حيث كانت هناك عدة تقلبات، أما قيم الحدود الدنيا فقد سجلت تقلبات أشد بفعل تأثرها القوي بتسارع وتيرة الأحداث في الساحة الدولية، من إتفاقيات تجارية و صدمات نفطية ومؤخرا تداعيات أزمة **covid19**، أين بلغت الأسعار أدناها في 20 مارس 2020، بمقدار2277.85$، وهو ما يبرز جليا في تشتت القيم السالبة بدرجة ابتعدت فيها كثيرا عن المسار الخطي المتوقع لها.

خلاصة الفصل

يعتبر الاتحاد الأوروبي من لأبرز المناطق التي تتجلى فيها صورة التكامل الاقتصادي على مستوى العالم، نظرا للجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها دول الاتحاد المندمجة في منطقة الأورو في سبيل الحفاظ على مكاسبها المحققة، وقد شهدت منطقة الأورو اختبارا حقيقيا جراء الأزمات الأخيرة التي شكلت التحدي الأكبر أمام العالم.

بالاعتماد على مؤشر اورو ستكس50، استطعنا تقييم منطقة الأورو من خلال الشركات الكبرى العالية المندمجة فيه وفي التكتل على حد سواء، إذ يمكن القول بأن قوة وكبر حجم تكتل الاتحاد الأوروبي ودرجة انفتاحه على العالم، وبوجه الخصوص على التجارة الدولية يكون له وزن مؤثر اقتصاديا وتجاريا على المستوى الدولي، ما يشير إلى طبيعة قوة الشركات المنتمية إليه ومتانتها ومكانتها في التجارة الدولية، وهو ما يعكس أحد أهم مظاهرها، وذلك راجع للمتغيرات العديدة التي تحكم شبكة المبادلات الدولية.

خاتـــــــــــــــــــمة
عـــــامـــــــــــــــة

خاتمة

لقد شهدت التجارة الدولية عدة تغيرات خلال العقود الأخيرة خاصة،ساهمت فيها منظمة التجارة العالمية على نحو بارز في سيرورة تلك التطورات، والتي جاءت نتيجة لتنظيم وتلاقي مصالح الدول الصناعية الكبرى المتقدمة، وإتاحة الفرصة لإعطاء الدول النامية مجالا وبيئة تقيم من وجهة نظر الرأسماليين على أنها ترفع من التنافسية العالمية للدول كافة من خلال تقديمها لمزايا تفضيلية للدول الأعضاء فيها في إطار رفع الحواجز وإلغاء القيود الجمركية، وهذا ما يفسر التوجهات العالمية المعاصرة نحو الانفتاح العالمي عن طريق الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، يدعم بقوة التوجه للتصنيع وتجارة المنتجات المصنعة، والاستثمار الأجنبي المباشر مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في تعزيز التجارة الدولية وهذا ما أدى إلى مزيد من التحرر من القيود العابرة للحدود.

ولأن الاتحاد الأوروبي يعد من أبرز التجارب الناجحة للتكامل الاقتصادي عالميا، حيث نجح في تكوين تكتل اقتصادي مؤثر وجامع للعديد من شركات الأعمال الدولية الكبرى في كافة القطاعات خاصة الطاقوية منها، بناءا على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، التي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

أولا: تحليل نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات

- إن التحولات الاقتصادية الراهنة وما انجرت عليه من آثار سلبية أو ايجابية على اقتصاديات دول العالم أثر بشكل ملحوظ على مسار وقيام التجارة الدولية، بحيث أن الدور الذي تسعى إلى بلوغه في ظل التحولات الراهنة، من الاعتماد على سياسات تجارية موحدة بين جميع الدول، يؤدي بالاقتصاد العالمي إلى المزيد من التحرر التجاري، بهدف جعله كتلة واحدة دون الحاجة إلى إقامة اتفاقيات تجارية ثنائية أو إقليمية، وهذا ما تؤكده صحة الفرضية الأولى.
- إن التكتلات القوية والناجحة على المستوى الدولي هي التي أثرت وبشكل ملحوظ على حركة التجارة الدولية بينما لم يكن هناك أي تأثير على هذه الأخيرة من قبل التكتلات التي أنشأتها الدول النامية خاصة الافريقية والعربية منها، بل على العكس تأثرت عنما نتج من قيام التكتلات بين الدول المتقدمة بشكل غير إيجابي ومكرس للأيديولوجية الريعية عموما، وهذا ما يدل على أن قوة التكتل هي التي تؤثر وتقود حركة التجارة الدولية،الأمر الذي تؤكده الفرضية الثانية.
- إن الاتحاد الأوروبي الكتلة التجارية الأولى في العالم، حيث أن تطوره سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التكامل الاقتصادي جعلت منه الكتلة التجارية الأولى في العالم، حيث عمل على تدعيم الاتجاه نحو تكثيف المبادلات التجارية البينية لدول الاتحاد على حساب الدول الأخرى و الدليل على ذلك صعوبة توصل الاتحاد إلى اتفاق مع بريطانيا بعد انفصالها عنه (خاصة ما تعلق باقتسام الحصص السوقية و التمتع بالمزايا التفضيلية)، مما جعل الاتجاه التجاري لدوله إقليمي داخلي أكثر مما هو دولي وهو ما يبرز حاليا

بشكل جلي في المخصصات المالية لخطة إنقاذ اقتصادات الاتحاد الأوروبي على إثر التخفيف من تداعيات أزمة Covid 19، الأمر الذي يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: النتائج العامة

- إن التجارة الدولية تتجه لتصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة .
- تنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للإقليم وتأثيرها على اتجاهات التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما لها من قدرة على احتكار الأسواق والتكنولوجيا الحديثة، والمهارات الفنية والإدارية والكفاءات العالية والمتخصصة وتوجيه التجارة والاستثمارات للمناطق التي تحقق لها مزايا نافسية.
- البلدان المتقدمة والبلدان حديثة التصنيع.
- التكتلات الاقتصادية تكرس الهيمنة الاقتصادية والتجارية في الساحة الدولية .
- التكتلات والهيمنة على الأسواق الدولية يعمل على اتساع الفجوة بين الدول القوية والدول الضعيفة .
- هناك العديد من التغيرات الهيكلية في منظومة التجارة الدولية ستشهدها الاقتصاديات كافة خلال العقود القادمة والتي برزت ملامحها من خلال تجسيد التكتلات الاقتصادية وهيمنة الشركات الدولية الكبرى على الأسواق العالمية، بالإضافة إلى بروز الصين كقوة تجارية منطلقها إحياء و تجسيد مشروع طريق الحرير "طريق واحد حزام واحد" .

ثالثا: مقترحات الدراسة

من خلال النتائج السابقة تتضح المفارقة بين الدول المتقدمة والنامية، فالدول المتقدمة على الرغم مما تملكه من قوة ومكانة في النظام الاقتصادي العالمي، والتي تجعل من تأثيرها عليه يكون داعما لمصالحها الخاصة، لأنها ترى أن الحفاظ على هذه المكانة وزيادة تدعيمها لا يكون إلا بالتكتل والتكامل فيما بينهما، بينما الدول النامية الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي، وفي التجارة الدولية خاصة، لذلك يبقى التكتل فيما بين هذه الدول لا يتعدى مجرد اتفاقيات وتبادلات بينية غير ذات فعالية تذكر، على الرغم من أنها الأحوج إلى نموذج التكتل لتفادي ضغوط الهيمنة المتنامية من الدول القوية، ولهذا يستوجب على هذه الدول ما يلي:

- على الدول النامية عموما والعربية خصوصا التفكير بجدية لضمان مصالحها الاقتصادية الخاصة وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية، إما عن طريق تفعيل اتفاقياتها القائمة حاليا أو الدخول في تكتلات جديدة مبنية على أسس اقتصادية سليمة، الأمر الذي يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية .
- البدء بالتكامل الاقتصادي قبل السياسي، بمعنى البدء بمجالات اقتصادية بسيطة تكون قابلة للتفعيل في الواقع ثم الانتقال إلى مستويات أخرى من المعاملات البينية تكون

داعمة لتكامل النسيج الصناعي بالتوازي فيها، ومن ثم التفكير بالتكامل السياسي بعيدا عن عدم الاستقرار الذي أصبح ظاهرة تشغل الكثير من الدول النامية .

- توحيد الجهود وتنسيق المواقف وتعزيز التعاون الإقليمي، وليس فقط الحفاظ على المصالح الخاصة، نظرالضيق نطاق السوق فيها، وارتفاع متطلبات كل من:" التخصص الإنتاجي، والتقدم التكنولوجي، والمنافسة الحادة.." مما يعطي التكتل بين البلدان النامية أهمية قصوى.

رابعا: آفاق الدراسة

لقد تناولت هذه الدراسة أهم الاتجاهات التي اتخذتها التجارة الدولية من هيمنة وتطور، ولكن لم تكن تأثيرات هذه الاتجاهات على حركة التجارة الدولية فقط، وإنما على تطورها ونموها في الاقتصاد العالمي بشكل عام، مما أدى إلى العديد من الانعكاسات في مجالات عدة، والتي يمكن دراستها من خلال النقاط التالية:

- انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء.

قائمة المصـــــــادر والمراجـــــــع

- دور الاستثمار الأجنبي وبرامج التجارة الدولية في الانتقال من اقتصاد نامي إلى اقتصاد متطور.
- مخرجات جهود التكتلات الاقتصادية من توسع جغرافي عابر للقارات يدعم المزيد من تحرير التجارة الدولية وإنشاء منطقة التجارة الحرة، كما يعمق توسيع الفجوة التجارية بين دول التكتلات والدول النامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)، الطابع الهيئة السورية للكتاب، ط1، سوريا، 2010.

2- عبد الرحيم الحسن محمد عثمان، التجارة الدولية، مكتبة النشر، ط1، السعودية، 2017.

3- شريف غنام، أثر تغير الظروف في عقود التجارة الدولية، القيادة العامة لشرطة دبي أكاديمية شرطة دبي إدارة الدراسات العليا، ط1، دبي، 2010.

4- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996

5- محمد عبد الله هاشين محمد، التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، 2018.

6- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، الطبعة 2، مصر، 1993.

7- وليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013.

8- تيم دان، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع؛ترجمة ديما الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2016.

9- محمد نجاة الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الاسلامي الاقتصاد الدولي، ترجمة: مازن صالح طاهر، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، جدة، 2009.

10- محمود حامد، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثر للنشر والترجمة، ط1، 2017.

11- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة1، الجزائر 2009.

12- أمريتا ناريلكار، الوجيز في منظمة التجارة ن عبد الله الملاح، امتياز التوزيع شركة مكتبة، الطبعة العربية الأولى المملكة العربية السعودية.

13- سهيل حسين الفنلاوي، نظرية المنظمة الدولية ، الجزء الأول، دار حميثر للنشر، الطبعة الأولى، 2011 .

14- محمد عبد الله شاهين محمد، اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 207.

15- نزار كاظم صباح الخيكاني، تداعيات نظام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا، البديل الاقتصادي، العدد1، جامعة القاديسية.

16- عبد العال الدبري،الحمائية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها،المركز القومي للإصدارات القانونية،ط1،مصر 2016.

17- بول ويلكيسون،العلاقات الدولية،ترجمة لبنى عماد تركي،مؤسسة هندأوي للتعليم والثقافة،ط1 مصر،2013.

18- عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ط1، المانيا،2019.
19- حازم البيلأوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ترجمة: شاكر عبد الحميد، الكويت.
20- بن عزوز عبد العزيز سفيان، محاضرات تقنيات تمويل التجارة الدولية.
21- محفوظ العشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006 .

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1- مناصري يحي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 1 فريل 2020.
2- عريج وليد،تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،مجلة معارف،العدد 22، جامعة البويرة، جوان2017.
3- بلغاني نبيلة، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2،جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ديسمبر 2015.
4- عبدات مراد، التبادل الدولي بين أطروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد1.
5- عبد الرحمان، دور المنظمة العالمية للتجارة في تجسيد الأطر المدعمة لتحرير التجارة الدولية وفق المتطلبات البيئية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة نسبة العربي التبسي العدد2 ، تبسة، جوان 2015.
6- سماتي حكيمة، خصوصية نظام الجزاءات في إطار منظمة التجارة العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر1.
7- بسام فيصل محجوب، رؤية الشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، جامعة الموصل العراق، 2003.
8- حسين العمري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى درس الماضي وآفاق المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2، جامعة الحسين بن طلال الأردن، 2009.
9- سلامي ميلود، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية، مجلة القانون والمجتمع كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، المجلد 7، العدد01.

10- رائد محمد حلس،أثر انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري، مجلة جامعة الإسراء للمؤشرات العلمية، العدد2، مركز التخطيط الفلسطيني فلسطين، يوليو 2018.
11- رقية دهينة، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحسين الحوكمة المحلية للدول الاعضاء، مجلة الاجتهاد الفضائي المجلد12، العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،17 أكتوبر،2019.
12- خليفة خالدي، اتفاقية تسيير التجارة المنظمة للتجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا، مطبوعات الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمةلخضر، الوادي الجائر، ديسمبر2019.
13- حاشى نوري، الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة في ظل تقلبات أسعار البترول، مجلة البديل الاقتصادي، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعوم التجارية،جامعة الجلفة.
14- قلاوي علاء الدين ، تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد1، جامعة سيدي بلعباس، 2013.
15- عبد القادر زيان، المحاضرة الثالثة: النفقات المطلقة لآدم سميث، 23 ديسمبر 2012
16- صالح طالم، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي"قراءة واقع تجربة الاتحاد الأوروبي"، مجلة المعيار، العدد16، المركز الجامعي، تسمسيلت، 2016.
17- إلياس سالم، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي"الاتحاد المغرب العربي نموذجا"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
18- عائشة خلوفي، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي وعلى حركة التجارة الدولية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد2، جامعة سطيف،افريل2017.
19- عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 91، جامعة ابن خلدون، تيارت.
20- عبد السلام مخلوفي، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد4، السنة الرابعة،الجزائر ،2013.
21- بن زايد محمد، سياسة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا، مجلة آفاق العلوم، العدد8، جامعة سعيدة.
22- آسيا حواس،فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين،مجلة دراسات وأبحاث، العدد7،جامعة عبد الرحمان بن خلدون، تيارت، 2جوان 2017.
23- مصطفى بوصبوعة، الصين والارتقاء المعياري في النظام الدولي: نحو تبني هوية دولة عظمى، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،العدد7، جامعة باتنة، 2019/1/6.

24- لمياء مخلوفي، استراتيجية الحزام والطريق الصينة الجديدة وإفريقيا، مجلة مدارات سياسية، العدد2، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ديسمبر2017.
25- فريد كورتلوأ، الأزمة المالية: مفهومها اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
26- صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي "دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي"، مجلة الباحث، العدد التاسع،2011 جامعة ادرار ، الجزائر.
27- يسعد صالح عيسى ، الأزمة المالية والصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت، 2015.
28- ابليلة فوزية، أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في اطار التكامل الاقتصادي الاوروبي- اليونان نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والاعمالالعدد2، ديسمبر 2019.
29- زهيةثاري، منطقة الاورو من تبعات الازمة المالية العالمية 2008 وازمة الديون السيادية2010، مجلة معارف المجلد 14، العدد2، جامعة الجزائر3، الجزائر، ديسمبر2019 .
30- فلاق علي، انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الاقتصاد الجزائري لفترة 2005-2015، مجلة :الدراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مجلد5، العدد2، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3،، 2016.
31- شرادي نبيل، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير الجارة الخارجية للبلدان النامية، مجلة لمعيار، العدد18، كلية الحقوق الجزائر01، 2017.
32- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد1، ورقلة الجزائر، 2002.
33- هواري فاتحة، دور إدارة المغتربين في تحسين أداء شركات متعددة الجنسيات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، جامعة البليدة الجزائر، 2018/06/01
34- خالفي علي،رابطة دول جنوب شرق آسيا asean نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد81، العدد6، جامعة الجزائر، الجزائر.
35- سمير حنا بهنام، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، مجلة تنمية الرافدين، المجلد35، العدد114،، 2012.
36- دويس عبد القادر، مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة2008-2017، مجلة الستائر الاقتصادية، المجلد4، العدد3،جامعة عبد الرحمان ابن خلدون، تيارت الجزائر،2019/01/13.

37- عبد اللطيف شهاب زكري، اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (ASEAN-EU- Nafta)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد2007،96.
38- أحمد عبد العزيز، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85،العراق،2010/9/7
39- شريفة جعدي، أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في لجنوب الشرقي الزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 01 ديسمبر.
40- بن خزناجي أمينة، تطور استثمار متعدد الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة برج بوعريريج الجزائر.
41- علوان رمزي، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات ودوره في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصاد الصيني، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد3، العدد2، مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، 2020/01/22.
42- حميد الجميلي، العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، مجلة المنتدى الفكر العربي، المجلد28، العدد207، المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا، آيار-آب-2013.
43- عياش قويدر،أثار انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة بين التفتؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد2، جامعة الاغواط .
44- ذبيح محمد، التكامل الاقتصادي العربي المعوقات والحلول، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، العدد التاسع جامعة باتنة..
45- خروف منير، الأثر المتبادل للإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد2، العدد8، جامعة قالمة، الجزائر، 30 ديسمبر2017
46-

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

1- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019.
2- شريف محمد، تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2016-2017.

3- وصاف عتيقة، آثار تحرير التجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
4- بسكري رفيقة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.
5- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاسها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011/2010.
6- حجار ربيحة، حرية الاستثمار في التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016-2017.
7- إلياس حماس، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017.
8- بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2015.
9- غربي ناصر صلاح الدين، دراسة امكانيات اقامة منطقة نقد مثلي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود مالية وبنوك، تحت اشراف:أ.د.بن بوزيان محمد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسات الجزائر،2015/2014.
10- بونعاس شيماء، إشكالية إصلاح النظام المالي الدولي بين: نظرية التعديل والنموذج البديل، أطروحة دكتوراه علوم في بنك و هندسة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة-، الجزائر 2019.
11- شوقي جباري،أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.
12- دأودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012.

13- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009-2010.
14- نوح فروجي، دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول إلى الاسواق الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
15- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 2010/2009.
16- خير الدين يلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
17- زغبيد نسيم،أثر الابداعات المالية في إحداث الأزمات المالية الدولية، الدروس المستفادة بالنسبة للاقتصاديات الناهضة، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة- ، الجزائر ،2018.
18- شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012.
19- حداد بسطالي،استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي دراسة حالة الجزائر من 1990الى 2010، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف 2013/2012.
20- عبد القادر عبيدلي، تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014 تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2016-2017.
21- عادل زغدي،دور التجارة النسبية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.
22- صادق جميلة، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2013-2014.

23- زير نعيمة،أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2015-2016 .
24- أماني طلعت حسن القيسي، تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الدولية (2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2016.
25- عبابسة نوال، التخصص الدولي: بين النظرية والواقع حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009 .
26- صبرينة فراح، تكور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية مدرسة الدكتوراه اقتصاد ومناجمنت، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2010-2011.
27- صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه اقتصاد ومناجمنت، فرع تحليل واستشراف اقتصادي جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2010-2011.
28- عبابو الطيب، سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة ومناجمنت دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013-2014.
29- على وجيه علي صالح، آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة بيرين، فلسطين، 2006.
30- ضيف الله دهيم عوض الرشيدي، آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الاوسط، 2011.
31- مفروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصاددية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، 2013-2014.
32- طبني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الازمات المالية"2002-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
33- شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليميةعلى تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2009-2010.
34- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011- 2012 .
35- احميمة خالد، ازمة الديون السيادية الاوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي"دراسة حالة الجزائر للفترة 2005-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، تحت اشراف: مرغاد لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
36- قبايلي الحاجة، ازمة الرهن العقاري ةاصلاح النظام المالي الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، تحت اشراف: زايري بلقاسم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2013/2012.
37- بن هدى أمال، الاتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، تخصص1ك قانون الاعمال القانوني تحت اشراف:تشوار جيلالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران، 2012-2013.
38- بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011-2012.
39- عامر عبد اللطيف، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.
40- زين الدين حماشي،انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا،تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،سطيف، 2011-2012.
41- إبراهيم بوجلغة، دراسة تحليلية وقيمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

42- معاش فتحي، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
43- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2013-2014 .
44- صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2012-2013.
45- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية حالة الجزائر، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.
46- ولد محمد عيسى محمد محمود، الشركات المتعددة الجنسيات اقتصاديات البلدان النامية، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 .

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1- بوشري عبد الغاني ، التكامل الاقتصادي الاقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر،ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل .
2- خليفة خالدي وآخرون،، إتفاقية تسيير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا، ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2019.
3- تقرير رابطة دول جنوب شرق آسيا، آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية، 2015.
4- تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، 2010، ص13 موجود على الموقع https://research.org/ar/docs/ga/reports

خامسا: المواقع الإلكترونية الرسمية

1- تجارة دولية https://ar.m.wikipedia.org/wiki
2-http://masarnga7.wordpress.com/2018/30/30/209/.
3-http://www.abahe.uk/تقييم-المخاطر-في-التجارة-الدولي.htm/ .
4-www.m.ahewar.org/s.asp?aid=269827r=0
5-https://www.startimes.com/?t=21409813 .
6-https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/eurostoxx .
7-http://www.avatradear.com/cfd-tradind/indices/euro-stoxx-50.

8-.http://ec.eurostat/web/euro-indicators/news-re/eases
9-.mcsr.net/news546
10-نافتا-اتفاقية-تجارية-لاترون
https://aljazeera.net/encydopedia/economy/2017/5/3/
11-http://area.sa/index.php?view=articleid=1839:2014-07-16-02-15-19ltemd=101option=com-contet
12-EURO STOXX 50, website, STOXX, 2016.http://www.boerse.de/historische-kurse/Euro-Stoxx-50/EU0009658145
13-Euro Stoxx 50 Historiehttp://www.stoxx.com/download/indices/rulebooks/stoxx_calculation_guide.pdf
14-STOXX Digital | EURO STOXX 50®". www.stoxx.com
15-http:/www.potitics-dz.com/من-الصعود-إلى–الهيمنة-كيف-أصبحت-الصين/

قائـــــمـــــــة الملاحـــــــــق

16-https://www.greekresidency.com/ev.vs.evrone-vs-schengenarea/?/lanf=ar
17-https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/history-of%20the-evro/
18-.https://www.bbc.com/arabic/word-39266697
19-. Investig.com.Indice mondiaux, Inedice Euro stoxx50

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1-3): معطيات مؤشر أورو ستكس

Date	Dernier	Ouv.	Vol.	Variation %
janv-14	3.013,96	3.116,34	1,29B	-3,06%
févr-14	3.149,23	3.012,25	1,01B	4,49%
mars-14	3.161,60	3.124,81	1,32B	0,39%
avr-14	3.198,39	3.169,49	1,15B	1,16%
mai-14	3.244,60	3.198,97	1,23B	1,44%
juin-14	3.228,24	3.247,54	1,16B	-0,50%
juil-14	3.115,51	3.234,74	1,12B	-3,49%
août-14	3.172,63	3.118,83	986,91	1,83%
sept-14	3.225,93	3.175,56	1,14B	1,68%
oct-14	3.113,32	3.217,81	1,75B	-3,49%
nov-14	3.250,93	3.107,80	1,30B	4,42%
déc-14	3.146,43	3.228,68	1,40B	-3,21%
janv-15	3.351,44	3.169,75	1,64B	6,52%
févr-15	3.599,00	3.356,13	1,26B	7,39%
mars-15	3.697,38	3.594,25	1,32B	2,73%
avr-15	3.615,59	3.688,18	1,18B	-2,21%
mai-15	3.570,78	3.615,59	1,23B	-1,24%
juin-15	3.424,30	3.582,08	1,37B	-4,10%
juil-15	3.600,69	3.444,20	1,23B	5,15%
août-15	3.269,63	3.599,21	1,16B	-9,19%
sept-15	3.100,67	3.238,95	1,27B	-5,17%
oct-15	3.418,23	3.113,01	1,05B	10,24%
nov-15	3.506,45	3.404,38	922,70M	2,58%
déc-15	3.267,52	3.509,90	1,01B	-6,81%
janv-16	3.045,09	3.266,01	1,35B	-6,81%
févr-16	2.945,75	3.048,75	1,51B	-3,26%
mars-16	3.004,93	2.944,77	1,31B	2,01%
avr-16	3.028,21	2.984,36	1,25B	0,77%
mai-16	3.063,48	3.037,62	1,18B	1,16%
juin-16	2.864,74	3.061,44	1,76B	-6,49%
juil-16	2.990,76	2.874,15	1,37B	4,40%
août-16	3.023,13	3.001,36	1,08B	1,08%
sept-16	3.002,24	3.027,86	1,15B	-0,69%
oct-16	3.055,25	2.999,19	860,17M	1,77%
nov-16	3.051,61	3.063,20	1,08B	-0,12%
déc-16	3.290,52	3.044,57	1,01B	7,83%
janv-17	3.230,68	3.278,84	885,38M	-1,82%
févr-17	3.319,61	3.243,90	815,50M	2,75%
mars-17	3.500,93	3.335,77	1,08B	5,46%
avr-17	3.559,59	3.504,26	849,86M	1,68%

mai-17	3.554,59	3.559,59	973,13M	-0,14%
juin-17	3.441,88	3.556,18	994,29M	-3,17%
juil-17	3.449,36	3.449,75	828,52M	0,22%
août-17	3.421,47	3.457,97	712,68M	-0,81%
sept-17	3.594,85	3.425,84	737,41M	5,07%
oct-17	3.673,95	3.590,71	772,18M	2,20%
nov-17	3.569,93	3.676,99	768,33M	-2,83%
déc-17	3.503,96	3.571,63	677,17M	-1,85%
janv-18	3.609,29	3.506,50	830,64M	3,01%
févr-18	3.438,96	3.616,16	968,43M	-4,72%
mars-18	3.361,50	3.429,96	911,40M	-2,25%
avr-18	3.536,52	3.349,02	700,23M	5,21%
mai-18	3.406,65	3.536,42	1,10B	-3,67%
juin-18	3.395,60	3.420,84	963,09M	-0,32%
juil-18	3.525,49	3.375,56	744,51M	3,83%
août-18	3.392,90	3.527,82	778,95M	-3,76%
sept-18	3.399,20	3.391,82	900,08M	0,19%
oct-18	3.197,51	3.399,96	1,06B	-5,93%
nov-18	3.173,13	3.196,13	829,46M	-0,76%
déc-18	3.001,42	3.187,33	862,92M	-5,41%
janv-19	3.159,43	2.982,80	809,81M	5,26%
févr-19	3.298,26	3.162,46	780,27M	4,39%
mars-19	3.351,71	3.306,59	858,04M	1,62%
avr-19	3.514,62	3.353,67	722,53M	4,86%
mai-19	3.280,43	3.514,62	938,77M	-6,66%
juin-19	3.473,69	3.274,97	736,81M	5,89%
juil-19	3.466,85	3.476,08	764,61M	-0,20%
août-19	3.426,76	3.458,01	866,90M	-1,16%
sept-19	3.569,45	3.426,24	805,93M	4,16%
oct-19	3.604,41	3.573,08	843,40M	0,98%
nov-19	3.703,58	3.610,22	713,88M	2,75%
déc-19	3.745,15	3.703,76	665,27M	1,12%
janv-20	3.640,91	3.754,24	715,81M	-2,78%
févr-20	3.329,49	3.646,86	1,04B	-8,55%
mars-20	2.786,90	3.404,35	74,50M	-16,30%
avr-20	2.927,93	2.697,55	72,74M	5,06%
mai-20	3.050,20	2.927,93	74,78M	4,18%
juin-20	3.257,06	3.123,55	51,16M	6,78%

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي 2020
- EURO STOXX 50

الملحق رقم3-2): تغيرات أسعار مؤشر اوروستكس 50

Date	الحد الأقصى	الحد الأدنى
janv-14	3176,99	2963,23
févr-14	3162,95	2944,13
mars-14	3185,68	2971,47
avr-14	3239,14	3083,43
mai-14	3250,34	3129,08
juin-14	3325,5	3211,5
juil-14	3289,82	3109,26
août-14	3202,85	2977,52
sept-14	3301,15	3158,27
oct-14	3236,58	2789,63
nov-14	3250,93	3026,41
déc-14	3278,63	2921,73
janv-15	3417,46	2998,53
févr-15	3599	3321,59
mars-15	3742,42	3533,4
avr-15	3836,28	3577,69
mai-15	3691,42	3484,07
juin-15	3651,31	3374,18
juil-15	3714,26	3291,39
août-15	3686,57	2973,16
sept-15	3326,86	2987,47
oct-15	3450,61	3036,17
nov-15	3524,04	3326,2
déc-15	3520,03	3137,28
janv-16	3266,01	2855,44
févr-16	3051,84	2672,73
mars-16	3128,71	2930,24
avr-16	3156,86	2860,32
mai-16	3097,96	2893,63
juin-16	3064,06	2678,27
juil-16	3016,82	2742,66
août-16	3063,4	2892,52
sept-16	3101,75	2922,82
oct-16	3109,61	2954,45
nov-16	3105,16	2937,98
déc-16	3290,52	2984,48
janv-17	3342,47	3230,68
févr-17	3355,4	3214,31
mars-17	3500,93	3335,77
avr-17	3593,13	3407,33

mai-17	3666,8	3529,35
juin-17	3615,06	3439,79
juil-17	3539,48	3431,19
août-17	3524,94	3363,68
sept-17	3594,85	3396,69
oct-17	3677,66	3580,21
nov-17	3708,82	3519,35
déc-17	3613,57	3503,2
janv-18	3687,22	3469,23
févr-18	3636,22	3306,66
mars-18	3448,63	3261,86
avr-18	3538,17	3300,5
mai-18	3596,2	3391,01
juin-18	3540,64	3340,85
juil-18	3536,87	3345,09
août-18	3531,61	3349,14
sept-18	3452,41	3274,4
oct-18	3425,45	3090,85
nov-18	3263,72	3100,77
déc-18	3244,98	2908,7
janv-19	3177,1	2936,76
févr-19	3301,02	3124,62
mars-19	3422,34	3273,68
avr-19	3515,15	3353,67
mai-19	3514,62	3258,04
juin-19	3496,79	3248,54
juil-19	3573,57	3455,13
août-19	3491,16	3239,2
sept-19	3578,04	3406,55
oct-19	3637,94	3398,64
nov-19	3733,45	3607,68
déc-19	3794,93	3594,8
janv-20	3813,8	3639,44
févr-20	3867,28	3283,18
mars-20	3448,55	2277,85
avr-20	3024,35	2624,35
mai-20	3103,15	2708,08
juin-20	3394,91	3053,75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Investig.com.Indice mondiaux, Inedice Euro stoxx50.